

جمال قنان



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

التعليم الأهلي في الجزائر

في عهد الاحتلال

1830-1944

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 للاستقلال لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



المدخل

تحتل مسألة التعليم مكانا بارزا في الجدل الدائر حول دور الاستعمار ومكانته في التاريخ العام للإنسانية. هل تعتبر الظاهرة الاستعمارية عنصر دفع إيجابي في التطور العام للبشرية أم أنها عاملا سلبيا أخلت بالتطور المتوازن لسكان العالم؟. فإذا كانت حصيلة الاستعمار في جانبها المادي والإنساني حصيلة قاتمة يصعب على المدافعين عنها ذكران ذلك. فهم يدركون أن دافع هذه الظاهرة ليست إنسانية ولا أخلاقية، لكن يرون في المقابل أن تأثيرها التمديني الذي يصفونه بالحضاري، الذي أحدثته لدى سكان المستعمرات يغطي على الجانب القاتم من هاته الظاهرة.

وبما أن الجزائر هي الضحية الأولى التي سقطت تحت وطأة الاستعمار في التاريخ المعاصر، وعلى اعتبار كون التعليم هو المدخل الرئيسي إلى المدنية والعصرنة، قد يبدو من المفيد معرفة كيفية اقتراب إدارة الاحتلال من هاته المسألة وكيف تعاملت معها. يجب التنبيه بكوننا تجنبنا استعمال كلمة الحضارة التي تعتمدها الأدبيات الغربية في هذا السياق لما فيها من لبس وتعتميم ولما تتضمنه من أحادية النظرة لشؤون الإنسانية. إن استعمال كلمة الحضارة بالمعنى الدارج في هذه الأدبيات يؤدي بدون شك إلى تحريف الوقائع التاريخية المندرجة في هذا السياق وتحميلها ما لا تحتل.

يجب التوضيح، في البداية، مضمون عنوان الدراسة ومدلولها وكذلك إطارها الزمني. فالمقصود بالتعليم الأهلي هو ذلك النوع من التعليم الابتدائي الذي أقامته إدارة الاحتلال والخاص بالأطفال الجزائريين وكذلك ما كانت تطلق عليه اسم التعليم العالي الإسلامي لتكوين أعوان القضاء الإسلامي. أما الإطار الزمني فهو يبدأ من التلمسات الأولى لإدارة الاحتلال لمسألة تعليم الأهالي ومتابعة مسيرة هذه المسألة إلى أن اكتملت وأصبحت منظومة تعليمية قائمة بذاتها حتى سنة 1944، عندما تبلورت فكرة إلغائها وإدماج أطفال الأهالي في منظومة التعليم العام. وهي العملية التي استغرقت بضع سنوات.

إن التمعن في بنية موضوع التعليم الأهلي من الداخل ومساره الزمني، يجب تجزأته إلى فترتين رئيسيتين.

تبدأ الفترة الأولى من سنة 1830 حتى سنة 1882. في داخل هذه الفترة عدة مراحل. كل مرحلة تتميز عن التي سبقتها والتي ستليها بخصائص محددة. ومع سنة 1882 تبدأ الفترة الثانية التي تستهل مرحلتها الثانية بظهور منظومة تعليمية قائمة بذاتها خاصة بالأهالي والتي ستنتهي عندما يطرأ تغيير على الوضع القانوني للفرد الجزائري، من منظور إدارة الاحتلال، والذي ستحوّله من "رعية أهلي" ليصبح "فرنسيا مسلما". (1847).

إن تقسيم الموضوع إلى فترتين رئيسيتين وإلى عدد من المراحل داخل كل فترة ليس تقسيما اعتباطيا وإنما فرضته البنية الداخلية للموضوع نفسه ومساره التاريخي.

الفترة الأولى

1882 - 1830

وجهت إدارة الاحتلال ضربة قاصمة للمنظومة التعليمية التي كانت قائمة في الجزائر بعد شهور قليلة من سقوط العاصمة في 5 جويلية 1830، عندما استولت على الأملاك الوقفية التابعة للمؤسسات التعليمية - من بين الأملاك الوقفية الأخرى التابعة للجمعيات الخيرية والدينية- التي ألحقتها بأملاك الدولة وهو إجراء بمثابة قطع شريان الحياة لهذه المؤسسات التي سرعان ما انهارت واندثرت من جراء ذلك. ذلك أن منظومة التعليم التي كانت قائمة قبل الاحتلال كانت تعتمد في تغطية احتياجاتها وأداء مهمتها أساسا على موارد هذه الأملاك وعلى ما يتبرع به ذوي الإحسان من أهل اليسر عليها، فليس هناك نظام تعليمي رسمي تشرف عليه الدولة. شأن الجزائر في ذلك شأن البلدان الإسلامية الأخرى - عدا مصر على عهد محمد علي باشا والدولة العثمانية في عهد التنظيمات- وهو ما أدى إلى وضع كارثي كما وصفه أحد الكتاب الفرنسيين أنفسهم. لم تفكر إدارة الاحتلال، في هذه المرحلة، في إقامة نظام تعليمي بديل عن الذي كان قائما للحيلولة دون وقوع هذه الكارثة المتمثلة في إغراق المجتمع في حمأة الجهل المطبق الذي عم ربوع البلاد من أقصاها إلى أقصاها. وهو وضع شديد الوطأة على المجتمع معنويا ونفسيا بسبب كونه لم يتعود عليه ولم يكن يعرف نظيرا له من قبل. ذلك أن القراءة والكتابة كانت منتشرة انتشارا واسعا بين الناس لارتباطها بالعقيدة الدينية. فمن النادر أن لا يتمكن الطفل من الارتياح لإحدى الكتاتيب لحفظ شيء من القرآن وتعلم الكتابة في السنوات الأولى من عمره. فإذا كانت الأمية الأبجدية محدودة جدا في المجتمع لكن محتوى التعليم في مستواه الأولي محدود الأفق للغاية. فلا يتجاوز حفظ بعض الأجزاء من القرآن أو حفظه كله وكتابته دون التمكن من فهم ما يكتب أو يقرأ.

هذا المستوى من التعليم الأولي توفره الكتاتيب القرآنية. فإلى جانبها توجد مدارس يطلق عليها اسم "المسيد" فهي التي تتيح للطفل تطوير معارفه الأولية في إطار ما يمكن مقارنته في منظومات التعليم العصري، بالتعلم الابتدائي، على المستوى الثاني من التعليم

الذي يمكن تشبيهه بالتعليم الثانوي توجد هناك مؤسسات تعليمية تسمى بالمدارس منتشرة في المدن الكبرى على الخصوص، مثل الجزائر، وقسنطينة، وتلمسان. كما توجد إلى جانبها الزوايا ولكن بعدد محدود. فهذه الأخيرة منتشرة على الخصوص في المناطق الريفية. بعض هذه الزوايا اكتسبت شهرة واسعة قبيل الاحتلال حين كانت توفر لطلابها تعليما عاليا في الفقه وعلوم الدين، مثل زاوية شلاطة بوادي الساحل، وزاوية أولاد شافع. أما بالنسبة للتعليم العالي فهو يلقن في مساجد مشهورة تشد إليها الرحال، من طرف علماء اشتهروا بالدراية الواسعة في تخصصاتهم؛ مثل الجامع الكبير بالعاصمة والجامع الأخضر بقسنطينة وجامع سيدي بومدين بتلمسان. كما كان هناك تدرج في التحصيل في كل تخصص. بالنسبة للنحو على سبيل المثال فالطالب يبدأ بالأجرومية ثم ينتقل إلى القطر ليختم دراسته بألفية ابن مالك حفظا ودراية. بالنسبة للفقه فالطالب يتدرج من ابن عاشر إلى رسالة ابن أبي زيد القيرواني ليختم تحصيله بمختصر خليل وشروحه.

إن التعليم المدرسي والمسجدي ليس مقصورا على علوم اللغة والدين فقط، بل هناك معارف أخرى التي يمكن وصفها بعلوم الحياة مثل الحساب والرياضيات والفلك والطب والكيمياء والجغرافيا والتاريخ تلقن في هذه المؤسسات ولكن بشكل محدود⁽¹⁾، فهي ليست مندرجة ضمن المناهج المعتمدة في التعليم، عدا بالنسبة للحساب والفرائض، إنما تتوقف على المبادرات الشخصية النابعة عن الرغبة في تحصيل هذا النوع من المعارف، وبالتالي فلم تتوفر على طلب اجتماعي يوفر لها الدعم والسند للاستمرار والتطور. إلى جانب كونها لم تحض برعاية السلطات العمومية.

1- المرحلة الأولى 1830 - 1849.

لم تقم إدارة الاحتلال، في المرحلة ما بين سنتي 1830 و1850 بأيّ جهد جاد في ميدان تعليم الأهالي، بعد أن قامت بقطع شريان الحياة للمؤسسات التعليمية التقليدية. لقد ترك الباب مفتوحا أمام كل مغامرة، في هذا المجال، يقوم بها المهاجرون الذين استقروا في

¹ : Paulard, M. l' Enseignement pour les indigènes en Algérie Alger, 1910 P56

للاطلاع أوسع حول الوضع الثقافي في الجزائر قبل عام 1830 راجع د. أبو القاسم سعد الله "تاريخ الجزائر الثقافي" ج 2. الجزائر.

البلاد. بتشجيع من اللجنة البلدية لمدينة الجزائر، تم تأسيس عدد من المدارس، على يد هؤلاء، لاستقبال الأطفال الفرنسيين والأوروبيين وكذلك الجزائريين⁽²⁾، منذ سنة 1832. لكن أولياء الأطفال الأخيرين أحجموا عن إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس، عندما تبين لهم أن هدفها بالدرجة الأولى ليس تعليم أطفالهم، وإنما تمسيحهم وتحويلهم عن دين آبائهم وأجدادهم.

هناك رأي خاطئ، شائع حول هذا الموضوع والذي مفاده أن الجزائريين رفضوا المدرسة الفرنسية ورفضوا التعليم بالفرنسية لموقف ديني متعصب وهو رأي يجانب الصواب ويحرف الحقيقة التاريخية حول هذه المسألة. فالمدرسة التي عرضت عليهم في هذه المرحلة هي مدرسة ذات مسحة دينية قوية، تتناقض مع عقيدتهم، فلم يكن أمامهم خيار آخر غير مقاطعتها. يجب التذكير في هذا السياق أن فرنسا نفسها كانت تعيش صراعا محتدما لم يتم حسمه بعد، بين أنصار المدرسة الدينية وأنصار المدرسة اللاتينية. وأنه خلال هذه المرحلة فأنصار المدرسة الدينية هم الذين كانت لهم اليد الطولي على شؤون التعليم في فرنسا نفسها. عدد من الشواهد تؤكد رغبة الجزائريين في تعلم اللغة الفرنسية، منذ هذا الوقت المبكر من عهد الاحتلال، واكتساب المعارف الجديدة بواسطتها هي أن بعض القائمين على شؤون بعض المدارس الأهلية المتبقية ادخلوا تعلم اللغة الفرنسية في برامجها وكان بعض الفرنسيين يقومون بالتدريس فيها. لكن هذه كانت مبادرات محدودة غير مستقرة بسبب كونها لم تحض بأي تشجيع من طرف سلطات الاحتلال المحلية، والتي كانت لها أولويات أخرى. وهناك شواهد في قطاعات أخرى تبين أن المجتمع الجزائري كان متعطشا للنهوض والتطور، لكن ليس على حساب عقيدته الدينية وشخصيته الحضارية والتاريخية.

أمام رفض الارتياح للمدارس الخاصة واستجابة لرغبة ملحة أبادها سكان العاصمة، قررت إدارة الاحتلال إنشاء مدرسة عمومية خاصة بالأطفال الجزائريين في سنة 1836، أطلق عليها اسم المدرسة الأهلية الفرنسية تتوفر على قسم واحد فقط⁽³⁾ لقد كانت المدرسة الوحيدة الموجودة في كل المناطق المحتلة من الإقليم الوطني، التي تتوفر على الضمان المعنوي بالنسبة للأهالي، بكون أولادهم سوف يتلقون تعليما ابتدائيا بمنأى عن مسحته

²: للمزيد من التفاصيل حول هذه المدارس التي أسستها الهيئات الدينية المسيحية أو بمبادرات شخصية بتشجيع من الإدارة أنظر:

Turin, Y Affrontements culturelles dans l'Algérie coloniales 1830- 1880. Paris, 1971 PP 31-50.

³ : Fournestaux, F l'Instruction publique en Algérie Paris, 1880 P6.

التبشيرية. دعمت المبادرة في السنة التالية بتنظيم دروس للكبار لتعلم اللغة الفرنسية التي أصبح معرفتها شرطاً للتوظيف في المصالح الإدارية الخاصة بالأهالي. كما وضعت السلطات عدداً من المحفّزات بالنسبة للفرنسيين لتعلم اللغة العربية ونظمت لهم دروساً من أجل ذلك⁽⁴⁾.

توقفت مبادرة إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة بالجزائريين عند هذا المستوى، حتى سنة 1850. تشير بعض الروايات إلى كون إدارة الاحتلال أنشأت مدرستين أخريتين في كل من مدينتي عنابة ومستغانم وأن عدد التلاميذ الجزائريين بلغ في سنة 1837 أربعمئة وخمسة وعشرين تلميذاً مسجلين في مختلف المدارس الفرنسية العمومية منها والخاصة. منهم 60 تلميذاً في مدرسة الجزائر و25 في مدرسة مستغانم و45 تلميذاً في مدرسة عنابة⁽⁵⁾. يلاحظ أن مجموع التلاميذ المسجلين في هذه المدارس الثلاثة بعيد عن الرقم الإجمالي الذي أورده الإحصائيات حول عدد الأطفال المتمدرسين في سنة 1837. ويبدو أن الفرق يكمن في كون أطفال اليهود المتمدرسين كانوا يدرجون في قائمة الأطفال الأهالي لأن الأسر الجزائرية كانت ترفض تسجيل أبنائها في المدارس الفرنسية الغير عمومية لمقاصدها الدينية المعلنة.

أمام الفراغ الذي أحدثه انهيار المنظومة التعليمية الجزائرية سعت بعض الشخصيات الأهلية لدى سلطات الاحتلال للحصول على منح لأبنائهم للتمدرس في فرنسا. فأول مسعى في هذا الاتجاه هو ما قام به حامد بوضربة لدى الجنرال كلوزيل. رحب هذا الأخير بالفكرة ودعم هذا الطلب بقوة في مراسلة لوزير التعليم أبرز فيها الخدمات التي قدمها صاحبه لفرنسا. فحامد بوضربة كان يريد تسجيل ابنه، إسماعيل، في ثانوية Louis le grand، لوي لوقران وهي مؤسسة ذات مكانة مرموقة لدى المجتمع الفرنسي وسافر بصحبة ابنه إلى فرنسا من أجل هذه الغاية⁽⁶⁾. فالطفل بوضربة تلقى تعليمه الابتدائي على ما يبدو في إطار محيطه العائلي. نفس الطلب قدمه في ظروف أخرى إسماعيل بن أمين السكة، الذي كان موظفاً في مصلحة أملاك الدولة لصالح ابنه أحمد الذي قال عنه بكونه يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية

⁴: نفس المصدر .

⁵: Tableau des établissements français en algérie. Année 1837 P. 254

⁶: Archives AIX F. 80 1603 Paris, le 21 Avril 1831

ولكنها معرفة غير كافية ويريد تمكين ابنه من إتقانه⁽⁷⁾. كما لبي حاكم مقاطعة وهران رغبة شخصيتين أهليتين: محمد بن قدور وإسماعيل بن قادي، - اللذان طلبا توفير منحتين لابنيهما للتعلم في فرنسا - وقام بمكاتبة وزارة الحربية التي وافقت على الطلب وتولت البحث عن الجهة التي تتكفل بهما. فالأطفال الموجودين في مؤسسة دُوما يَنْكُورْ، صغيري السن وبالتالي فهي ليست ملائمة لإستقبالهما. وإمكانية إحاقهما بمدارس أسستها دول أجنبية كالمدرسة المصرية أو المدرسة التونسية عمل غير مقبول «فلا يليق بفرنسا أن تلتجئ في هذا الميدان إلى غيرها. كان من الأجدر أن تقوم هي بإنشاء مؤسسة تعليمية تكون مفتوحة أمام جميع المسلمين حيث يتلقون التعليم من نفس المنابع التي تغذي رعايانا الجزائريين». فما دام هذه المؤسسة غير موجودة فالمديرية السياسية بوزارة الحرب ترى توكيل مؤسسة الدكتور بيرون التكفل بهذين الطفلين على حساب الوزارة وخصصت منحة سنوية بمبلغ 2500 فرنك لكل واحد منهما⁽⁸⁾. ومن جهته فإن الآغا ابن داوود طلب من الوزارة الحربية عن طريق الوالي العام أن ترشده لمؤسسة تعليمية ملائمة ليرسل ابنه البالغ من العمر 12 سنة ليتلقى "تربية فرنسية كاملة" وأنه على استعداد لتخصيص مبلغ يصل إلى ألفي فرنك لهذا الغرض⁽⁹⁾.

في سنة 1844 تجمع عدد من الأطفال الجزائريين في باريس الذين وصلوا إليها تحت مختلف الظروف. فالبعض منهم أبناء لبعض الأعوان في الإدارة الجزائرية والبعض الآخر من أبناء المقاومين⁽¹⁰⁾. تولت وزارة الحربية رعايتهم والتكفل بهم. فأوكلتهم إلى مؤسسة دُوما يَنْكُورْ لتعليمهم. لقد أحاطتهم بعناية كبيرة فخصصت لهم ميزانية بمبلغ عشرين ألف فرنك - 2500 فرنك عن كل طفل- للصرف عليهم. فغاية إدارة الاحتلال من وراء احتضانها لهذه المجموعة من الأطفال هي إعطاء صورة "مشرفة" عن فرنسا عندما يعودون إلى بلادهم. ومن أهدافها أيضا بخصوص أبناء المقاومين هو الضغط على آبائهم ودفعتهم للاستسلام، فكان الأطفال يرسلون نويهم ليطمئنوهم عن أحوالهم. فبعض الرسائل كانت تصل إلى

⁷: Ibid F. 80 1571 Alger, 23 Août 1844.

⁸: ن. م .

⁹: ن. م . وهران 20 أفريل 1851.

¹⁰: كان عدد هؤلاء ثمانية وهم: مالك بن محمد، قايد المدني، أحمد بن أمين السكة، محي الدين بن علال، عمر ولد بونطير، الشريف بن سالم، أحمد بن رويلة، وعلي ولد الحاج أحمد الشريف، حول التكفل بهؤلاء الأطفال ومراسلاتهم أنظر:

وجهتها والبعض كان يحتجز إذا اقتضت مصلحة الإدارة ذلك. من بين ما تتضمنه هذه الرسائل حث أبائهم على الاستسلام وطلب الأمان. كما كانت تتضمن طلب استرداد ممتلكات عائلاتهم التي تم احتجازها.

هذه المجموعة من الأطفال التي تمثل عينة أولى للطفل الجزائري الذي احتك لأول مرة بالحضارة الغربية، كانت انطباعاتهم وردود فعلهم جد معبرة وذات دلالة عميقة. على اعتبار كونها تلقائية وبريئة، دون أية خلفية أخرى. تشجيعا للاجتهد الذي أبدوه في تعلم اللغة الفرنسية والاستيعاب السريع لما يتعلمونه أرادت إدارة المؤسسة مكافئتهم وتشجيعهم فطلبت منهم اختيار نوع الجائزة التي يريدون تكريمهم بها، فكان جوابهم أنهم يريدون نسخا من القرآن الكريم. استجابت الوزارة لطلبهم فوفرت لهم عدد من المصاحف، في مناسبة أخرى، نظمت لهم جولة لزيارة مختلف المعالم في باريس، التي كانت في ذلك الوقت عاصمة العالم في الأبهة والتمدن، أراد المشرفون عليهم معرفة انطباعاتهم فيما شاهدوه، فسألوهم عما هو الشيء الذي ألفت انتباههم وأعجبهم أكثر، فردوا أن ما أعجبهم أكثر هو النظام. فهذا الانطباع التلقائي يعبر في الواقع عن حالة ذهنية سائدة في الضمير الجماعي للمجتمعات الإسلامية بكون حالة التردّي التي هي عليها يعود سببها إلى فقدان النظام وهي الكلمة التي تلخص في الواقع مفهوم التحديث ومتطلباته بالنسبة للمجتمعات الإسلامية. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ أن الخطوات الأولى التي خطتها الدولة العثمانية على طريق التحديث كانت تحت عنوان "التنظيمات".

مع بداية سنة 1844 شغلت مسألة تعليم الأطفال الجزائريين، اهتمام المسؤولين في كل من الجزائر وفرنسا ولفترة من الوقت. منذ البداية ارتبطت هذه المسألة في أذهانهم بهدف سياسي غايته توطيد أقدام الاحتلال في الجزائر وليس التعليم والرقي. فما يسمى بالحضارة والتحديث والتجرد من التعصب، فهمه المجتمع الجزائري فهما صحيحا وما يخفيه من أهداف تحت هذه التعابير التي تبدو في مظهرها متجردة وبريئة. فهي مجرد غطاء لغاية هدفها محو شخصيته التاريخية والانسلاخ من حضارته وقيمه. فالتخلص من التعصب الديني الذي يلصقونه بالجزائريين يعني في محتواه عندهم الرضوخ والاستسلام لأمة أجنبية غازية ليس هدفها احتلال الأرض فقط وإنما إعادة تشكيل المجتمع المهزوم عقيدة وذهنا ليصبح منسجما مع مجتمع الدولة الغازية ليصبح وجودها في البلاد وجودا "أبديا". فإذا كان الهدف بالنسبة

للجميع هو الوصول إلى هذه الغاية لكن الطريقة وكيفية العمل للوصول إلى ذلك كان موضوع خلاف بين أصحاب القرار في فرنسا خلال هذه الفترة. كما لم يتم الحسم فيه خلال الفترة التالية التي تأتي بالمستجدات تدفع إلى العمل في اتجاه آخر غير الذي انطلقت عليه التصورات المختلفة خلال هذه الفترة، والتي تحاول إيجاد صيغة للدمج بين الشخصية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري والذهنية الأوروبية لخدمة الوجود الفرنسي في البلاد. ففي هذا الاتجاه يمكن إدراج المحاولات المترددة التي بذلت في مجال التعليم حتى سنة 1870.

في تقرير أعدته مصالح الولاية العامة حول موضوع التعلم جاء فيه، أنه الآن وقد استتب الأمر لفرنسا بخضوع القبائل التي كانت تدين بالولاء للأمير عبد القادر يجب التفكير في المستقبل. فما دامت فرنسا قد قررت الاستقرار في البلاد فإنه يتحتم عليها تجاوز مرحلة التسيير اليومي للأمر وفق مستجداتها والقيام منذ الآن "بغرس أشجار شابة والتي تستوجب انتظار عدة سنوات قبل أن تعطي ثمارها". فمن يريد محصولا وافرا "عليه أن ينتقي بذورا جيدة ويحسن رعايتها"⁽¹¹⁾. يجب القيام بإنشاء مدارس خاصة بالأهالي تكون مخزنا تغرف منها الإدارة الأعوان الجزائريين حسب احتياجاتها. فهذه المدارس يجب أن تقام في الجزائر ولغة التدريس تكون بالعربية. ذاك أن المنطق يستوجب أن تقام في البلد الذي يتكلم أهله العربية. - فالتقرير يرد بهذا التلميح على الدعوة إلى إقامة معهد في باريس خاص بالتلاميذ الجزائريين - إلى جانب هذه المدارس ينشئ معهد للتعليم الثانوي تدرس فيه كل المواد التي تدرس في "المعاهد الملكية" في فرنسا يتم فيه تدريس العربية مع المعارف الأخرى. فهذه المؤسسة يجب أن تقام في الجزائر نفسها لكون الأسر الجزائرية سوف لن تقبل بإرسال أبنائها في هذه السن المبكرة للتعليم في فرنسا إلا القليل منها. ويمكن لخريجي هذا المعهد والمعهد الفرنسي (الذي أسس في سنة 1837) في الجزائر المشاركة في مسابقات الدخول التي تنظمها المدارس العليا في فرنسا، المدنية منها والعسكرية. ومن خريجي هذه المدارس العليا يختار منهم من يعمل في السلك العسكري كضباط وموظفين في الإدارة العربية في الجزائر⁽¹²⁾.

¹¹: A, AIX F. 80 1571 Alger, 10 Janvier 1844.

¹²: ن. م .

إن تكفل وزارة الحربية بتعليم عدد من الأطفال الجزائريين الذين جمعهم في باريس، بلور لديها فكرة إقامة معهد في العاصمة الفرنسية لاستقبال الأطفال الجزائريين. ففي إطار هذا الانشغال أرسل وزير الحربية تعليمات للوالي العام بيجو، يطلب منه القيام بمساعي لدى الأسر الجزائرية النافذة لإقناعها بإرسال أبنائها للتعليم في فرنسا. رد هذا الأخير بتقرير مطول حول الموضوع مرفقا بذاكرة أعدها ليون روش، مترجمه الخاص، حول إمكانية إنشاء معهد عربي فرنسي في الجزائر نفسها.

رد الوالي العام في مراسلته لوزير الحربية بكون فكرة إيفاد الأطفال الجزائريين إلى فرنسا لم تجد قبولا لدى الأعيان من الأهالي عدا عددا قليلا من سكان مدينة الجزائر الذين ليس لهم أي وزن ولا مكانة مؤثرة لدى القبائل في عمق البلاد. "إن اعتراضات هؤلاء يقوم على اعتبار كون أبنائهم سيكونون بعيدين عنهم ويجهلون ما يراد بهم كما أنهم يتخوفون من تلقينهم تعليما فرنسيا محظا وهم بعيدين عن أهلهم. كما أنهم لا يعرفون المؤسسات التي ستستقبلهم ويجهلون حتى أسماءها"⁽¹³⁾. يرى بيجو أنه بالإمكان تجاوز هذه الاعتراضات عندما نعرض عليهم فكرة إنشاء معهد في مدينة الجزائر نفسها تشرف عليه شخصية أهلية يتمتع بمكانة وسمعة طيبة عندهم.

أرفق بيجو تقريره بذاكرة ليون روش حول مشروع إقامة معهد عربي فرنسي في الجزائر وزكاه بحماس كبير، فرأي صاحبه له وزن خاص عنده "لكونه يعرف العرب جيدا من جهة ولأنه أثناء سفره إلى مصر قبل بضع سنوات، أقام علاقات جيدة مع الأساتذة المصريين الذين يدرسون في المدارس العصرية التي أنشأها محمد علي كما حضر دروسهم وأخذ من هذه المدارس نماذج يمكن الاستفادة منها في الجزائر أيضا".

ربط روش بين المعهد الفرنسي القائم منذ سنة 1837 والمعهد العربي المزمع إنشاؤه بحيث يكونان ملتصقين. يدرس في المعهد العربي: اللغة العربية، الدين، الفقه، إلى جانب المعارف الأخرى. فطلبة المعهدين يلتقيان في فناء الاستراحة المشترك وهو ما يتيح لهم إمكانية التعارف فيما بينهم والانسجام مع بعضهم البعض "ذلك أن التلاحم الثقافي بين العنصرين له فائدة كبيرة بالنسبة للمستقبل. فالطلبة الممتازون خريجي هذين المعهدين يمكن لهم المشاركة في المسابقات التي تنظمها المدارس العليا في فرنسا لتلقي الدراسات العليا في

¹³ : A AIX....

G.G.A. / Série S Alger le 25 Janvier 1834

التخصصات المدنية والعسكرية على حد سواء⁽¹⁴⁾. بعد عودتهم بالشهادات والرتب التي حصلوا عليها، وبعد قضاء فترة تريض لمدة سنتين يعينون في الوظائف العسكرية والإدارية في البلاد.

فيما يتعلق بتوفير المؤطرين لهذا المعهد، يرى روش أنه بالإمكان الاستعانة بالأساتذة المصريين الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا فهؤلاء سوف يرحبون بالعرض الذي يقدم إليهم "نظرا لضعف مرتباتهم". دعم الوالي العام هذا المشروع بقوة مؤكدا أنه ليست هناك أية صعوبة في تنفيذه. فمن حيث المقر، يمكن تخصيص فضاء سوق الحبوب الحالي -الذي يتم نقله لمكان آخر- المجاور للمعهد الفرنسي لإقامة المعهد العربي الفرنسي. اقترح روش إسناد إدارة هذا المعهد للحاج محمد بلخروبي الذي يتمتع بمكانة وسمعة طيبة لدى العرب. "فذكائه وحسن تمييزه وسلامة تفكيره تؤهله لشغل هذا المنصب. وهو ما يجعل الكثير من العرب من ذوي المكانة والاعتبار لدى الناس، يرسلون أولادهم لتلقى العلم في هذه المؤسسة. دعم بيجو هذا الاقتراح بقوة مؤكدا أنه في الظروف الراهنة من الصعب إيجاد شخص مثله لشغل هذا المنصب رغم كونه يجهل حتى الآن اللغة الفرنسية⁽¹⁵⁾. اختتم بيجو تقريره ملحا "سيدي المارشال، أعتقد أن المشروع الذي تضمنته المذكرة مشروعا جيدا. فبيما عدا الجزئيات التفصيلية التي لم يخض فيها مقدمه فإن تنفيذه يعود بفوائد جمّة دون أن تعترضه صعوبات كبيرة. أرجوكم المصادقة عليه مبدئيا منذ الآن. فالسيد مدير الداخلية يعكف الآن لإعداد مخطط الإنجاز مرتكزا على الأسس الذي تضمنته المذكرة، ليعرض على مجلس إدارة المستعمرة بمجرد موافقتكم عليه"⁽¹⁶⁾ أبدى الوزير موافقته المبدئية على المشروع، وحول المذكرة للمصلحة المختصة بالوزارة لدراستها وموافاته بتقرير ليتمكن من إعطاء تعليمات لوضع المشروع موضع التنفيذ في القريب العاجل⁽¹⁷⁾.

¹⁴: سجل وزير الحربية على هامش التقرير عند ذكر التخصصات العسكرية هذه الملاحظة : "يبدو من غير المقبول سياسيا إلحاق الطلبة الجزائريين بالمدارس العسكرية. يجب أن لا ننسى أن يوغرطة تلقى تكوينه في الجيش الروماني نفسه" ن. م .

¹⁵: في محاولة كسب هذه الشخصية نظم له بيجو، رفقة شخصيات أخرى، رحلة إلى فرنسا "ليتمكن من التعرف أكثر على أفكارنا وعلى قوتنا وعظمة بلادنا وفوائد الحضارة الأوربية". زار الحاج محمد بلخروبي فرنسا عند نهاية سنة 1844. ولكن فرنسا فشلت في كسب هذه الشخصية إلى جانبها وتحولها إلى أداة لخدمة سياستها في الجزائر. انظر جمال قنان: نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر 1992.

¹⁶: A. AIX..... G.G.A. / Série S Alger, le 15 Janvier 1844

¹⁷: ن. م .

إلى جانب هذه المقاربة المحدودة لمسألة تعليم الأهالي ذات النزعة النخبوية، هناك نظرة أخرى لهذه المسألة ذات إتجاه أوسع وتجرد أكثر، عبرت عنها مذكرة غير منسوبة وغير مؤرخة. لكن بالنظر إلى محتواها فهي تعود إلى هذا الظرف الذي أبدى فيه المسؤولون الفرنسيون اهتماما بمسألة تعليم الأهالي خلال سنتي 1844-1845.

بدأت المذكرة بإلقاء نظرة سريعة حول المنظومة التعليمية الجزائرية قبل الاحتلال بمستوياتها الثلاثة والإشارة إلى انهيارها بسبب تجريدتها من الممتلكات الموقوفة عليها. حملت المذكرة جزءا من المسؤولية عن هذا الانهيار للأهالي الذين لم يخبروا، حسب رأيها، السلطات العمومية بعلاقة هذه الأملاك بالمؤسسات التعليمية. "وهو ما أدى إلى انهيار معظم المدارس الابتدائية والعدد القليل المتبقي تكفل بها السكان أنفسهم". نفس الشيء حدث بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي المتمثلة في المدارس، حيث حولت معظم مقراتها إلى أغراض أخرى. وكذلك الحال بالنسبة للزوايا القريبة من المراكز الفرنسية. "وهكذا فالمنظومة التعليمية التي كانت مزدهرة في العهد الإسلامي تعرضت للانهايار تحت السلطة المسيحية... هناك وقت ثمين قد بدد وجيل كامل ضاعت عليه فرصة الاستفادة من الحضارة كان من الممكن أن يكون واقفا إلى جانبنا ويساعدنا من أجل تحسين حالة الأهالي"⁽¹⁸⁾. ترى المذكرة أن المحاولات الأولى التي بذلت في هذا المجال لم تكن كافية ولا موجهة في الاتجاه الصحيح. "لقد ظهرنا بمظهر المبتهلين بانهايار مدارس المسلمين، معتقدين أن بذور الحضارة ستكون أسرع نموا عندما تغرس في تربة يسودها الجهل والامية. استدعينا الأطفال ليلتحقوا بمدارسنا فلم يأتوا ذلك أن المدرسة في نظر العرب هي المكان الذي يتعلم فيه الطفل شعائر دينه"⁽¹⁹⁾.

لتخطي هذا الوضع المتردي والنهوض بالتعليم في البلاد يجب البدء بإعادة بناء المنظومة التعليمية التقليدية بصورة شبه كاملة، مع تلقيحها بالمعارف الجديدة. وذلك بإقامة مدارس ابتدائية قريبة من المساجد وتوفير كتب سهلة في المعارف الجديدة كالجغرافيا والحساب. أما بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي فإنه يجب الاحتفاظ بنفس الإطار الذي كان متبعا في الماضي مع إدخال مادة التاريخ ومبادئ أولية في الكيمياء والفيزياء والرياضيات وبعث الرغبة في نفوس التلاميذ لتعلم اللغة الفرنسية. بخصوص التأطير فإنه بالإمكان الاستعانة

¹⁸: A AIX..... F 80 1571 Note sur l'instruction publique musulmane.

¹⁹: ن . م .

بأساتذة مصريين وتونسيين، والقيام في نفس الوقت بترجمة كتب مدرسية جيدة إلى لغة عربية مبسطة. وهذا من شأنه خلق الحوافز لدى التلميذ المسلم لاكتساب العلم والمعرفة؛ "عند هذا فقط يمكن أن نقول أن قضية الحضارة قد انتصرت فالقرآن نفسه سيحمل معاني ومفاهيم جديدة عندهم "وأن الحرب ليست الكلمة الوحيدة والأخيرة فيه".

رغم قبول وزير الحربية المبدئي لفكرة تكوين معهد فرنسي- عربي في الجزائر والذي علق على مصادقته على المشروع بالتقرير الذي تقدمه المديرية المختصة في وزارته. لكن يبدو أن هذه الجهة تحفظت على الفكرة لأسباب لم تتضح لدينا، وبقي المشروع مجرد حبر على الورق. ومن ناحية أخرى فقد أولت الوزارة اهتماما كبيرا لمسألة تعليم الأطفال الجزائريين المتواجدين في باريس. في تقرير رفع للوزير طلب فيه رئيس مكتب الشؤون السياسية بالوزارة إالحاق إمام بمؤسسة دوما ينكور - التي تكفلت بتعليم الأطفال الجزائريين- تكون مهمته تلقين الشعائر الدينية والقيام بها مع الأطفال وكذلك تعليمهم اللغة العربية. مؤكدا أن هذه المبادرة ستكون عاملا محفزا تدفع بالعائلات الجزائرية النافذة إلى إرسال أولادهم إلى باريس للتعليم. واقترح أن يكون مرتب الإمام المقترح ستة آلاف أو على الأقل خمسة آلاف فرنك "بالنظر للجهود الذي سيقوم به والغربة التي سيحس بها هو وعائلته بالعيش وسط محيط اجتماعي غريب عنهم تماما"⁽²⁰⁾. يبدو أن الوزارة لا تزال متمسكة بفكرة إنشاء معهد يكون مقره في باريس لاستقبال الأطفال الجزائريين. وبناءاً على طلبها، على ما يبدو، قدم السيد دوماً ينكور برنامجاً واسعاً يليق بمؤسسة تضم عدداً كبيراً من التلاميذ يشتمل هذا البرنامج على مستويين: الأول يتضمن تعليماً عاماً والثاني تعليماً متخصصاً يشتمل على المواد التالية: اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافيا، المبادئ الأولية في الرياضيات، المحاسبة، الفيزياء العامة والتجريبية، الرسم والكيمياء التطبيقية.

أما التعليم المتخصص فهو مرتبط بالمسار المهني الذي يوجه إليه التلاميذ حسب استعداداتهم، نحو الصناعة، الزراعة، العسكرية، الترجمة أو تأطير مدارس التعليم العام في الجزائر.

حول البرنامج لمكتب الشؤون السياسية بالوزارة لدراسته. في تقييمه للمشروع لاحظ رئيس المكتب، فليمان، إن منهاج التعليم العام يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الهدف الأساسي

²⁰ : A AIX..... F. 80 1571 Rapport fait au Ministre le 25Janvier 1844.

من وراء هذا التعليم المخصص للشبان الجزائريين هو "أنه إذا لم يكونوا فرنسيين يشبهوننا تماما، متعلمين وأوفياء لحضارتنا فعلى الأقل أناسا قريبين منا بمشاعرهم وأفكارهم"⁽²¹⁾. ملاحظا أن الشعور الديني القوي لدى الجزائريين هو الذي يشكل العقبة الكبرى على طريق اندماجهم وصبهم في قالب الذي تريد إدارة الاحتلال انصهارهم فيه. "وهو مصدر مقاومتهم الشرسة وتعصبهم الأعمى". ولعلاج "هذه الأمراض يجب البحث عن الأسلوب الملائم يمكن حضارتنا من التأثير على عقولهم". ومن هنا يجب عدم التعرض مجابهة للمعتقدات الدينية ولا العمل على استمالتهم ودفعهم للارتداد عن دينهم أو القيام بدعاية في هذا الاتجاه، بل على العكس، يجب الظهور بمظهر الحامي للدين وللتقاليد التي تعودوا عليها. والعمل في نفس الوقت على رفع الحجاب الذي يغطي عقولهم وإيقاظها. "بهذه الطريقة الغير المباشرة نتمكن من التغلب على تعصبهم وتغيير عاداتهم وأفكارهم"⁽²²⁾.

استعرض فليمان كيفية تبليغ مختلف المواد التي تضمنها البرنامج. حول مادة التاريخ مثلا يرى أنه من المطلوب أن تعطى لهم معلومات عامة حول العصور المختلفة للتاريخ العام. وعلاقات التكامل بين الأمم عبر الحقب التاريخية وتقديم عرض إجمالي حول تاريخ فرنسا. ونبذة عن الاتصالات التي كانت قائمة بين العرب، منذ ظهور الإسلام، مع الشعوب المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط. اختتم التقرير ملاحظاته حول البرنامج المقترح بكونه لا يرى فائدة في إدراج مادة التربية الصحية والمحاسبة والرسم في المستوى الأول. أما بالنسبة للمستوى المتخصص فلا يرى أية فائدة تجنيها الحكومة ولا التلاميذ أنفسهم في أن يتوجهوا للتكوين في الكلية العسكرية ولا إلى المدرسة المتعددة التقنيات. كما يتحفظ التقرير على توجيه التلاميذ نحو التخصص في الترجمة "التي هي وظيفة صعبة أو إلى التعليم العام.. فهم لم يثقفوا تعليما كافيا يؤهلهم تدريس العربية للفرنسيين ولا تدريس الفرنسية للعرب" اختتم فليمان تقريره بالتأكيد على أن الهدف الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه من وراء قيامها بتعليم الأطفال في فرنسا "ليس من أجل موظفين متخصصين وإنما لإعداد أناس الذين بفضل عملهم وسط مواطنيهم وتأثيرهم عليهم يساعدوننا على تغيير المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"⁽²³⁾.

²¹: A. AIX..... F. 80 1571 Rapp. 08 octobre 1845

²²: ن. م .

²³: ن. م .

إن الهدف من وراء كل هذه الضجة حول تعليم الجزائريين هو في النهاية العمل على إيجاد معابر لاختراق المجتمع الجزائري من أجل إعادة تشكيله في صورة أخرى غير التي تشكل بها في النهاية، عبر القرون الطويلة من تطوره التاريخي. وليس من أجل النهوض به من كبوته وتطويره. زكى الوزير كل الملاحظات التي أبدتها مصالحه وأمر بتبليغها للسيد دوماً يَنْكُور للتقيد بها، فهذه النظرة إلى الغاية من وراء تعليم عدد محدود من الجزائريين هي التي تفسر، ربما، السبب الذي دفع بوزارة الحرب إلى رفض مشروع ليون روش وطرحه جانبا. فلو قدر له التحقق لشكل، ربما، رافدا قويا لنهضة تعليمية وثقافية في البلاد تشبه تلك التي حدثت في مصر وفي تونس قبل الحماية. فهذا مجرد احتمال لم يتحقق وبالتالي ليس تاريخيا. كما أنه يهمل بعدا آخر في المأساة الجزائرية المتمثلة في ظاهرة الاستيطان الأوربي التي ستجثم بك ثقلها على مقدرات الشعب الجزائري في اتجاه عرقلة نهوضه وتطوره على امتداد عهد الاحتلال بكامله وخاصة بعد سنة 1870.

لم يسفر هذا الانشغال بموضوع التعليم الذي بدأ خاصة مع مستهل سنة 1844- وكان المسؤولين الفرنسيين شعروا بنوع من وخز الضمير لما آلت إليه حالة التعليم في البلاد وثقل مسؤولياتهم في الذي حدث رغم إيعاز ذلك لضرورات الحرب- عن أية نتيجة ملموسة. فلم يتقرر أي شيء بخصوص المؤسسة التعليمية المقترحة إنشائها في الجزائر أو في باريس. بل وأكثر من ذلك فقد قررت الحكومة وقف الاعتماد الذي كان مخصصا لمؤسسة دوما ينكور، مقابل تكفلها بعدد محدود من الأطفال الجزائريين، في سنة 1847⁽²⁴⁾.

في التقرير الذي رفعته اللجنة التي تشكلت على مستوى وزارة التعليم في سنة 1849، لتقديم اقتراحات حول طريقة العمل الأفضل لنشر معرفة اللغة الفرنسية بين الجزائريين واللغة العربية بين الفرنسيين الذين استقروا في الجزائر، فرغم تأكيده لحالة الوضع المأسوي للتعليم في الجزائر إلى أنه أحجم عن تقديم أي اقتراح لمعالجته "لاعتبارات مالية" كما صرح بذلك⁽²⁵⁾. ففرنسا لا تريد أن تدفع أي شيء لمصلحة الجزائريين. فلو كانت صادقة النية لاقطعت جزءا يسيرا من الفوائد المالية الضخمة التي حققتها عندما قررت وقف التعامل بالعملة الجزائرية التي سكت قبل الاحتلال، في هذه السنة (1848). كان الريال الجزائري

²⁴ : A. AIX..... G.G.A. Série S.

²⁵ : Barrot, F Rapport au Ministre paris, 1849

يصرف في سنة 1830 بـ 2,80 فرنك وعند سحبه من سوق التداول اشتراه البنك الجزائري بـ 0,80 فرنك فقط.

يجب انتظار بعض الوقت قبل أن تبرز أول مبادرة جادة، رغم محدوديتها، في مجال التعليم.

2- المرحلة الثانية 1850-1870

تبلور النقاش وتبادل وجهات النظر الذي جرى في المرحلة الأولى،⁽²⁶⁾ عن بروز مبادرة محدودة، خلال هذه المرحلة لوضع اللبنة الأولى لمنظومة التعليم الأهلي تشمل المستويين الابتدائي والثانوي كما اشتملت على إنشاء ثلاثة مدارس أطلق عليها اسم المدارس الإسلامية لتكوين الموظفين للشؤون الدينية الإسلامية إلى جانب تأسيس مدرسة للمعلمين لتأطير المدارس الأوربية منها والأهلية وتأسيس المدرسة الفلاحية.

أ - التعليم الابتدائي:

يمثل المرسوم الصادر في 14 جويلية 1850 والذي ينص على إنشاء ست مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم المدارس العربية الفرنسية في كل من مدن الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، مستغانم والبليدة على نفقة الحكومة والتعليم فيها يكون مجانا، الخطوة الأولى التي تحققت بالنسبة لهذا المستوى من التعليم⁽²⁷⁾. حضي تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بنفس العناية المكفولة للغة الفرنسية. يؤطر كل مدرسة معلم فرنسي الذي يشغل منصب مدير في نفس الوقت ومساعد معلم مسلم يتم تعيينهما من طرف الوالي العام باقتراح من عامل العمالة. بالنسبة لمساعد المعلم المسلم يتم اقتراحه من طرف هذا الأخير بعد استشارة القاضي أو المفتي. يشترط في المدير أن يكون حاملا لشهادة التأهيل للتعليم الابتدائي وتزكية معرفة اللغة العربية من طرف لجنة الامتحانات الخاصة بالمتخرجين.

ينص المرسوم من جهة أخرى على إنشاء أربع مدارس للبنات في كل من مدن: الجزائر، قسنطينة، وهران، وعنابة، يتعلمن فيها اللغة العربية والفرنسية، الحساب إلى جانب الخياطة والطرز. تؤطر كل مدرسة مديرة فرنسية والتي هي في نفس الوقت معلمة،

²⁶ : للمزيد من التفاصيل حول هذا النقاش انظر: Turin, Y. IBID PP. 101-141.

²⁷ : A AIX..... F 80 1573

ومساعدة مسلمة يراعى في تعيينهما نفس الشروط المطلوبة بالنسبة لمدارس الذكور⁽²⁸⁾ منح للوالي العام حق إنشاء أربع مدارس أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. كما تم إنشاء مدارس للكبار في كل من مدن الجزائر، وهران وقسنطينة وإمكانية فتح أقسام لنفس الشريحة في أماكن أخرى إن اقتضت الضرورة ذلك. أوقات التعليم في مدارس الكبار حددت بثلاثة أيام في الأسبوع. ومواد التعليم هي اللغة الفرنسية، الحساب التاريخ والجغرافيا⁽²⁹⁾.

يشرف على هذه المدارس لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء: شيخ البلدية أو قاضي الصلح، المفتي أو القاضي وعضو يعين من طرف عامل العمالة. يوجد إلى جانبها هيئة أخرى مكلفة بالتفتيش والمراقبة تتشكل من ضابط أو موظف مدني فرنسي وعون مسلم. وجميعها تحت إشراف عامل العمالة الذي يتحتم عليه إرسال تقرير كل ثلاثة أشهر عن حالة المدارس وسيرها في مقاطعته، الذي يقوم الوالي العام بالتأشير عليه مرفقا بملاحظاته ورفعها لوزير الحربية.

يحتوي برنامج التعليم في المدارس العربية الفرنسية على اللغة العربية والفرنسية، الحساب نظام الموازين والمكاييل والمقاييس إلى جانب معلومات عامة في التاريخ والجغرافيا. حددت الأكاديمية عددا من الكتب في كل مادة من المواد المقررة.⁽³⁰⁾ يتضح من النص المؤسس لهذه المدارس أن كل واحدة منها تتوفر على قاعة واحدة مخصصة للدروس. فتوزيع التلاميذ حسب مستوياتهم يتم داخل القسم عن طريق الصفوف. معدل استيعاب القسم المخصص للدروس يتراوح بين أربعين إلى خمسين تلميذا. فاللجنة المشرفة هي التي تستقبل طلبات التسجيل. وهي التي تضع القائمة النهائية للتلاميذ المقبولين حسب الشروط التي حددتها.

²⁸: حول المدارس الخاصة بالبنات انظر أدناه.

²⁹: B. A G G A. Année 1850

³⁰: الكتب المقررة بالنسب للقراءة هي:

Méthode de lecture للسيد Peigné وكتاب Le premier livre de l'enfance et de l'adolescence للسيد Mola Palune وكتاب الأخلاق للسيد Rendu. وكتاب يحتوي على نماذج من الخطوط للتدريب على قراءة المخطوطات. كتاب في قواعد النحو الفرنسي مصحوب بالتمارين. إلى جانب كتاب السيد Varvier في الحساب الذي تحت عنوان Petite Arithmétique ومختصر في الجغرافيا للأب Gautier. نفس هذه الكتب مقررة في مدارس البنات يضاف إليها كتاب "قصص في الطبيعة" للسيدة Savaignac. أثبتنا عناوين هذه الكتب على اعتبار كونها النافذة الأولى التي انفتحت أمام الطفل الجزائري الذي ساعفه الحظ لارتداد إلى هذه المدارس لاكتشاف معالم حضارة أخرى وتأثير ذلك عليه في بناء ذهنه. بالنسبة للغة العربية تتضمن دروسا في منهج القراءة وفي التعبير وكتاب "قصص لقمان الحكيم" والمحادثة وكتاب الأجرومية في النحو للأقسام العليا.

A AIX..... F. 80 1573.

ليس واضحا فيما إذا كان هذه المدارس تتبع نظام المداومتين في اليوم أي الصباح وبعد الظهر أم نظام المداومة الواحدة. حيث تستقبل مجموعة من التلاميذ في الفترة الصباحية ومجموعة أخرى بعد الظهر. فإذا كان التوقيت المتبع هو هذه الطريقة الأخيرة، فإن كل مدرسة يمكن أن تستقبل مائة تلميذ وبالتالي فإن مجموع التلاميذ المسجلين في المدارس العربية الفرنسية الستة الخاصة بالذكور والأربعة الخاصة بالبنات قد يصل إلى ألف تلميذ وتلميذة. أو نصف هذا العدد إذا كان النظام المتبع هو نظام المداومتين في اليوم.

تكرس نهاية الدراسة في هذا الطور بإجراء امتحان للتلاميذ الذين تابعوا دروسهم بانتظام على يد لجنة معينة من طرف الوالي العام يكون مقرها في المركز الإداري لكل عمالة من العمالات الثلاثة. تمنح اللجنة شهادة للناجحين مرتبة في درجات ثلاثة: شهادة الدرجة الثالثة تمنح للتلاميذ الذين يتقنون الكلام باللغة الفرنسية. وشهادة الدرجة الثانية تمنح لمن يتقن إلى جانب التكلم باللغة الفرنسية، القراءة والكتابة بها، وشهادة الدرجة الأولى لمن توفرت فيه الصفتين السابقتين إلى جانب اكتسابه المعارف التي تتضمنها مواد البرنامج. والتي سيتم التنصيب عليها في الشهادة الممنوحة. كما فتح المجال لإمكانية التوظيف لحاملي هذه الشهادات حيث تعطى الأولوية لمن يحمل شهادة من درجة أعلى تنازلا⁽³¹⁾.

من خلال المؤشرات المختلفة، يتبين أن تكلفة ميزانية التسيير السنوية لكل مدرسة هي في حدود ألفين وخمسمائة فرنك. وإذا جمع هذا المبلغ مع مجموع المدارس المطلوب إنشائها بمقتضى المرسوم التأسيسي وهي عشرة يتبين أن التكلفة الكلية للمدارس العربية الفرنسية هي في حدود خمسة وعشرين ألف فرنك، يضاف إليه المبلغ الجزافي الذي مقداره خمسمائة فرنك يصرف لكل مدرسة مرة واحدة عند التأسيس لغرض التجهيز. يجب الإشارة إلى أن مبلغ الاعتماد يصرف كله في شكل مرتبات للمدير المعلم الفرنسي والمعلم المساعد المسلم. فالمدير يتقاضى راتبا سنويا مقداره ألف ومائتي فرنك. يضاف إليه العلاوة التي يتقاضاها من الوالي العام والتي يجب أن لا تتجاوز نصف مبلغ المرتب. فاللجنة المشرفة هي التي تحدد، على ما يبدو، مبلغها، تضاف إلى علاوة أخرى قيمتها فرنكا واحدا عن كل تلميذ مواظب الحضور والتي يتم تقسيمها بين المدير المعلم الذي يحصل على الثلثين والمعلم

³¹: A. AIX..... F. 80 1573

المساعد المسلم على الثلث. وهو ما يجعل مرتب المدير المعلم قد يصل إلى مائة وستة وسبعين فرنكا في الشهر والمعلم المساعد إلى نصف هذا المبلغ. ذلك أن المرتب السنوي لهذا الأخير هو ستمائة فرنك يضاف إليه علاوة الوالي العام مع علاوة عدد التلاميذ المسجلين في المدرسة مواضبا الحضور⁽³²⁾.

شهدت سنة 1865 دفعا جديدا للتعليم الأهلي. ففي هذه السنة صدر قرار تنظيمي جديد يكمل المرسوم التأسيسي والمرسوم المنشئ لوظيفة المفتش للتعليم العام الأهلي⁽³³⁾. أبرز ما في هذا القرار الجديد هو التحسين الذي أدخله على الوضع المادي للمؤطرين. فوظيفة المدير أصبحت مرتبة في ثلاث درجات وكذلك الشأن بالنسبة للمعلم المساعد فكل درجة لها مقابل مالي محدد⁽³⁴⁾. كما ينص القرار على إلغاء العلاوات التي كانت تصرف للمؤطرين في السابق. لكي لا ينعكس هذا الإجراء سلبيا على وضعية المديرين والمعلمين المساعدين الذين التحقوا بالخدمة قبل صدور هذا القرار، فتح أمامهم إمكانية الترقية إلى درجة أعلى، أخذا بعين الاعتبار أقدميتهم في الخدمة وجديتهم في العمل.

خلال هذه السنة بذلت الإدارة جهدا لم يسبق أن قامت به قبل هذا التاريخ ولا بعده. لقد تم إنشاء اثني عشرة مدرسة موزعة على العمالات الثلاثة⁽³⁵⁾. فالعائق المالي الذي كانت تتذرع به لتبرير قصورها في هذا المجال وجدت له حلا في كون كل مدرسة يتم إنشائها في إطار هذه المنظومة التعليمية العربية الفرنسية تكون تكلفتها وميزانيتها على عاتق الأهالي أنفسهم، فإذا كان مبدأ مجانية التعليم بقي ثابتا، فإن العبء المالي لم يعد على عاتق ميزانية

³²: لأخذ فكرة عن المستوى المعيشي للإطار التربوي سيكون مفيدا معرفة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في هذه الفترة والتي هي كالتالي: القمح 25 فرنكا للقطار. أسعار المواد بالكيلوغرام: اللحم 0.50 إلى 0.60 ف بطاطس 0.40 ف، لوبيا 0.65، الملح 0.13، الصابون 0.90 ف. الزيت 1 ف للتر، درزينه بيض 0.60، الحطب بالقطار 5 فرنكات، الفحم 12 فرنكا للقطار. من خلال هذه الأسعار يتبين أن مرتب المعلم المساعد الذي يعول أسرة من خمسة أفراد قد يجد صعوبة في تغطية احتياجاتها الأساسية، خاصة إذا كان مستأجرا للمسكن الذي يقيم فيه.
³³: B. O. G. G. A 2 Mai 1865.

³⁴:

المرتب	المعلمون المساعدون	المرتب	المديرون
1400 ف	الدرجة الأولى	2100 ف	الدرجة الأولى
1200 ف	الدرجة الثانية	1800 ف	الدرجة الثانية
1000 ف	الدرجة الثالثة	1500 ف	الدرجة الثالثة

³⁵: تم إنشاء هذه المدارس في المدن التالية: ندرومة، سعيدة، زمورة، مجاجة، أولاد فارس، متلاسة، عمي موسى، إيغيل علي، بني زقزوق، تقيطونت، برج بوعرييج، وتبسة.

الدولة وإنما تتحمله الضريبة التي يطلق عليها اسم السنتيمات الإضافية الملحقة بالضرائب العربية. فهذه الضريبة التي استحدثت كإجراء مؤقت لمواجهة أعباء مالية طارئة على حساب الممول الجزائري وحده، تحولت إلى ضريبة ثابتة، على إثر صدور القانون الإمبراطوري المتعلق بتشخيص الملكية (1863) تحت مبرر تغطية التكاليف المالية التي تتطلبها هذه العملية. كان هذا مجرد ذريعة فقط، فالإدارة لم تنقيد باستعمال المبالغ المجباة تحت هذا العنوان (أي السنتيمات الإضافية) والتي تصل نسبتها إلى عشرين في المائة من مبلغ الضريبة الأصلية وقد تتجاوز هذه النسبة في بعض السنوات. ففي كل سنة يصدر الوالي العام قرارا يحدد فيه النسبة التي تضاف للضرائب العربية الأصلية بعنوان السنتيمات الإضافية.

بالنسبة لتعليم البنات، فقد نص المرسوم التأسيسي على إنشاء أربعة مدارس عربية فرنسية خاصة بهن ولكن في الواقع لم تنشئ سوى مدرستان إحداهما في العاصمة والأخرى في قسنطينة. عند نهاية هذا المرحلة (1870)، لم تبق مفتوحة سوى مدرسة قسنطينة التي كانت تستقبل حوالي ثمانين طفلة.⁽³⁶⁾ أما بالنسبة لمدرسة الجزائر فقد تم تحويلها إلى ورشة للتكوين في الخياطة وأنواع الطرز تحت إدارة السيدة لوسي المديرية السابقة للمدرسة، في سنة 1861.⁽³⁷⁾ كما ضمت الورشة الخاصة، في نفس المهنة، التي أسستها السيدة باروال لتصبح بدورها مؤسسة عمومية تحت وصاية مكتب النشاط الخيري الإسلامي. يتمثل دعم الحكومة في تقديم مائتي منحة شهرية مقدارها خمس فرنكات. ثلاث فرنكات للمتريضة وفرنكين لمديرة الورشة كما توفر الإدارة مسكنا لهذه الأخيرة ومقر للورشة والتكفل بالصيانة. تشرف على المؤسستين لجنة مكونة من ست سيدات اثنتين منهن مسلمات تحت رئاسة زوجة الوالي العام⁽³⁸⁾. تستقبل البنات في هاتين الورشتين فيما بين سن العاشرة إلى السادسة عشرة. ومدة التكوين سنتين وبعدها يمكن لبعضهن البقاء في الورشة كعاملات أجيرات.

³⁶ : Bernard, L'instruction publique en Algérie ce qu'elle est ce qu'elle devrait être s.d. p933.

³⁷: هذا التحريف للمسار التعليمي الخاص بالبنات عن وجهته وتشويهه بهذا الشكل الخطير، هو ما دفع السكان إلى مقاطعة هذه المؤسسات، باركته إدارة الاحتلال وهلل له بعض المستوطنين.

³⁸ : B. O. G. G. A. Année 1867.

إن التبرير الذي تسوقه الأطراف الفرنسية لعدم السير قدما في تمكين البنات الجزائريات من التعليم، في كون الأولياء يرفضون إرسال بناتهم للمدارس الفرنسية، لا يبدو مقنعا كحقيقة تاريخية. فأى نوع من التعليم يقدم لهن ومن طرف من؟! عندما يتبين أن معظم المهتمين بمسألة تعليم الأهالي في هذه الفترة، كان هاجسهم الوحيد هو كيف يصلون إلى إجتماعات الطفل الجزائري من جذوره وتغيير دينه وسلخه من شخصيته وقيمه الروحية والمعنوية. ثم ما هي الأفاق التي يفتحها هذا التعليم الذي لا يوفر أية فرصة للتوظيف حتى بالنسبة للأولاد الذين ليس أمام المحظوظ منهم سوى الخدمة في الجيش. فالمشكلة هي أبعد وأعمق من هذه التبريرات السطحية التي تختفي ورائها حقائق مرة لا يتجرأ الطرف المسؤول عنها إثارتها والخوض فيها.

كخلاصة حول التعليم الابتدائي في هذه المرحلة، كان عدد المدارس التي أنشئت بمقتضى مرسوم 14 جويلية 1850 بلغ تسع عشرة مدرسة⁽³⁹⁾، بعض الروايات تصل بالعدد إلى 33 مدرسة - لكنها مجرد روايات ليس لها سند رقمي ولا مؤشر جاد - وعلى اعتبار أن كل قسم قد يصل إلى 55 تلميذا كأقصى حد، فإن عدد الأطفال المتدرسين عند نهاية هذه المرحلة (1870) قد يصل إلى ألف تلميذ أو ضعف هذا العدد إذا كان التوقيت المتبع هو المداومة الواحدة في اليوم.

ب - التعليم الثانوي:

في تقرير رفعه للإمبراطور، عبر وزير الحربية المارشال فايان Vaillant، عن الحاجة إلى إنشاء مؤسسة ثانوية خاصة بالأطفال الجزائريين. تعود فكرة إنشاء هذه المؤسسة إلى عهد ولاية بيجو عندما قدم لوزير الدفاع آن ذاك مشروعا في هذا الاتجاه. لكن باريس لم تكن متحمسة في ذلك الوقت لإنجاز هذا المشروع على أرض الجزائر وتميل إلى إقامته في باريس. ثم أهملت الفكرة كلية⁽⁴⁰⁾.

برر فايان اقتراحه بضرورة إيجاد مؤسسة يتلقى فيها أبناء العائلات الغنية - التي كانت تسمى في ذلك الوقت بذات "الخيم الكبيرة" - تعليما يمكنهم اكتساب معرفة «واسعة

³⁹: عدة مؤشرات تؤكد مصداقية هذا الرقم إلى جانب كونه هو نفس الرقم الذي اعتمده أحمد بريهمات في تعليقه على مرسوم 13 فبراير 1883. وهو في وضع لا يسمح لنفسه بانتقاص جهد الإدارة والتقليل من شأنه دون سند لموقفه بسبب كونه مستهدفا من طرف المستوطنين الذين سينتصيدون أي خطأ يرتكبه.

⁴⁰: انظر أعلاه.

عن مؤسساتنا الحضارية وعلى آدابنا وتاريخنا ليكونوا رسل حضارة عندما يعودون إلى ذويهم في القبائل والداوير»⁽⁴¹⁾. يرى التقرير أن ذلك سيكون مفيدا لفرنسا ولمستقبلها في الجزائر بتخليص هذه الشريحة من المجتمع الجزائري من تأثير التعليم الذي يتلقونه في الزوايا على أيدي "معلمين متعصبين ضدنا". وسيخرج هؤلاء التلاميذ بانطباعات حسنة عن فرنسا وعن الفرنسيين الذين يعيشون إلى جانبهم. وسيشيعون هذا الانطباع الحسن في محيطهم وفي علاقاتهم مع مجتمعهم. تجسدت رغبة وزير الحربية بصدور المرسوم الإمبراطوري في 14 مارس 1857 يقضي بإنشاء معهد ثانوي في مدينة الجزائر يتم التدريس فيه باللغة الفرنسية. كما خصص للغة العربية وآدابها مكانة بارزة في مقررات هذه المؤسسة. تتكفل الدولة بتقديم مائة وخمسين منحة لأطفال الضباط وصف الضباط من الأهالي ولأبناء الباشغوات، الأغوات، القياد وشيوخ القبائل. وكذلك لأبناء الأعوان الآخرين من الأهالي "الذين خدموا الدولة أم هم في خدمتها". تم تصنيف هذه المنح في ثلاث مراتب منحة كاملة وعددها 45 وتلثي المنحة بنفس العدد ونصف المنحة للستين الباقية. كما يستقبل المعهد أطفال الأهالي الآخرين والأطفال الأوربيين كذلك. وفي هذه الحالة فالأهالي هم الذين يتكفلون بدفع مصاريف الدراسة والإقامة في المعهد إما بمفردهم أم بالتعاون مع الأعراس التي ينتمي إليها التلاميذ. حددت تكلفة الإقامة والتدريس بمبلغ ثمانمائة فرنك سنويا وهو مبلغ خيالي بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأسر الجزائرية. ذلك أن مصدر الثروة الأساسي لديها يتمثل في الأرض وزراعة الحبوب. فمعدل سعر القنطار من القمح لا يتجاوز الخمسة والعشرين فرنكا وأن ثمن الهكتار من الأرض الجيدة، في ذلك الوقت، لا يتجاوز الخمسة وسبعين فرنكا وأن اللتر من الزيت يساوي فرنكا واحدا، يتضح حجم ثقل العبء المالي الذي يجب على عائلة التلميذ تحمله حتى بالنسبة للمستفيدين منهم من ثلثي المنحة أو نصفها. لتدليل هذه العقبة فإن القبيلة التي ينتمي إليها التلميذ يمكن أن تساهم في تحمل هذا العبء. وهي الإمكانية التي لن تتاح بطبيعة الحال إلا لأبناء الأعوان الأهالي الباشغوات والقياد ومن في وضعهم، الذين يستطيعون إلزام القبيلة في تحمل هذه التكلفة.

يتم استقبال ملفات التلاميذ بعد استيفاء الوثائق المطلوبة والتي منها شهادة حسن السيرة وسلوك الأب أو الوالي يمنحها الحاكم العسكري للمقاطعة أو عامل العمالة ثم يحول

⁴¹ : B. O. G. G. A. Année 1857.

الملف إلى الوالي العام للملاحظة والتأشير عليه ليحوله بدوره لوزير الحربية. فهذا الأخير هو الذي يضع القائمة النهائية للتلاميذ المقبولين للتسجيل في المعهد. تدفع مصاريف عن الممنوحين جزئياً أو غير الممنوحين كل ثلاثة أشهر مسبقاً. وعلى أولياء التلاميذ الممنوحين وغير الممنوحين دفع مصاريف تجهيز التلميذ حسب القائمة التي حددتها اللجنة الإدارية للمعهد.

يستقبل التلاميذ في المعهد من سن التاسعة إلى الحادية عشرة بالنسبة للممنوحين وحتى الثانية عشرة لغيرهم. يشترط في الأطفال الذين بلغوا سن العاشرة أن يكون لهم مستوى من التحصيل يمكنهم من متابعة الدروس في المعهد. برنامج التعليم هو نفس البرنامج المعمول به في الإعداديات والثانويات يزيد عنه تعلم اللغة العربية وإتقان تحصيلها. يتابع التلاميذ دراستهم إلى سن السابعة عشرة مستوفاة تنتهي باجتياز امتحان تمكن الناجحين منهم من الحصول على شهادة البكالوريا⁽⁴²⁾.

الطاقم الإداري للمعهد يتمثل في المدير الذي يعين من طرف الإمبراطور، الناظر ونائبه اللذين يتم تعيينهما من طرف وزير الحربية بناءً على اقتراح الوالي العام. يشترط في المدير إتقانه للغة العربية وفي الناظر ونائبه إلمامهما بإحدى اللغات الشرقية⁽⁴³⁾. كما يلحق بالطاقم الإداري كل من الخزانجي الذي هو السكرتير والمقتصد (وكيل الحرج) المكلف بالتجهيز. أما الإطار التربوي فتعيينهم يتم من طرف وزير الحربية وهو على صنفين: المدرسون الذين رتبوا في أربع درجات ونواب المدرسين وهو صنف مخصص للأهالي الذين رتبوا بدورهم في أربع درجات. كما ألحق بالمعهد إمام لأداء الشعائر الدينية المتمثلة في الصلوات الخمس مع التلاميذ. كما يوجد بالمعهد هيتان: المجلس الإداري ومجلس التعليم⁽⁴⁴⁾.

⁴² : B. O. G. G. A. Année 1857.

يتضمن برنامج التعليم المواد التالية: اللغة الفرنسية، واللغة العربية والتحكم فيهما تحكما تاماً، التاريخ العام وتاريخ فرنسا، الجغرافيا، الرياضيات، الفيزياء، العلوم، الرسم، والتربية البدنية والتقنية. إلى جانب الدروس الدينية المتصلة بالعبادات.

⁴³ : المادة الخامسة من المرسوم التأسيسي للمعهد في ن.م.

⁴⁴ : يتقاضى مدير المعهد ستة آلاف فرنك يضاف إليها ثلاثة آلاف فرنك كل ثلاث سنوات شريطة أن لا يتجاوز مرتبه السنوي الإجمالي ثمانية آلاف فرنك. مرتب الناظر أربعة آلاف وخمسمائة فرنك، السكرتير ثلاثة آلاف فرنك، وكيل الخرج ألفين وخمسمائة فرنك، مرتب المدرسين يتراوح حسب الدرجة ما بين 3500 فرنك إلى ألفي فرنك، ونواب المدرسين بين ألف وثمانمائة إلى ألف ومائتي فرنك، ومرتب الإمام الملحق بالمعهد ألف فرنك.

حدد وزير الحربية كيفية تشكيل هذين المجلسين ومهامهما في القرارين اللذين صدرا في 24 أبريل 1857. فالمجلس الإداري يتكون من مدير المعهد وعضوية كل من الناظر وثلاثة مدرسين تتجدد عضويتهم كل سنة إلى جانب سكرتير المعهد والمقتصد؛ مهمته النظر في الشؤون الإدارية والمالية للمؤسسة. أما مجلس التعليم فيتكون من المدير رئيسا والناظر والمدرس الأول باللغة الفرنسية والمدرس الأول باللغة العربية يحضران اجتماعات المجلس الشهرية بالتناوب، وكذلك الحال بالنسبة لمدرسي المواد الأخرى. وهاتان الهيئتان شأنهما شأن كل ما يتصل بالمعهد هي تحت الإشراف المباشر لوزير الحربية. وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التأديب الذي يتشكل من المدير رئيسا والناظر وثلاثة مدرسين، الأقدم في المعهد. يستحب أن لا يكون هؤلاء الأخيرين أعضاء في المجلسين الآخرين. ليس لهذا المجلس حق البت في الحالات التي تعرض عليه وإنما يقدم اقتراحا مرفقا بتوقيعات كل الأعضاء يرفع للوالي العام الذي يؤشر عليه مرفقا بملاحظاته ليحوله بدوره لوزير الحربية الذي يتخذ القرار النهائي في الحالة أو الحالات المعروضة.

إن المعهد الإمبراطوري هو مؤسسة شبه عسكرية. فنظامه الداخلي ينص على أن تسييره يخضع لأحكام تسيير المؤسسات العسكرية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياته التي تم تحديدها في هذا النظام. فالمقتصدية العسكرية هي المكلفة بالإشراف الإداري على المؤسسة. حددت مصادر تمويل المعهد من ميزانية الدولة وميزانية المقاطعات إلى جانب السننيمات الإضافية الملحقة بالضرائب العربية⁽⁴⁵⁾. لم تتحدد آفاق التوظيف بالنسبة لخريجي المعهد، عدا تخصيص عدد من المناصب في رتب ضباط الصف، قبل صدور المرسوم الإمبراطوري المتعلق بالتجنس الذي يتيح للجزائريين إمكانية التعيين في الوظائف المدنية في الجزائر⁽⁴⁶⁾.

أمام انعدام مصادر الطرف الجزائري- التي لو توفرت لكان بالإمكان أن تعطينا صورة حول كيف استقبل الأهالي هذه المؤسسات التعليمية الخاصة بهم وكيف كانوا ينظرون إليها- يبدو من المغامرة الانسياق وراء رواية الطرف الفرنسي حول تحفظ الأهالي وعدم حماسهم للاستفادة من هذه المؤسسات. فهناك بعض المؤشرات تفند زعم هذه الأطراف وتؤكد عكس مقولاتهم. وإلا كيف يفسر القرار الذي اتخذته إدارة الاحتلال بتأسيس معهدين

⁴⁵ : A. AIX..... F.80 1732

⁴⁶ : B. O. G. G. A. Année 1865

ثانويين آخرين في كل من مدينتي وهران وقسنطينة في شهر ماي 1865 لو لم تكن هناك حاجة وطلب اجتماعي ملح مدعم بنجاح تجربة معهد الجزائر.

لم تتوفر لدينا المعلومات حول المعهد المزمع إنشائه في مدينة وهران والذي يبدو أنه لم ير النور مطلقا وبقي حبرا على ورق. أما معهد قسنطينة فقد فتح أبوابه أمام التلاميذ في بداية شهر جانفي 1867 ليستقبل مائة واثنى عشر تلميذا جزائريا وأربعة أوريبيين وأن عدد تلاميذ معهد الجزائر المنتظمين سنويا كان يزيد عن مائة تلميذ. في نهاية هذه المرحلة. (1870) كان عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في هذين المعهدين بلغ مائتين وثلاثة وثلاثين تلميذا.⁽⁴⁷⁾

ج - إنشاء مدرسة تكوين معلمي الابتدائي:

في تقرير مشترك، بين وزيرى الحربية والتعليم، رفع للإمبراطور⁽⁴⁸⁾، ذكرا فيه أن التعليم الابتدائي حقق تقدما معتبرا في الجزائر. وهناك الآن مدارس عمومية ومدارس خاصة للذكور والإناث. إلى جانب مدارس دينية تابعة لمختلف الديانات والمذاهب. فالأهالي أنفسهم يقبلون «دون تردد وهذا منذ وقت طويل إيكال أبنائهم لمعلمين فرنسيين». لكن تدني طرق التدريس المتبعة في هذه المؤسسات وصعوبة توفير معلمين أكفاء كان يقف عقبة على طريق "ترسيخ نفوذنا المعنوي في عقول الأجيال الصاعدة". وإذا ما أريد أن تكون المدارس المخصصة للأطفال الجزائريين، تساهم في نشر اللغة والأفكار الفرنسية في الوسط الجزائري، وبشكل سريع، يجب توفير معلمين أكفاء يكونوا ملمين باللغة الدارجة، قادرين على موائمة مناهج التلقين مع تقاليد الأهالي في هذا المجال ولن يتسنى ذلك إلا عن طريق تكوين مدرسة لتخريج معلمين يتوفرون على إعداد خاص يؤهلهم للقيام بهذا الدور.

يشير التقرير أنه يوجد الآن في الجزائر 231 مدرسة ابتدائية يشرف عليها معلمون لائكيون - من بينها 19 مدرسة عربية فرنسية خاصة بالأهالي - وعلى اعتبار أن هناك عشرة مناصب تعليمية جديدة تفتح كل سنة إما نتيجة الإحالة إلى المعاش أو لأسباب أخرى، فإن مدرسة تكوين المعلمين ستتولى تلبية هذا الاحتياج بتخريج دفعة مكونة من

ن.م ص 280. Turin, Y وكذلك P 79 Paulard Ibid⁴⁷

⁴⁸: B. O. G. G. A. Année 1865

عشرة معلمين كل سنة، اقترح التقرير أن يتم استقبال دفعة أولى من ثلاثين تلميذا موزعة على ثلاث سنوات وأن يخصص خمس هذا العدد للتلاميذ الجزائريين.

تجسد هذا الطلب بصدور المرسوم الإمبراطوري القاضي بتأسيس مدرسة لتكوين المعلمين في 4 مارس 1865. في 3 غشت من نفس السنة أصدر الوزيران قرارا تطبيقيا مشتركا ينص على فتح المدرسة لاستقبال 30 طالبا بينهم عشرة طلبة جزائريين. حدد مبلغ المنحة المخصصة لكل واحد منهم بستمائة فرنك⁽⁴⁹⁾. تستقبل المدرسة الطلبة بين سن السادسة عشرة مستوفاة إلى سن الثانية والعشرين، يمكن قبول من هم أعلى سنا برخصة من الوالي العام شريطة النجاح في امتحان القبول. ترسيم التسجيل في المدرسة يتم بقرار من هذا الأخير بعد موافقة لجنة المراقبة. مدة التكوين ثلاث سنوات بالحجم الساعي مكثف: ثماني وثلاثين ساعة في الأسبوع في السنة الأولى، وخمس وثلاثين في السنة الثانية وثلاث وثلاثين ساعة في السنة الثالثة⁽⁵⁰⁾. تضم المدرسة ملحقة تابعة لها تستقبل الطلبة الخارجيين الأوربيين منهم والجزائريين والتعليم فيها مجاني. خصص برنامج التكوين خمس ساعات في الأسبوع للغة الفرنسية وثلاث ساعات للغة العربية الدارجة. ومن هذه الزاوية فهذه المادة لن تكون بذات فائدة بالنسبة للطلبة الجزائريين. خصص منهاج التكوين حيزا هاما للحصص التطبيقية في التدريس حيث يتم التريص إما في المدرسة الملحقة بمدرسة المعلمين أو في المدارس العربية الفرنسية إلى جانب دروس تطبيقية في البستنة، الزراعة والتربية البدنية.

التأطير التربوي يشتمل على صنفين من الموظفين. موظفون دائمون والمتعاونون من الخارج. فالصنف الأول يضم المدير الذي يقوم في نفس الوقت بتدريس إحدى المواد وثلاثة نواب معلمين إلى جانب مدير المدرسة الابتدائية الملحقة بمدرسة تكوين المعلمين. والصنف الثاني هم مدرسو مواد العربية، الزراعة التطبيقية، البستنة، التربية البدنية، وملقن الأناشيد. ألحق بالمدرسة واعظ مسيحي وإمام مسلم للتكفل بالقيام بالشعائر الدينية كل حسب عقيدته⁽⁵¹⁾. كما تم تحديد عناوين الكتب المقررة لتغطية مختلف المواد، عدا بالنسبة للغة

⁴⁹: منها ست منح توفرها وزارة التربية وستة أخرى الولاية العامة والثماني عشرة الباقية تقتطع من ميزانية العملات الثلاثة بالتساوي.

⁵⁰: برنامج التكوين يتضمن المواد التالية: القراءة، الكتابة، المحفوظات، الحساب، بمكوناته، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، العلوم الطبيعية، الميكانيكا وتطبيقاتها في الصناعة، التربية البدنية والمدنية، الرسم، تاريخ عام وتاريخ فرنسا والجغرافيا، مواد البرنامج متدرجة في المستوى حسب

السنوات: B. O. G. G. A. Année 1865

⁵¹: حددت مرتبات موظفي المدرسة عند تأسيسها على النحو التالي:

العربية على اعتبار أن التوجه الذي اعتمده المدرسة هو إحلال الداريجة محل العربية الفصحى. فليس هناك كتاب مدرسي يمكن اعتماده. ترك الخيار لكيفية تعليم الداريجة لمن يتولى تغطيتها. هناك لجنة مكونة من خمسة أعضاء إضافة إلى مدير المدرسة تسمى بلجنة المراقبة مهمتها متابعة السير البيداغوجي والإداري للمدرسة.

د- المدرسة الفلاحية La ferme école

تعتبر سنة 1865 من زاوية تاريخ التعليم الأهلي، في عهد الاحتلال سنة معلمية حيث سجل فيها عدد من المبادرات التي سبق ذكرها والتي ستكتمل بصدور مرسوم إمبراطوري (26 ماي 1865) يقضي بإنشاء مدرسة فلاحية عربية فرنسية LA ferme école في مدينة الجزائر لاستقبال التلاميذ أهالي وأوربيين، كخطوة أولى في انتظار فتح مدارس مشابهة في كل مقر مقاطعتي وهران وقسنطينة⁽⁵²⁾.

تستقبل المدرسة صنفين من التلاميذ: المسجلون في المدرسة على نفقة عائلاتهم بصفة كاملة أو جزئية بمساعدة ميزانيات المقاطعات، البلديات وضريبة السنتيمات الإضافية. الصنف الثاني وهم التلاميذ اليتامى وأهالي الذين تم التكفل بهم بصفة كاملة من طرف الإدارة. يتعهد أولياء تلاميذ الصنف الأول بدفع كلفة الإقامة والت مدرس كل ثلاثة أشهر مسبقا. وفي المقابل تتكفل المدرسة، من جهتها بتجهيز التلاميذ على حسابها وفقا لقائمة التجهيز التي يعدها المجلس الإداري للمدرسة. تكلفة الإقامة والت مدرس حددت 360 فرنكا سنويا. فالوالي العام هو الذي يشرف على المدرسة وهو الذي يعين المدير والإطار التربوي. يلحق بالمدرسة طبيب للتكفل بالحالة الصحية للتلاميذ.

الوظيفة	المرتب السنوي	الوظيفة	المرتب السنوي
1- المدير	4500 ف	4- مدرس العربية	2000 ف
2- نواب المعلمين	2400 ف	5- ملقن الأناشيد	1000 ف
3- المعلم مدير المدرسة الملحقة	3000 ف	6- الإمام	1000 ف
		7- الواعظ المسيحي	1000 ف
		8- معلم التربية البدنية	500 ف

⁵² : B. O. G. G. A. Année 1865.

كما أسندت "الرقابة الإدارية" على المدرسة للمقتصدية العسكرية. يمكن للوالي العام أن يعين من جهته شخصين اثنين أوروبي وجزائري لمراقبة سير المدرسة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

يتضمن منهاج التعليم جانبين: نظري وتطبيقي فالتعليم النظري يتضمن القراءة، الكتابة بالفرنسية، الحساب إلى جانب مبادئ أولية في البيطرة. أما التعليم التطبيقي فهو وجه أساسا نحو الزراعة والبستنة إلى جانب الأشغال اليدوية المتعلقة بهذين القطاعين. تنتهي مرحلة التكوين بإجراء امتحان يحصل على إثره الناجحون على شهادة يسجل عليها «سيرتهم المدرسية وكذلك مستوى تحصيلهم النظري والتطبيقي». تتوفر المدرسة على صندوق للتعاون الاجتماعي تودع فيه نسبة من مداخيل المدرسة التي تأتيها من مبيعات منتوجاتها لمساعدة قداماء المدرسة الذين يجدون أنفسهم في حالة بطالة أو يواجهون متطلبات ضرورية غير قادرين على التكفل بها.

هـ - المدارس الإسلامية الثلاثة:

وصلت إدارة الاحتلال، في النهاية، إلى قناعة مفادها أن تدهور التعليم وتدمير هياكله، ومؤسساته سوف لن يخدم الوجود الفرنسي في الجزائر، بل على العكس، فترك المجتمع الجزائري في حالة أمية وجهد مطبق كما هو الحال الآن من شأنه أن يقوي ما تسميه «بالتعصب» وتغذي روح المقاومة لديه. فالتعليم كمسعى من أجل التنوير والنهوض بالمجتمع ليس هو الغاية بالنسبة لها. بل هو خطر على مستقبل وجودها في البلاد. فاللف والدوران حول مسألة تعليم الأهالي الذي ميز المحاولات المختلفة التي قامت بها أو شجعنها خلال المرحلة الأولى تعكس هذا الانشغال القلق حول هذه المسألة. وعندما تقوم بإنشاء عدد قليل من المدارس للتعليم الابتدائي ستعتمد إلى وضعها تحت الرقابة الصارمة للسلطة العسكرية بدل جعلها تحت إشراف الأكاديمية التي تم إنشائها في سنة 1848، مثل غيرها من المدارس الأخرى بما فيها المدارس الخاصة باليهود. فنوع التعليم الذي تريد تلقينه لأطفال الأهالي هو ذاك النوع من التعليم الذي «يؤيد» وجودها في البلاد. فهذه الرغبة هي التي تفسر إطلاق العنان، في المرحلة الأولى، للمبادرات الخاصة التي قام بها بعض الفرنسيين والتي كانت الغاية منها تمسيح الأطفال الجزائريين وارتدادهم عن دين آبائهم وأجدادهم. وهي المدارس التي قاطعها الجزائريون. فهذا الموقف حوله مؤرخوا مدرسة التاريخ الإستعماري إلى

أسطورة "رفض المدرسة Le refus de l'Ecole" من طرف الجزائريين دون الكشف عن الوجه الحقيقي لهذه المدرسة وغايتها.

أمام الضرورة العملية الملحة والمتمثلة في الاحتياج إلى الأعوان من الأهالي لشغل بعض الوظائف الخاصة بشؤونهم اضطرت الإدارة إلى إنشاء عدد قليل من المدارس الابتدائية توفر ضمانات بكون التعليم يكون متجردا من نزعته التمساحية تجنبا لمقاطعتها، ففي هذا الاتجاه يتدرج المشروع الذي قدمه وزير الحربية دُتبول لرئيس الجمهورية نابليون الثالث⁽⁵³⁾ لإنشاء ثلاثة مدارس إسلامية، مدرسة في كل مقاطعة.

في التقرير الذي رفعه للرئيس بهذا الخصوص، ذكر فيه أن القادة العسكريين في المقاطعات الثلاثة مجمعين على ضرورة التكفل وبصفة مستعجلة بالتعليم الذي ترك في حالة إهمال تام وما ينجم عنه من عواقب وخيمة أن بقي الوضع على ما هو عليه، «فهم يرون أنه من بين النفقات المبذولة من أجل إحكام سيطرتنا على البلاد، ليس منها ما هي أفضل وأكثر نفعاً من تلك التي تصرف للنهوض الثقافي للشعب العربي». وبعد أن أشار إلى كون التكفل بالمستويات التعليمية الثلاثة، الابتدائي، الثانوي، والعالى. هي أفضل طريقة لمعالجة المسألة التعليمية على اعتبار كونها تشكل قاعدة راسخة لكل نظام تعليمي عام، لكنه يعد تأمل عميق في الموضوع تخلى عن هذه الفكرة. فهو يرى الآن عدم العمل في اتجاه نشر التعليم الابتدائي على نطاق واسع «لأن ذلك سيؤدي إلى الاحتكاك بالمجتمع الجزائري في جميع مناطق البلاد مما قد يؤدي إلى فشل المشروع وربما إلى مصاعب أخرى»⁽⁵⁴⁾. إلى جانب عدم توفر العدد الكافي من المعلمين "وحتى عدد التلاميذ ربما". فالمسؤولون الفرنسيون لم يفهموا حتى الآن سبب مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية. فهؤلاء لم يرفضوا التعليم المتجرد من نزعته المسيحية والإستيلابية هناك دلائل كثيرة تشير إلى رغبتهم وتعطشهم لاكتساب المعارف الجديدة. فأعجابهم بما تتميز به المؤسسات الفرنسية من التنظيم وحسن الأداء لا ينكره أحد. فالشواهد على ذلك كثيرة. إن ما يثير الاستغراب حقا هو كيف تعامى المسؤولون الفرنسيون عن هذه الحقيقة أم لأنهم أرادوا تجاهلها لتبرير قصورهم في هذا المجال بدعوى أن الأهالي يرفضون كل جديد وبصفة مطلقة.

⁵³: كان نابليون رئيسا للجمهورية الثانية قبل أن يتحول إلى إمبراطور إثر الاستفتاء الذي جرى في سنة 1852 والذي نجم عنه تحول النظام السياسي في فرنسا من نظام جمهوري إلى نظام إمبراطوري.

⁵⁴: B. O. G. G. A. Année 1850

بناء على نظرة كون الجزائريين «يرفضون» التعليم الفرنسي يرى وزير الحربية أنه يجب البدء أولاً بتنظيم التعليم العالي الإسلامي الذي لا يتطلب جهداً كبيراً. يكفي وجود عدد قليل من الأساتذة "المستنيرين" وعدد محدود من التلاميذ مستعدين للالتحاق بالمؤسسات التعليمية التي تنشئ من أجلهم. وبما أن التعليم العالي موجه للبالغين وبالتالي فلا يثير حساسيات وشكوك العائلات كما يرفع من جهة أخرى "من مكانة الرجال المتعلمين الذين بقوا يعيشون تحت سلطتنا". إلى جانب كونه سيهياً مرشحاً للوظائف الخاصة بالأهالي، كما يتيح إمكانية تكوين معلمين تسمح بإقامة منظومة تعليمية ابتدائية «تحت سيطرتنا».

يرى التقرير أن منهاج الدراسة في المدارس الثلاثة المقترحة لن يكون مغايراً للنظام التعليمي التقليدي وطبيعته الدينية بأي شكل من الأشكال وإنما «سنقوم بانفتاح حذر نحو آفاق العلم الأوروبي أمام الشرائح الحية في المجتمع الأهلي وسوف نصل بالتأكيد إلى ممارسة نوع من التأثير على العقول وعلى العادات.»⁽⁵⁵⁾

في 30 سبتمبر 1850 صدر مرسوم رئاسي ينص على إنشاء "مدرسة عليا" في كل من مدن: المدية، تلمسان، وقسنطينة، لتكوين مرشحين للوظائف الدينية، القضاء الإسلامي، والتعليم العام الأهلي والمكاتب العربية. يشمل برنامج التعليم في هذه المدارس على المواد التالية. النحو والأدب العربي، الفقه والتوحيد. يتشكل الإطار التربوي من كل من المدير الذي يقوم في نفس الوقت بتدريس إحدى مواد البرنامج، وأستاذين آخرين، يتم تعيينهم من طرف وزير الحربية بناء على اقتراح الوالي العام، على اعتبار كون هذه المؤسسات هي تحت إشراف وزير الحربية مباشرة، التي يمارسها عن طريق قواد الفرق العسكرية في المقاطعات الثلاثة بواسطة المكاتب العربية كما أن مصاريف التأسيس والتسيير تقطع من ميزانية الوزارة. يعين في كل مدرسة وقاف للحراسة والقيام بشؤون المدرسة الأخرى، من طرف قائد الفرقة العسكرية للمقاطعة بناء على اقتراح مدير المدرسة. يراعى في اختيار مقرات هذه المدارس أن تكون مجاورة أو قريبة من إحدى المساجد الكبيرة أو إحدى المدارس التي كانت موجودة في الماضي قبل الاحتلال. وحتى التسمية بالمدرسة فقد استعيرت من مؤسسات التعليم الثانوي التقليدية في المدن والتي كانت تسمى بالمدرسة. ففي كل سنة تتشكل لجنة

⁵⁵: ن. م.

مكونة من ضابط ملحق بالمكاتب العربية وأستاذ فرنسي معرب يعين من قبل الوالي العام للقيام بعملية التفتيش وتفقد أحوالها.

يمكن التمييز في مسار المدارس الإسلامية الثلاثة والتي يطلق عليها تكلفا "اسم المدارس الإسلامية العليا" بين ثلاث مراحل رئيسية: الأولى من سنة التأسيس (1850) حتى سنة 1875، والثانية من سنة 1876 التي سجل فيها بعض التحسينات في جوانبها التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالقبول واختيار المؤطرين إلى جانب بعض التحسينات في نظامها الداخلي حتى سنة 1894. ففي سنة 1895 أدخلت على منهاج التكوين إصلاحات عميقة بهدف رفع المستوى التعليمي لطلبتها وتطوير نظامها الداخلي.

في بداية المرحلة الأولى، ليس هناك أي شرط مسبق للقبول والتسجيل غير معرفة القراءة والكتابة. فليس هناك أي سن محددة للقبول. يوجد من بين الطلبة من هو في سن الثامنة عشرة وسن الخامسة والثلاثين وحتى سن الأربعين في بعض الحالات. فليس هناك تاريخ محدد للقبول والتسجيل. فالطالب يمكن له أن يلتحق بإحدى المدارس الثلاثة في أي وقت في السنة. فهي في الحقيقة تشبه خلال هذه المرحلة، المؤسسة التعليمية التقليدية التي تسمى بالزاوية مع الفارق في كونها تخضع لرقابة عسكرية صارمة إلى جانب اقتلاعها من بيئتها المحلية وعزلتها عن محيطها الاجتماعي مما زاد من بؤس المنتسبين لها ومن تعاستهم.

يقدم طلب الالتحاق بالمدرسة لرئيس المكتب العربي بالناحية، الذي يقوم بتحويله إلى قائد الفرقة الفرعية (يقابل رئيس الدائرة في الإدارة المدنية) مرفقا بملاحظاته حول شخصية صاحب الطلب. وهذا الأخير يحوله بدوره إلى قائد الفرقة في المقاطعة الذي يبيت في طلبات القبول ويرسل قرارا بذلك إلى مدير المدرسة. يسجل الطالب تسجيلا مؤقتا لمدة ثلاثة أشهر كمرحلة اختبار لقدرته على متابعة الدروس وسيرته الحسنة وبعدها يتم البت في قبوله أو طرده من المدرسة. بعد بضع سنوات من تأسيس هذه المدارس، أصبح هناك امتحانا للقبول، يجري في أي وقت في السنة، بسيط للغاية: استعراض حفظ بعض الآيات من القرآن الكريم وأسئلة بسيطة حول مسائل فقهية.

في شهر مارس 1851 تم تعيين الأشخاص المؤطرين لهذه المدارس: المديرين وهيئة التدريس. ففي تلمسان عين على رأس المدرسة سي أحمد بن أبي طالب الذي شغل في

السابق وظيفة القاضي في المدينة لمدة سنتين. شيخ «مشهود له بالعلم والدراية وحسن السلوك» وبإمكانه تدريس كل المواد المقررة في البرنامج: أي النحو، الفقه، والتوحيد⁽⁵⁶⁾. والأستاذان الآخران هما سي الطالب بن عزة القاضي الحالي في المدينة. وسي محمد بن عبد الله خطيب مسجد سيدي بومدين، كلا الأستاذان مشهود لهما بالكفاءة والسمعة الحسنة. عين على رأس مدرسة قسنطينة الشيخ الشاذلي بن عيسى «فعلمه الواسع إلى جانب الخدمات التي قدمها بحكم منصبه كقاضي في المدينة تؤهلانه لشغل هذا المنصب»⁽⁵⁷⁾. كما عين إلى جانبه الأستاذان المكي الثعالبي لتدريس مادة الفقه وسي الحاج مبارك لتدريس مادة التوحيد «فكلاهما يتمتعان بذكر طيب وسمعة حسنة لدى الناس».

بالنسبة لمدرسة المدينة، فقد عين على رأسها سيدي الهواري بن أحمد الذي شغل وظيفة المفتي في المدينة قبل الاحتلال. وهو كفاء لتدريس مادتي التوحيد والنحو وذو علم واسع ويحظى بتقدير كبير لدى الناس، يقوم بتدريس مادة الفقه الأستاذ الميسوم بن محمد الذي يحظى بمكانة بارزة لدى أقرانه. فهو خريج مدرسة مازونة الشهيرة. يقوم حالياً بتدريس الفقه لطلبة إحدى قبائل يوغار. فكثير من القضاة سيستقبلون تعيينه مدرسا في المدرسة بارتياح كبير للاستفادة من علمه ونصائحه. أما الأستاذ سي محمد بن علي، الذي يدرس حالياً الفقه لطلبة قبيلة جندل فهو كفاء وأهل لتدريس كل من مادتي النحو والفقه⁽⁵⁸⁾.

لم تنطلق الدراسة في مدرسة المدينة إلا بعد ما تم تحويل مقرها إلى مدينة البليدة في شهر جانفي 1855. لقد اعتذر كل من المدير والأستاذين الذين تم تعيينهم منذ سنة 1851 بعدم استطاعة الانتقال والاستقرار في مدينة البليدة. لم تتضح الدواعي في عدم انطلاق الدراسة في هذه المدرسة التي يبدو أنها كانت بسبب المقاطعة. قامت الإدارة بتعيين الشيخ حسن بن بريهمات الذي كان يشغل وظيفة القاضي في المدينة على رأس المدرسة. كما تم تعيين كل من الحاج الطيب بن عبد الرحمان الشرشالي وسي بن عبد الرحمان المكفولجي كمدرسين بها "كلهم يتمتعون بسمعة طيبة ويحتلون مكانة معتبرة لدى علماء المقاطعة"⁽⁵⁹⁾.

⁵⁶: A AIX G. G. A. 24 S1 Rapport au Ministre 19 Mars 1851.

⁵⁷: ن. م .

⁵⁸: ن. م .

⁵⁹: ن. م . تقرير مؤرخ في 29 أكتوبر 1855.

يخضع القبول للتسجيل في هذه المدارس لاعتبارين اثنين: احتياجات التوظيف في القطاعات التي لها صلة بالشئون الأهلية، وحجم الاعتماد المالي المخصص لها والذي يقتطع من إيرادات ضريبة السنتيمات الإضافية الملحقة بالضرائب العربية في كل مقاطعة.

يتقاضى الطلبة المسجلون رسمياً- ذلك أنه يمكن لمدير المدرسة أن يرخص للمستمعين الأحرار حضور الدروس في حدود ما تسمح به الأماكن المتاحة في المدرسة- منحة يومية بمبلغ ستين سنتيماً في مدرستي البليدة، التي تحول مقرها إلى مدينة الجزائر، ومدرسة قسنطينة. وثمانون سنتيماً في مدرسة تلمسان. فهي لا تتوفر في هذه المرحلة على نظام داخلي ولا حتى نصف داخلي. فالطلبة لهم أن يتدبروا أمرهم بالنسبة للإقامة والإطعام خارج المدرسة بعض الغرف تخصص للسكن فهؤلاء كانوا يحشرون من ستة إلى ثمانية أفراد في غرفة واحدة خالية من أي تجهيز إلا ما يأتون به من فراش وغطاء من عند أهلهم⁽⁶⁰⁾.

لم يدخل أي تعديل على مقررات التكوين في هذه المدارس كما تم تحديدها في المرسوم التأسيسي حتى سنة 1863⁽⁶¹⁾، حيث تم توزيع مواد المقرر على ثلاث سنوات. كل سنة لها حصتها من هذه المواد. فالحجم الساعي اليومي بالنسبة لمدرسة البليدة ثمان ساعات: ساعتين لكل مادة. أما بالنسبة لمدرستي تلمسان وقسنطينة أربع ساعات دروس وثلاث ساعات للمطالعة تحت المراقبة. السنة مقسمة إلى سداسيين كل سداسي ينتهي باختبار حول الموضوعات التي تم تدريسها. تختم السنة الدراسية بامتحان الانتقال إلى السنة التالية يغطي كل مقرر السنة. لا يسمح للراسبين بإعادة السنة إلا مرة واحدة في المسار المدرسي ككل. عند نهاية السنة الثالثة، يجري امتحان التخرج على يد لجنة مكونة من مدير المدرسة وأساتذتها يغطي جميع مقررات المواد للسنوات الثلاثة. يحصل على إثره الناجحون على إجازة التأهل لشغل "وظيفة من وظائف الشريعة الإسلامية أو الأمور الدينية" التي يتم تحديدها في الإجازة الممنوحة بالنظر للعلامات التي حصل عليها الطالب في الامتحان⁽⁶²⁾.

⁶⁰ : Combes

⁶¹ الكتاب المعتمد في الفقه هو مختصر خليل شرح كل من الدرديري والخرشي وهناك عناية خاصة بموضوع تحرير العقود. اعتماداً على مؤلفات كل من القشتالي وابن سلمون وعلى كتاب مجهول المؤلف يتضمن نماذج لصيغ العقود لمختلف الأغراض بالنسبة للنحو فالكتاب المعتمد بالنسبة للمستوى الأدنى هو الأجرومية بشرح الأزهرى والمستوى الأعلى على الألفية شرح كل من ابن عقيل والمكودي. كما يدرس المنطق اعتماداً على مؤلف عبد الرحمان الأخضرى شرح السعيد قدورة إلى جانب البلاغة اعتماداً على تلخيص المفتاح بشرح التفتقزاني.

⁶²: يبدأ العام الدراسي في هذه المدارس في 15 شوال وتنتهي يوم 29 شعبان والعطلة السنوية تبدأ من أول رمضان إلى 14 شوال. ثم حولت إلى فصل الصيف. أيام العطل في الأسبوع الجمعة والأحد وفي الأعياد الدينية: عيد الأضحى من 9 إلى 12 ذي الحجة وعاشوراء من 9 إلى 12 محرم والمولد النبوي من 5 إلى 15 ربيع الأول.

لقيت مبادرة إنشاء المدارس الإسلامية إقبالا من طرف الطلبة في البداية. فقد سجل في مدرسة قسنطينة وحدها في السنة الأولى من افتتاحها 77 طالبا⁽⁶³⁾. غير أن هذا العدد انخفض في السنة التالية. وهو ما جعل وزير الحربية يستفسر لمعرفة السبب. أوضح الوالي العام في رده على هذا الاستفسار أن الانخفاض الملاحظ في عدد الطلبة مسّ أساسا المستمعون الأحرار- وليس المسجلون بصفة رسمية- الذين تنقصهم روح المثابرة وعدم الثبات والاستمرارية "والتي هي في الحقيقة إحدى طباع الشخصية الأهلية"⁽⁶⁴⁾.

عبر برّيني،- وهو موظف معرب في الولاية العامة كلف بمهمة القيام بتفتيش مدرسة البليدة بعد سنة واحدة من افتتاحها- في التقرير الذي أعده بعد زيارته لهذه المدرسة عن غبطته للجهد الذي بذله مدير المدرسة وأساتذتها وروح الاجتهاد التي يبديها الطلبة في التحصيل. وهو ما مكن الإدارة من أن تختار من بينهم موظف لشغل منصب عادل وآخر منصب باش عادل منذ الآن، "وربما ستمكن من تعيين قاضي من بينهم في السنة المقبلة". كما أشار إلى أن هناك تعديلا طفيفا أدخل على برنامج التكوين في المدرسة حيث أدخلت مادة الحساب. أبدى بهذا الصدد إعجابه بالجهد الذي يبذله الشيخ محمود بن عبد الرحمن الذي أخذ على عاتقه تدريس هذه المادة وحقق نجاحا معتبرا بهذا الخصوص. فالطلبة الذين كانوا يجهلون أبسط قواعد الحساب عند التحاقهم بالمدرسة أصبحوا الآن يتحكمون في العمليات الحسابية الأربعة وفي النسبة والأعداد المركبة. كما يستخدمون في عملياتهم الأرقام العربية بدل "الأرقام الهندية المستعملة عند المسلمين".

إن إدخال مادة الحساب هي مبادرة محلية قامت بها المدرسة بعد إذن السلطة العسكرية المشرفة. ذلك أنه لم يصدر أي قرار يعدل البرنامج الرسمي حتى الآن. لقد عبر الشيخ محمود للمفتش برّيني عن نيته في إعطاء دروس في الهندسة وعلم الفلك والجغرافيا، تطوعا وبدون مقابل في السنة الدراسية المقبلة.⁽⁶⁵⁾

A. AIX G. G. A. 24 S1

⁶³: من بينهم سي الطيب بن لونيبي، سي السعيد باشطرزي وسي الطيب بن وادفال.

⁶⁴: ن. م . تقرير 15 جويلية 1852.

⁶⁵: A AIX..... G. G. A. 24 51 Rapport du 24 Février.

إن مبادرة الشيخ محمود تعبر عن الرغبة العميقة لدى هذه النخبة من الجزائريين، في تمكين بني وطنهم من اكتساب المعارف الجديدة، والتي عبر عن مثلها آخرون في ظروف أخرى.⁽⁶⁶⁾

يبدو أن رغبة الشيخ محمود لم تتحقق. فالتقرير الذي أعده نفس المفتش، بريني عن سير السنة الدراسية 1857 في المدارس الثلاثة ذكر فيها أن المواد التي تدرس هي نفس المواد التي حددها المرسوم التأسيسي. وعند استعراضه لوضع مدرسة البلدية لم يرد فيه ذكر الشيخ محمود ولا المواد الجديدة التي كان ينوي تدريسها للطلبة.⁽⁶⁷⁾

ذكر بريني في هذا التقرير أنه أجرى اختبارا شفاهيا وكتابيا للطلبة في المدارس الثلاثة لمعرفة مستواهم ودرجة استيعابهم، فلاحظ أنه يوجد هناك عدد قليل من بينهم لهم قاعدة راسخة في الدراسات العربية. وأنه من بين الصعوبات التي تعاني منها هذه المدارس هو اختلاف مستوى الطلبة المسجلين من مستوى ضعيف جدا إلى مستوى جيد وتأثير ذلك على سير الدروس واختلاف درجة الاستيعاب لديهم. فهذا الوضع هو الذي يفسر عدم الإقبال على هذه المدارس وعزوف الطلبة الجيدين عن الالتحاق بها.⁽⁶⁸⁾ وهو ما دفع بالإدارة إلى التساهل في عملية القبول إلى أقصى حد. يرى بريني أن علاج ضعف المستوى لدى الطلبة يمكن أن يتم عن طريق إنشاء مدارس في المدن والقرى "في حدود الإمكان" تهيئ للالتحاق بهذه المدارس "العليا" ويرى أن ذلك لا يكلف كثيرا،⁽⁶⁹⁾ في نفس الوقت الذي يحقق توازنا في المستوى التعليمي لدى الطلبة يجعلهم قادرين على استيعاب الدروس المقررة وبالتالي رفع المستوى الخريجين منها. لكن يبدو أن هذه الغاية ليست هي هدف الإدارة بل وربما هي ضد رغبتها. فتسليط على رقاب الناس قضاة جهلة شبه أميين هو من شأنه أن

⁶⁶: مثل عبد الله الأجزخاني وهو أول صيدلي جزائري الذي فتح باب منزله أمام الأطفال لتلقينهم مبادئ في الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية.

⁶⁷: A AIX..... G. G. A. 24 S1 Rapport 25 Mars 1858.

⁶⁸: كان عدد الطلبة المسجلين في مدرسة قسنطينة في هذه السنة (1857) 26 طالبا ونفس العدد في مدرسة البلدية أما مدرسة تلمسان فلم يلتحق بها سوى 13 طالبا. وهو ما يعني أن مجموع الطلبة المسجلين في المدارس الثلاثة لا يتجاوز 65 طالبا.

⁶⁹: يمكن حساب تكلفة المدارس الثلاثة في ميزانية سنة 1857 على أساس أن مؤطري كل مدرسة هم أربعة موظفين: مدير وأستاذين ووقاف ومرتباتهم هي على التوالي: 2100 ف و 1500 لكل أستاذ و 600 ف للوقاف يضاف إليها منحة 65 طالبا لكل واحد منهم 0.60 ف في اليوم في عدد أيام السنة الدراسية المحددة 320 يوما يضاف إليهما منحة التحفيز التي مبلغها ألف فرنك في السنة لكل مدرسة توزع بالتساوي على الطلبة العشرة الأوائل في كل منها ومع الأخذ بعين الاعتبار يكون منحة طلبة مدرسة تلمسان تزيد بـ 0.20 ف عن طلبة المدرستين الأخرتين يكون مبلغ تكلفة المدارس الثلاثة لا يتجاوز 33500 فرنك في السنة.

يهيئ الظروف الملائمة لتصفية صلاحيات القضاء الإسلامي بدون اهتزاز كبير. وهو ما سوف يتحقق خلال عقد الثمانينات.

بالنسبة لعدم المثابرة فيرى بريني أن ذلك يعود إلى فقر الطلبة وضيق ذات اليد، خاصة وأن من بينهم من له مسؤولية عائلية تستوجب التكفل بها. فمنحة السنتين سنتيما في اليوم خارج أيام العطل لا تسمن ولا تغني من جوع. غير أن المفتش أحجم عن اقتراح رفع قيمتها لتصبح عاملا محفزا للالتحاق بهذه المدارس. كما أوعز من جهة أخرى عدم الإقبال عليها لكون الطلبة يرون أن لا فائدة من تعليم لا يستفيدون منه. ففرص التوظيف محدودة للغاية ولا تتاح إلا للقلّة القليلة.

تعرض المفتش في تقريره إلى طريقة التعليم المتبعة في هذه المدارس التي يرى أنها نفس الطريقة المعمول بها في مؤسسات التعليم الأهلية التقليدية التي تركز على الحفظ والاعتماد على الذاكرة وأوعز هذه الحالة إلى ندرة الكتب من جهة وإلى تسلط روح التقليد والعادة على أذهان الأهالي. لقد أجرى اختبارا عمليا على الطلبة عند ما كلفهم بتحرير إنشاء حول أي موضوع يختارونه والذي أثار دهشة الأساتذة في البداية ولكن سرعان ما تقبلوا الفكرة واستحسنوها. لقد نصح الأساتذة بتوجيه أعمال الطلبة هذه الوجهة وذاك بتكليفهم بإنجاز تمارين عملية وتحرير موضوعات تحليلية حول المسائل التي يدرسونها. اختتم بريني تقريره بالإشارة إلى أن الطلبة والأساتذة يطالبون بإلحاح إدخال مادة اللغة الفرنسية والحساب والنظام المتري في المقررات المدرسية.

مع بداية عقد الستينات رأت الإدارة أنه من الضروري إدخال بعض التعديلات على البرنامج. فترك هذه المؤسسات منغلقة في محيطها الإسلامي "قد لا يكون مفيدا على المدى المتوسط والبعيد مهما تشددت في الرقابة والإحتياطات". فهاته يجب أن تستكمل "بإدخال جرعات خفيفة من الروح الفرنسية" إلى هذه المؤسسات من شأنها أن تشكل حاجزا في "وجه التعصب الديني" فمن هذا الانشغال أدخلت مادة اللغة الفرنسية في البرنامج والتي يقوم بتغطيتها معلمون فرنسيون. كما تم إثراء البرنامج بإدخال مادة الحساب والنظام المتري والجغرافيا مع إطلاقات خفيفة على التاريخ. نجم عن هذا التعديل توزيعا جديدا لمواد المقرر على السنوات الثلاثة. فمادة الفقه أصبحت حصتها في الأسبوع أربع ساعات في السنة الأولى وأربع ساعات في السنة الثانية وساعتين في السنة الثالثة. كما يلاحظ على هذا

التوزيع تكثيف الحجم الساعي الأسبوعي لكل من اللغة العربية واللغة الفرنسية والحساب وضعف الحجم الساعي بالنسبة للجغرافيا التي تدرس في السنة الثانية فقط والتاريخ الذي أدخل في مقرر السنة الثالثة. ألغيت في المقابل، مادة التوحيد مع أنها تشكل إحدى المواد الأساسية التي نص عليها المرسوم التأسيسي. فمادة مقررة بمرسوم ألغيت حتى بدون قرار. مما يوحي بأن هناك تعليمات من السلطة المباشرة، بهذا الخصوص. وكالعادة فهاته لا تترك أي أثر للقرارات التي تتخذ بدافع من سوء النية أو رغبة في إلحاق ضرر غير مبرر بالمجتمع الأهلي. فمدرسة البلدية التي تحول مقرها إلى مدينة الجزائر هي التي «بادرت» بإلغاء هذه المادة، ثم تبعها كل من مدرستي قسنطينة وتلمسان. حيث استبدلت بمادة الفرائض المتصلة بالميراث في الأولى وبمادة النحو واللغة العربية بالنسبة للأخيرتين.⁽⁷⁰⁾ عبر شاربونو الذي خلف بريني، في تقريره التفتيشي لسنة 1863 عن ارتياحه بإلغاء هذه المادة التي اعتبرها غير مفيدة على اعتبار أن القسم الأول من مختصر خليل الخاص بالعبادات فيه ما يكفي لتعويضها من جهة وبكونها، من جهة أخرى مادة خطيرة بتأكيدا على وحدانية الله وما ينجم عن ذلك من اكتساب ذهنية تلغي «دور العقل الحديث» وتربط كل شيء بالقضاء والقدر.⁽⁷¹⁾

سجلت خلال هذه المرحلة (1850-1870) نقلة نوعية في مجال التعليم الأهلي، بالمقارنة بالمرحلة التي سبقتها والتي سنلها. ففيها اتخذت مبادرات، إنشاء اللبنة الأولى للتعليم الأهلي الابتدائي بفتح عدد من المدارس الحكومية المسماة بالمدارس العربية الفرنسية والمدارس الإسلامية الثلاثة إلى جانب المعهدين الثانويين في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة، كما اتاحت الفرصة للشبان الجزائريين للالتحاق بمدرسة تكوين المعلمين والمدرسة الفلاحية. يجب الإشارة بهذا الصدد أنه لا يمكن تجاهل دور الإمبراطور نابليون الثالث في هذا المجال ورغبته في أن يكون للجزائريين مكانا، ولو محدودا في بلادهم. ففي سنة 1865 فتحت ثلاث عشرة مدرسة عربية فرنسية، فهذه الوثبة التي سجلت خلال هذه السنة، والتي توقفت وتسمرت في مكانها لا يمكن عزلها وعدم ربطها بالزيارة الطويلة التي قام بها الإمبراطور للجزائر في نهاية ربيع هذه السنة والتي دامت ما يزيد عن شهر.

⁷⁰: Combes ن. م . ص 16.

⁷¹: ن. م . ص 17.

لقد أعطت المدارس العربية الفرنسية، وخاصة المعهدين الثانويين ثمارها الأولى بظهور نخبة مزدوجة اللغة سجلت حضورا وإن كان متواضعا بسبب الظروف الخائفة المحيطة بها، في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي. في التعليم، في الصحافة، في الثقافة، والتأليف وحتى في السياسة. وهو النشاط الذي يمكن رصده مع بداية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. فهذه الحصيلة تعتبر مثمرة جدا بالنظر إلى المبلغ المالي المتواضع الذي رصد للمؤسسات التعليمية الخاصة بالأهالي، ذلك أن الميزانية السنوية التي خصصت للمدارس الإسلامية الثلاثة كانت في حدود اثنين وثلثين ألف فرنك.⁽⁷²⁾ وأن التكلفة المالية للمدارس العربية الفرنسية التسعة عشر في أعلى تقديراتها لا تزيد عن أربعة وسبعين ألف فرنك. ومزانية المعهدين الثانويين لا تتجاوز الثماني والستين ألف فرنك. يمكن القول أن تكلفة التعليم الأهلي في مجموعه كانت لا تتجاوز المائة وخمسة وسبعين ألف فرنك. وهو مبلغ يساوي تكلفة معهد ثانوي واحد، متوسط الحجم، في فرنسا. وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن تمويل مؤسسات التعليم الخاصة بالأهالي يقتطع أساسا من مداخيل ضريبة السنتيمات الإضافية الملحقة بالضرائب العربية وبنسبة لا تتجاوز العشرين في المائة منها.

3- المرحلة الثالثة 1871 - 1882:

كان لسقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا انعكاسا مباشرا على الوضع في الجزائر. لقد فتح الباب أمام هيمنة الفلاحين والمستوطنين عموما على شؤون المستعمرة. قبل الحرب الفرنسية البروسية وسقوط الإمبراطور نابليون الثالث، كان هؤلاء قد نجحوا في تكوين عنصر ضغط مناهض للسلطة العسكرية ومعارض للنظام الإمبراطوري. في سعيهم لتشكيل هذا العنصر الضاغط لخدمة مصالحهم وتطلعاتهم عمدوا إلى إنشاء الصحف في كل مدينة وقرية توجد بها جالية مستوطنة. وتأسيس الجمعيات تحت مختلف العناوين انضوى تحتها أصحاب المصالح في مختلف القطاعات والتي تزداد انتشارا وتأثيرا بازدياد عدد المهاجرين الذين يتم استقدامهم من فرنسا ومن البلدان الأوروبية الأخرى خاصة المتوسطية منها كأسبانيا وإيطاليا وجزيرة مالطا. بلغ عدد المستوطنين عند نهاية عقد الستينات من القرن

⁷²: بعض المصادر تقدرها بسبعة وعشرين ألف فرنك.

(19) إلى ما يزيد عن مائتين وخمسين ألف نسمة. والولاة العامون من جهتهم كانوا يقاسمون رؤى وتطلعات الفلاحين نحو الاستئثار بالجزائر والتفرد بها وبشؤون أهلها ويتخذون من القرارات والإجراءات ما يخدم هذا الهدف.

عند نهاية عقد الستينات وصل عنصر الضغط هذا إلى درجة من القوة وشدة التأثير⁽⁷³⁾ بحيث شل كل محاولة تقوم بها السلطة المركزية للتخفيف من عناء الجزائريين. وتحريف كل قرار يتخذ من طرفها عن الهدف الذي اتخذ من أجله، كما حدث للقانون الإمبراطوري المتعلق بتشخيص الملكية الزراعية الأهلية الذي صدر في سنة 1863.

في ظل الوضع السياسي الجديد الذي أسفرت عنه الحرب الفرنسية- البروسية، وانعكاس ذلك على الجزائر بقيام ما تسميه مدرسة التاريخ الاستعماري، بنظام الحكم المدني فإن صناع القرار في المستعمرة يتشكل من قوى ضغط ثلاثة التي قد تبدو في الظاهر مختلفة ومتنافسة ولكنها في الواقع متضامنة ومتفقة حول الهدف والغاية. أولى هذه القوى هم الفلاحون وشرائح المستوطنين الأخرى: موظفون، التجار وأصحاب المهن الحرة وغيرهم. العنصر الثاني هم الولاة العامون ومصالح الولاية العامة. إن ظاهرة كون أي موظف سامي في هذا المستوى ومهما تكن آرائه وقناعاته السابقة، فإنه بمجرد وصوله إلى الجزائر يتحول إلى أداة في خدمة الفلاحين وشرائح المستوطنين التي تتبعهم قبل أي انشغال آخر. بهذه الصفة تميز سلوك هؤلاء منذ هذا الوقت المبكر من عهد الاحتلال. العنصر الثالث المشارك في صياغة القرار في المستعمرة يتمثل في الكنيسة على عهد رئيس الأساقفة لافيغوري. قد يتبادر إلى الذهن التساؤل حول نظرة هذه العناصر الثلاثة للأهالي، موقعهم ومكانتهم في بلادهم. فمن هذه النظرة وعن المكانة التي تراها جديرة بهم ترسم معالم موقفها من مسألة التعليم الأهلي.

إن الهدف الذي جاء من أجله المهاجرون للاستقرار واستيطان الجزائر هو من أجل جمع الثروة والاستغناء. ولما كانت الثروة في البلاد تتمثل أساسا في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات المتصلة به وهي التجارة. وبما أن هذا القطاع له مالكة وهو "العربي" وبالتالي فهو يمثل في نظر المهاجر العدو الذي يجب التخلص منه لتحقيق الهدف الذي استوطن الجزائر

⁷³: للتوسع أكثر حول نمو تأثير قوى الضغط الإستيطاني راجع:

Rey- goldzeiguer, Le Royaume arabe Alger, 1972 P P. 551 et suiv.

من أجله. فهؤلاء لم يأتوا بالأموال للاستثمار واستخراج الثروات من باطن الأرض واستغلال ما على سطحها - معظمهم كان لا يملك قوت يومه عند نزوله بأرض الجزائر - وإنما من أجل افتكاك لقمة الخبز من فم الإنسان الجزائري. فهذا العداء الذي يكنه المهاجر "العربي"⁽⁷⁴⁾ لم يتوقف عند سلب الأرض من هذا الأخير وتمليكها للمستوطن، بل أن مجرد بقاء الأهلي في البلد الذي ورثه عن آباءه وأجداده حتى وهو يزرع تحت وطأة الفقر المدقع والاحتياج الشديد، يشكل خطراً على مستقبله كمستوطن⁽⁷⁵⁾.

هذا العداء العنصري سوف يتغذى ويشتد أكثر، إثر كل انتفاضة تحدث. ففي هذه المرحلة فإن انتفاضة سنة 1871 شحذت الروح العنصرية لدى المستوطنين وغذت فيهم روح الانتقام "من البربرية المتوحشة التي هي صفة هذا الجنس من الشياطين". فالعربي عليه أن يخضع ويستسلم لمصير المنهزم. فليس أمامه سوى خيارين: "إما الاندماج في حضارتنا وإما الاضمحلال والاندثار". فرجل القانون مينيير فيل الذي هو رئيس محكمة الجزائر يصرح في جلسة رسمية بأن هدف فرنسا في الجزائر يجب أن يعمل في اتجاه إذابة "الشعب الأهلي وابتلاعه. فعندما يقوم شعب من الشمال بالاستيطان في بلد ما، فلكي يبقى. يمكن للعرب أن يثوروا ويتمردوا ولكنهم سوف يذوبون في نهاية الأمر"⁽⁷⁶⁾. ويرى آخر، وهو بوميل عضو مجلس الشيوخ عن المقاطعة، أن "الإسماعيليين غير قابلين للاندماج وبالتالي يجب إبعادهم ونفيهم إلى الصحراء".

خلال عقد السبعينات والعقود التالية طغت فكرة إلى السطح في وسط المستوطنين وانتشرت لتصبح قناعة لدى المتطرفين الإستئصاليين منهم مفادها أن المجتمع الأهلي مآله الاضمحلال والانقراض لعوامل الخلل الهيكلية في بنيته. فمن الناحية الاقتصادية، فهو غير قادر على حفظ توازنه والصمود "أمام نظامنا الاقتصادي". يكفي إلغاء القيود التي فرضتها "المكاتب العربية" لحماية الملكية الأهلية، لكي يضمحل ويندثر. كما أن العامل الديمغرافي يمثل هو الآخر مؤشراً جاداً في هذا الاتجاه، أي انقراض المجتمع الأهلي. ففيما بين تعدادي

⁷⁴: وضعنا هذه اللفظة بين قوسين للتعبير عن نظرة الاحتقار التي تحملها، في نظر المستوطن. فهذه اللفظة هي التي كانت دارجه عند المستوطنين عند تسميتهم للجزائري. سوف تخلفها بعد قيام الجمهورية الثالثة ونظام "الحكم المدني" كلمة الأهلي التي تحمل معنى المدجن L'indigène مجرد من هوية وطنية.

⁷⁵: C. F Ageron, Les Algériens musulmans et la France Paris, 1572 T.1 P.51 et suiv.

⁷⁶: ن.م.

1861 و1872 انخفض عدد الأهالي بما يزيد عن ستمائة ألف نسمة. وهو ما يؤكد المقولة التي مفادها أن المجتمعات المتخلفة مآلها الانقراض. ولمعالجة الفراغ الديمغرافي الناجم عن انقراض المجتمع الأهلي يجب العمل على استقدام بضعة ملايين من المهاجرين الأوروبيين وتوطينهم في الجزائر. فلن تكون هناك صعوبة للتكفل بهؤلاء إذا ما تم توفير الأرض لتوزيعها عليهم عن طريق عمليتي فرض الحجز على ممتلكات الأهالي ونزع أملاكهم.

في انتظار انقراض هذه السلالة، تبنى الفلاحون برنامجا سياسيا مرحليا يتمثل في تطهير الإدارة من أعوان الإدارة العسكرية من الأهالي: الباشغوات، الأغوات، القياد والشيخوخ وغيرهم بإلغاء الهيكل الذي يستخدمهم وهو المكاتب العربية. منح سلطات عقابية لحكام البلديات المختلطة والبلديات الأهلية، إخضاع الأهالي لقوانين استثنائية خاصة بهم ودمج الجزائر إداريا في الوطن المركز (فرنسا). فهذا الهدف الأخير هو هدف مرحلي فقط بالنسبة للمستوطنين نظرا لضعف عددهم في هذه الفترة. فعند نهاية القرن التاسع عشر عندما يتضاعف عددهم سيتبنون موقفا معارضا على طول الخط لفكرة ربط الجزائر بوطن المركز عندما أصبحوا يطالبون بالاستقلال الذاتي.

الوالي العام الجديد دُفِئُونُ، بالرغم من خلفيته العسكرية اعتبره المستوطنون أول حاكم مدني للجزائر. نظرا للجهد الذي بذله لتصفية هياكل الإدارة العسكرية في المناطق الشمالية من البلاد إلى جانب المبادرات الكثيرة التي قام بها خدمة للفلاحين والمستوطنين من جهة ثانية. فهو يرى أن العنصر الفرنسي يجب أن تكون له السيطرة الكاملة على شؤون المستعمرة. كما تعهد أمام ممثلي هؤلاء بكونه سيأخذ الأرض التي خصصها القانون للأهالي وتمليكها للمستوطنين. كما أعلن أن الهدف من وراء التنظيم الإداري الجديد للمستعمرة هو تشتيت القوى الأهلية وتمزيقها. وأن هدفه الأول والأخير في النهاية هو هدم كل مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية لدى الأهالي والقنوات التي تتغذى منها كالأزوايا والمدارس التي تتضمن في مناهجها عناصر من مقومات هذه الشخصية. فهو يرى وجوب إنشاء إدارة خاصة بالأهالي منفصلة عن الإدارة العامة للمستعمرة وقانونا استثنائيا خاصا بهم.

من جهتها، فإن الكنيسة على لسان لافيغري، الذي أعلن أن المجتمع الأهلي يفترق إلى الأخلاق وبالتالي فهو محكوم عليه بالتلاشي والاندثار. ويرى من جهة أخرى أن الانشغال الرئيسي بالنسبة للكنيسة هو العمل على تحويل الجزائريين عن دينهم ليعودوا إلى

اعتناق "دين أجدادهم" ولن يتسنى ذلك إلا بالعمل على إخراجهم من "بوتقة القرآن" ليتحولوا إلى الإنجيل. ومن يستعصى عن ذلك ويقاوم" ينفى إلى الصحراء بعيدا عن كل إشعاع حضاري"⁽⁷⁷⁾.

هذه الذهنية التي استعرضنا نماذج عنها هي التي تتولى التعامل مع مسألة التعليم الأهلي في هذه المرحلة وفي الفترة المقبلة. أول خطوة اتخذها النظام الجديد (الحكم المدني) هي إلغاء المعهدين الثانويين الخاصين بالأهالي. فعلى إثر المداولة التي جرت في مجلس أكاديمية الجزائر يوم 4 غشت 1871، قدم هذا الأخير اقتراحا للوالي العام دُقيدون يقضي بضم المعهد العربي الفرنسي للثانوية الفرنسية. معلنا أنه بعد نقاش طويل ومعقد تبين أنه بالإمكان إدماج تلامذة المعهد في الثانوية. فإمكانية الاستقبال متوفرة: مرافد ومطعم خاص بهم وكذلك قاعات تتسع لعدد كبير من التلاميذ وكل مرافق الإقامة الأخرى. بخصوص صلاة الجمعة فالتلاميذ سوف يواجهون إلى المسجد الواقع في شارع الحرية ريثما يتم تهيئة معبر يصل الثانوية بمسجد سيدي عبد الرحمان⁽⁷⁸⁾. في 23 أكتوبر 1871 أصدر الوالي العام قرار يلحق المعهد بالثانوية مبررا ذلك بضرورة تمكين بعض التلاميذ الأوروبيين من متابعة دروس اللغة العربية و"كذلك من أجل تشجيع التقارب بين الأجناس"⁽⁷⁹⁾.

بالنسبة لمعهد قسنطينة، فإن المجلس البلدي أوفد رئيسه إلى باريس لتقديم طلب للحكومة بشأن دمج المعهد العربي الفرنسي بالمعهد البلدي للمدينة وتحويل هاتين المؤسستين إلى ثانوية.⁽⁸⁰⁾ لم تتوفر لدينا معلومات حول مصير تلاميذ معهدي الجزائر وقسنطينة، هل تم قبولهم كلهم في الثانوية بالجزائر والمعهد البلدي بقسنطينة أم تم انتقاء بعض منهم فقط.⁽⁸¹⁾ الحقيقة الثابتة التي أكدتها الأيام، هو أن هذا القرار ألغى التعليم المزدوج والمتوازن الذي هو في مصلحة الأهالي لحساب التعليم الفرنسي البحت والذي سوف لن يستفيد منه إلا قلة قليلة جدا كقطرة في بحر.

⁷⁷: عن Ageron ن. م . ص 47.

⁷⁸: A. AIX..... F. 8 1732

⁷⁹: ن . م . قرار مؤرخ في 23 أكتوبر 1871

⁸⁰: ن . م . الجزائر- باريس 25 غشت 1877

⁸¹: كان عدد التلاميذ الجزائريين في المعهدين في العام الدراسي 1869 - 1870 233 طالبا.

بالنسبة للتعليم الابتدائي، فالمدارس التي أنشئت بمقتضى مرسوم 14 جويلية 1850 والتي بلغ عددها عند نهاية المرحلة الثانية تسع عشرة مدرسة عربية فرنسية، فقد تم إلحاق أربع عشرة منها بالأكاديمية وأصبحت مدمجة في إطار مدارس التعليم العام ومناهجه. فالقليل المتبقي منها إما أهملت وأغلقت أبوابها أو بقيت تحت إشراف السلطة العسكرية. هذا التوجه نحو تصفية القليل ما أنجز في العهد الإمبراطوري في ميدان التعليم، واكبه التوسع في إنشاء مدارس التعليم العام اللائكية منها والرهبانية ومدارس التعليم الحر بشقيه أيضا. ذلك أنه حتى هذا التاريخ لم يتم الحسم بعد في النقاش الواسع الذي يجري في فرنسا حول موضوع لائكية التعليم في المدارس العمومية. فلا تزال السلطات العامة تمول مدارس التعليم العام اللائكية ومدارس التعليم العام التي تشرف عليها الطوائف الرهبانية. عند نهاية عقد السبعينات، فمن بين 517 مدرسة تابعة للتعليم العام في الجزائر 134 منها تشرف عليها الطوائف الرهبانية. بالنسبة للتعليم الحر فقد بلغ عددها عند نهاية هذه المرحلة 130 مدرسة منها 45 مدرسة تشرف عليها الطوائف الرهبانية.⁽⁸²⁾

حاول رئيس الكنيسة الكاثوليكية في الجزائر، الكاردينال لافيغري، استغلال النقص في هياكل الاستقبال الذي يعانيه التعليم الأهلي ثم الاختفاء الكلي لهذه الهياكل على إثر إلغاء المدارس العربية الفرنسية، ملئ هذا الفراغ بتكثيف الجهود لاختراق المجتمع الأهلي والنفوذ فيه من خلال ناشئته.

لقد أسس من أجل هذه الغاية طائفة رهبانية. جديدة أطلق عليها اسم "ميشرو إفريقيا" التي اشتهرت باسم الآباء البيض. لقد اتخذت هذه الطائفة من التشبه بنمط الحياة السائدة عند الأهالي والتي تتميز بالبساطة وشطف العيش أسلوبا للتقرب منهم. وكذلك القيام بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية للسكان إلى جانب التحفظ وعدم التطرق للمسائل الدينية بشكل مباشر في علاقاتهم مع الناس من شأنه إثارة الشكوك حول نواياهم الحقيقية مما سيؤدي إلى مقاطعتهم والابتعاد عنهم. فتجارب الماضي في هذا الصدد أثبتت فشلها. يجب الحرص على أن يشعروا الأهالي بأن وجودهم بينهم من أجل مساعدتهم. بتقديم بعض الخدمات الطبية الأولية للسكان وتأسيس بعض المراكز للتعليم وملاجئ لإيواء الأيتام كأبلغ دليل على تجردهم وحسن نواياهم.

⁸² : Bernard O. P. C. Annexe.

حظيت منطقة القبائل الكبرى باهتمام خاص من طرف الكاردينال حيث تم فتح مدرستين في كل من جمعة الصهاريج وبنى بني تستقبل الأولى ما يقرب من مائة طفل والثانية خمسة وعشرين طفلا كما تم تأسيس خمسة مراكز أخرى في المنطقة أطلق عليها اسم "دور التربية" تشرف عليها الطائفة الديرية الجديدة (الأباء البيض)⁽⁸³⁾ كما تم إنشاء خمس مدارس تبشيرية أخرى في كل من العطاف، بوسعادة، الأغواط، ورقلة، ومثلي، التي تحتضن في مجموعها 218 تلميذا.⁽⁸⁴⁾

استنادا إلى المرسوم الصادر في 15 غشت سنة 1875 والذي بموجبه منحت للوالي العام صلاحيات تنظيم التعليم الأهلي بمختلف فروع ومستوياته - وهو المرسوم الذي أعطى سندا قانونيا وأضفى شرعية للإجراءات التي اتخذت قبل هذا التاريخ بخصوص المعهدين الثانويين والمدارس العربية الفرنسية- أصدر هذا الأخير قرار في 16 فبراير 1876 أدخل فيه بعض التحسينات على وضعية المدارس الإسلامية الثلاثة.⁽⁸⁵⁾

تشكلت لجنة لدراسة وضعية هذه المدارس في منظور تطويرها ورفع مستواها عند نهاية عقد الستينات. غير أن الأحداث التي جرت في عام 1870 وما نجم عنها من تغيير النظام السياسي في فرنسا أوقفت عملها. في سنة 1873 تشكلت لجنة جديدة للقيام بنفس المهمة والتي قدمت الاقتراحات التي تمخض عنها هذا القرار. أصبح الإشراف على هذه المدارس تتقاسمه كل من السلطة المدنية والسلطة العسكرية. فالأولى لها الإشراف على التنظيم الداخلي وسير الدروس والثانية تولت مسؤولية المراقبة السياسية والإدارية. كما حل الوالي العام محل وزير الحربية كسلطة عليا في كل ما يتصل بشؤون هذه المدارس. كما وسع القرار مجال التوظيف بالنسبة للخريجين لتشمل كل الوظائف المفتوحة أمام الأهالي من غير المتجنسين. فالوالي العام هو الذي يتولى تحديد عدد الطلبة الذين يتم استقبالهم في هذه المدارس، كل سنة، وتحديد السن الأدنى والأعلى للقبول - بين 18 إلى 25 سنة- تجدر الإشارة في هذا الصدد أن مادة التوحيد التي تم شطبها من البرنامج في بداية عقد الستينات أعيد تثبيتها في المقررات من جديد⁽⁸⁶⁾ ولكن على الورق فقط. ذلك أن تقرير التفتيش لمدرسة

⁸³ : Bernard O. P. C. P. 934

⁸⁴: الجدول الإحصائي في ن. م .

⁸⁵: انظر نص هذا القرار في B O G G A. Année 1876

⁸⁶ : Paulard O. P. C. P.68

تلمسان للعام الدراسي 1878-1879، ومن خلال استعراض مواد التدريس المقررة.⁽⁸⁷⁾ وتقييم كفاءة المعلمين القائمين عليها لم يرد ذكر هذه المادة من مواد المقرر وثبت القرار من جهة أخرى، المواد الجديدة التي أدخلت على البرنامج في عملية الإصلاح الأولى (1863) وأضاف مادة أخرى تحت عنوان "مبادئ في القانون الفرنسي" التي تتضمن معلومات أولية في القانون المدني، الجنائي، والإداري. ومن أجل رفع المستوى، نص القرار على التشديد في امتحان القبول. غير أنه لم يتم التقيد بهذا الترتيب نظرا لقلّة المرشحين للالتحاق بهذه المدارس، لأسباب متعددة من بينها قلة فرص التوظيف. من ناحية التأطير، رتب القرار أصناف الموظفين الثلاثة المديرين، الأساتذة والوقافون في ثلاث درجات لكل صنف. كما أحدث القرار وظيفة المفتش "للمدارس العليا الإسلامية" الذي يعينه الوالي العام باقتراح من رئيس الأكاديمية وتحت إشرافه، حيث أصبح عنصرا ثابتا في الهيكلة الإدارية لهذه المدارس، عكس ما كان الحال في الماضي عندما كانت تتم هذه العملية عن طريق التكليف بمهمة. تم رفع الأجور بزيادة معتبرة بالنسبة لموظفي الدرجة الأولى لصنف المديرين والمعلمين، في منظور ربما تخصيص هذه الدرجة للأطر الفرنسية التي ستلحق بهذه المدارس.⁽⁸⁸⁾ بالنسبة للمنحة التي يتقاضاها الطلبة والتي مبلغها 60 سنتيما في اليوم - مدرسة تلمسان 80 سم- أيام العطل غير محسوبة فقد بقيت على ما هي عليه. فمبلغ الاعتماد الذي خصص للمدارس الثلاثة للعام الدراسي 1876-1877 وهو 26700 ف هو نفسه الذي كان يخصص في السنوات الماضية. وبالتالي فإن إمكانية تطبيق الزيادات التي نص عليها القرار الجديد غير متوفرة. فرئيس الأكاديمية طالب برفع الاعتماد إلى 47900 ف، كحد أدنى وإدراج هذا الاقتراح في ميزانية السنة المقبلة لكن البرلمان رفضه.⁽⁸⁹⁾ وهو ما

⁸⁷ : A AIX.....

⁸⁸ : مرتب المفتش للمدارس الإسلامية الثلاثة حدد بـ 8000 ف زائد العلاوات على الزيارات التفتيشية التي بمبلغ 1000 ف.

المديرون	المرتب	المدرسون	المرتب	الوقافون	المرتب
الدرجة الأولى	3000 ف	الدرجة الأولى	1800 ف	الدرجة الأولى	1000 ف
الدرجة الثانية	2700 ف	الدرجة الثانية	1500 ف	الدرجة الثانية	800 ف
الدرجة الثالثة	2000 ف	الدرجة الثالثة	1200 ف	الدرجة الثالثة	600 ف

⁸⁹ : Rinu, L Note sur l' Instruction publique musulmane en Algérie Alger 1882 P. 15 et suiv.

أدى إلى تجميد الإصلاحات التي نص عليها القرار الجديد وبقيت وضعية المدارس الثلاثة على ما هي عليها حتى بداية عقد الثمانينات.

عند نهاية السبعينات بلغ عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية 2378 طفلا بينهم 176 بنتا موزعين بين مدارس التعليم العام والمدارس الحرة من مجموع السكان المقدر عددهم عند هذا التاريخ بما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة وهو ما يعطي نسبة أقل من واحد في الألف. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التلاميذ الذين هم في سن الدراسة، أي ما بين السادسة إلى الثالثة عشرة يشكلون في المعدل نسبة 18 بالمائة من مجموع السكان، فإن عدد المتمدرسين من هذه الشريحة يقل عن نصف واحد في المائة.⁽⁹⁰⁾ بلغ عدد الطلبة المسجلين في المدارس الإسلامية الثلاثة عند هذا التاريخ 130 طالبا. أما بالنسبة لعدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الثانوية فقد انخفض بشكل محسوس عن العدد الذي كان مسجلا في المعهدين العربي الفرنسي في سنة 1870 حيث لم يتجاوز 80 طالبا.⁽⁹¹⁾

إن الاهتمام بتعليم الأهالي الذي أبداه وزير التعليم الجديد، جول فيري والبعثات التي أوفدها إلى الجزائر لتقصي الوضع في هذا القطاع، سوف لن تتضح معالمه إلا في الفترة المقبلة. فهذا الانشغال وما أسفر عنه يبرر بداية فترة جديدة في مسار التعليم الأهلي في عهد الاحتلال.

⁹⁰: كان عدد التلاميذ الأوروبيين في نفس التاريخ 19368 تلميذا من مجموع السكان المقدر بثلاثمائة وتسعين ألف نسمة أي نسبة حوالي 5 في المائة وأن عدد تلاميذ اليهود 4395 تلميذ من مجموع السكان الذي يصل إلى ما يقرب من أربعين ألف نسمة أي بنسبة حوالي 11% Bernard ن. م . ص ص 932-933.

⁹¹: بعض الروايات تجعل عددهم 205 طلبة Bernard ن. م. 936 يبدو أن صاحب الرواية وقع في لبس حيث اختلط عليه رقمي السنتين الدراسيتين 69-70 و 78-79.

الفترة الثانية

1883-1944

تعاملت إدارة الاحتلال مع مسألة تعليم الأهالي، منذ البداية، بمنظور كونه مادة إستراتيجية بالغة الأهمية والخطورة. وبالتالي فلا يجوز أن يهدف إلى غاية أخرى غير خدمة الاحتلال وترسيخ وجوده في البلاد. فالمدارس التمسحيية، العمومية منها والخاصة التي عرضت على الأهالي في المرحلة الأولى لقيت رفضاً ومقاطعة من طرف هؤلاء. ومن جهتها فإن الإدارة قامت بتقويض هياكل التعليم التقليدي الذي كان قائماً في البلاد. وهو ما أدى إلى وضع كارثي ذهب ضحيته أجيال من الجزائريين. فالمبادرة المحدودة التي قامت بها إدارة الاحتلال على عهد الإمبراطورية، لم يكتب لها الاستمرار والتطور. إن قيام الإدارة المدنية والتي تعني وضع شؤون المستعمرة وأهلها بين أيدي المستوطنين، استهدف في البداية أول ما استهدف اقتلاع اللبنة الأولى التي وضعت على طريق إقامة منظومة تعليمية أهلية تستجيب في حدها الأدنى لمقومات الشخصية الأهلية من جهة ومتفتحة على المعارف العصرية من جهة ثانية.

في الفترة الثانية من مسار التعليم الأهلي يمكن التمييز بين مرحلتين الأولى من سنة 1883 إلى سنة 1891 وهي المرحلة التي شهدت نوعاً من الشد والجذب، بين وزارة التعليم العام على المستوى المركزي وبين المستوطنين. فهؤلاء أصبح لديهم ممثلين عنهم في الهيئة التشريعية: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، والذي مكنهم من تكوين قوى الضغط على المستوى المركزي للتأثير في صناعة القرار في كل ما يتعلق بالشأن الجزائري. لقد تدعم هذا الضغط بظهور الحزب الاستعماري⁽⁹²⁾ مع بداية عقد التسعينات - الذي تكتل حوله أصحاب المصالح في المستعمرات: الشركات، البنوك، وأصحاب الإمتيازات في مختلف القطاعات-. فالمستوطنين يرفضون فكرة تعليم الجزائريين كمبدأ ففي رأيهم أن التجهيل وتفشي الأمية هو أفضل ضمان لمستقبل الجزائر الفرنسية. ويرى الآخرون أن أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف

⁹²: حول تكوين هذا الحزب وتأثيره في صناعة القرار في الشأن الاستعماري انظر:

Ganiage, J. « L'expansion Coloniale de la France sous la troisième République » (1871- 1914) Paris, 1968
PP : 165- 169

هو فرنسا الناشئة عن طريق نشر التعليم. في المرحلة الثانية (1892-1944) يتجسد نوع من التوافق غير المعلن بين الجانبين. سنحاول فيما يلي إبراز معالم مسار التعليم الأهلي في هاتين المرحلتين.

1- المرحلة الأولى 1883-1891:

كان للانتفاضة الشعبية الكبيرة التي تصدرها الباشاغا المقراني ومقدم الطريقة الرحمانية الشيخ الحداد، في ربيع 1871 والتي تفاجأت بها سلطات الاحتلال أن دفعت بهذه الأخيرة إلى إبداء اهتماما خاصا بمنطقة القبائل لاعتبارات استراتيجية تتصل بأمن واستقرار المستعمرة. فإجراءات البطش والقهر والتفجير الذي اتبعته إزاء منتقضي سنة 1871، عن طريق فرض غرامات باهظة والإجراءات القمعية الأخرى لن تكون كافية في نظرها لضمان الاستقرار على المدى البعيد. فالمدرسة المفرنسة هي وحدها القادرة على تحقيق هذه الغاية في نظر الجمهوريين.

فمنذ سنة 1873 اقترح قائد دائرة عين الحمام العسكرية، على الوالي العام، غلق المدارس العربية الفرنسية في المنطقة والزوايا ومراكز التعليم التقليدية الأخرى الموجودة وفتح بدلها مدارس فرنسية. استجاب دُقيدون لهذا الطلب وتم بالفعل فتح أول مدرسة فرنسية في تمازيغت. كما لقيت مشاريع لافيغري التبشيرية كل الدعم والتشجيع من طرف الوالي العام. فتح الجزويت مدرستين في كل من جمعة الصهاريج وبني يني. وبعد وقت قصير التحق بالمنطقة الآباء البيض، رهبان الطائفة الديرية الجديدة التي أنشأها لافيغري، فأسسوا ثلاثة مدارس في كل من صدقة وافية، اذرار أملاًل وورزّن. كما خلفوا الجزويت في الإشراف على المدرستين اللتين أسستا من طرفهم.⁽⁹³⁾

بوصول الجمهوريين إلى الحكم في فرنسا، طغت مسألة التعليم إلى سطح الاهتمام كمسألة ذات الأولوية من بين المسائل المطروحة أمام السلطة الجديدة في مسعاها للنهوض بالبلاد إثر النكسة التي أصيبت بها من جراء الهزيمة التي منيت بها في حربها ضد بروسيا. عدد من المثقفين ركزوا جهودهم في البحث عن الأسباب المباشرة والجذور العميقة لهذه النكسة، واستشرف السبل التي من شأنها أن تعيد لفرنسا مكانتها كدولة كبرى. فإصلاح

⁹³ C. F. Ageron Ibid T1 P. 332 et Suiv.

مناهج التعليم يمثل في نظرهم المدخل الذي من خلاله تتحقق الأهداف الأخرى.⁽⁹⁴⁾ في إطار هذا الانشغال سنت عدة قوانين حول إلزامية التعليم وإجباريته على كل طفل فرنسي فيما بين سن السادسة إلى الثالثة عشرة. قاد هذا الجهد في مرحلته الأولى وزير التعليم العام جول فيري. هذا الانشغال قاده إلى استطلاع وضعية التعليم في المستعمرة، فاطلع على المشروع الذي قدمه الوالي العام السابق شانزي والذي ينص على تخصيص اعتماد من ميزانية الدولة لفتح عدد من المدارس الخاصة بالأهالي. كما أوفد من جهة أخرى موظفين سامين من وزارته- مدير التعليم الابتدائي، والمفتش العام للتعليم العام- إلى الجزائر لدراسة الوضع عن كثب. في التقرير الذي أعده ذكرنا فيه أن المدارس العربية الفرنسية قد تمت تصفيته فلم يعد لها وجود وأنه يستحيل الاعتماد على البلديات للقيام بأية مبادرة في هذا المجال. لمعارضتها المبدئية لفكرة تعليم الأهالي. فالوزير وحده هو الذي يستطيع فرض إرادته عن طريق وضع المدارس الخاصة بالأهالي تحت إشراف الوزارة مباشرة.⁽⁹⁵⁾

لقي هذا الاقتراح قبولا واستحسانا لدى الوزير الذي عبر عنه في الرسالة التي وجهها للوالي العام، جول قريفي، في شهر أكتوبر 1881. "لا يخفى عليكم أنه من بين كل جهات الجزائر فإن القبائل الكبرى هي المنطقة الأكثر استعدادا للاندماج نظرا لطبائع أهلها وعاداتهم وتقاليدهم. لقد لاحظتم بدون شك أنه ليس هناك مكانا آخر في غير هذه الجهة ترقب فيه السكان وصول المعلمين بلهف ويقدمون كل التسهيلات لفتح المدارس... لا يجادل أحد في كون عن طريق المدرسة تتحقق التحسينات المرجوة من خلال التغييرات التي ستدخل على إدارة هذه المستعمرة. يجب فتح ما لا يقل عن خمس عشرة مدرسة -مدرسة في كل فرع من فروع دائرة عين الحمام⁽⁹⁶⁾- إنني شديد الرغبة في إنجاز هذا المشروع لأنني أعلم بكونه يلقي القبول والاستحسان من طرف سكان الجزائر".⁽⁹⁷⁾ يبدو أن جول فيري في نظريته هذه لمنطقة القبائل كمنطقة متميزة عن مناطق الجزائر الأخرى قد وقع تحت تأثير ما كتبه هانوتو ولوترنو في مؤلفهما عن عادات وتقاليد سكان منطقة القبائل.⁽⁹⁸⁾ فلو وسعا تحرياتها لتشمل

⁹⁴: انظر على سبيل المثال ما كتبه إرنست رنيان في هذا الصدد في:

Renan, F. La réforme intellectuelle et morale. Paris, Ed..1967.

⁹⁵: Paulard ن. م. ص 98 وما بعدها. وكذلك Ageron ن. م. ج 1 ص 332-334.

⁹⁶: لا تزال عين الحمام تحت الإدارة العسكرية فلم تتحول بعد إلى بلدية مختلطة.

⁹⁷: عن Paulard ن. م. ص 90.

⁹⁸: انظر : Hanotaux et letourmeux, La Kabylie et les Coutumes Kabyles 3 vol. Paris 1873.

جهات الجزائر الأخرى لوجد أن هناك تشابها فيما بينها مع اختلافات طفيفة في شكل الممارسة التي فرضتها البيئة المحلية لكل جهة.

في 09 نوفمبر 1881، صدر مرسوم ينص على إنشاء ثماني مدارس في المنطقة. لكن، بسبب العراقيل التي وضعتها الولاية العامة بدفع من المستوطنين، اقتصر على فتح أربع مدارس فقط في كل من. تيزي راشد تاويريت ميمون، ميرا وجمعة الصهاريج. في سنة 1884 أصبح عدد "المدارس الوزارية" كما كانت تسمى ستة مدارس وعدد التلاميذ المسجلين ستمائة تلميذ. واكب فتح هذه المدارس غلق المراكز التعليمية التقليدية: الكتاتيب القرآنية والزوايا في المنطقة، مما أثار شكوك سكان الجهة حول النوايا الحقيقية للإدارة وراء مبادراتها التعليمية. هناك اتجاهان حول الموقف من هذه المدارس، عبر عنه أعيان المنطقة: اتجاه القبول والاستحسان وهو على ما يبدو رأي الأقلية منهم واتجاه يشوبه التحفظ وعدم الرضا بسبب عدم إدراج لغة القرآن في المقررات المدرسية. فمساكاري، مدير المدرسة العليا للآداب في الجزائر، الذي أوفد إلى المنطقة في مهمة استطلاع، ذكر أن العديد من الأعيان الذين اجتمع بهم عبروا عن قلقهم إزاء "اختفاء المدارس التي يدرس فيها سيدي خليل". وشاربونو المتخصص في شؤون التعليم الأهلي اقترح إلحاق مؤدب بكل مدرسة لتعليم القرآن.⁽⁹⁹⁾ كما كان الشأن في المدارس العربية الفرنسية التي أنشئت في عهد الإمبراطورية.

لم ينظر المستوطنون من جهتهم بعين الرضا لمبادرة جول فيري وسعوا إلى عرقلتها والحد من طموحاتها إلى أقصى حد، مستخدمين من أجل ذلك وسائل الضغط المختلفة التي بين أيديهم: مصالح الولاية العامة، المجالس العامة للعمليات المجالس البلدية وحتى الجمعية الوطنية عن طريق لجنة المستعمرات والميزانية. لقد نجحوا في مسعاهم إلى حد الكبير والذي ظهرت آثاره في المرسوم الصادر 13 فبراير 1883 الذي ينظم التعليم العمومي الإلجباري في الجزائر بشكل عام من جهة ووضع اللبانات الأولى لما سوف يتبلور فيما بعد، في شكل منظومة للتعليم الابتدائي الخاص بالأهالي، في موازاة التعليم العام العادي، من جهة ثانية.

الترتيبات العامة للمرسوم تلزم كل بلدية كاملة الصلاحية كانت أو مختلطة بإنشاء مدارس ابتدائية عمومية يكون التعليم فيها مجانا ومفتوحة أمام جميع الأطفال، بدون تمييز، فيما بين سن السادسة مستوفاة إلى سن الثالثة عشرة. فمجلس التعليم للعمال هو الذي يقرر

⁹⁹ Ageron ن. م. ص ص 334-336.

فتح أي مدرسة ومكانها. وكذلك تحديد عدد مؤطريها التربويين بناء على رأي المجلس البلدي المعني. والبلدية من جهتها ملزمة بتسجيل اعتماد مخصص للتعليم في ميزانيتها السنوية وتحديد مصادر تمويله. قسم المرسوم الإطار التربوي إلى ثلاثة أصناف: معلمون، معلمون مساعدون، ممرنون. كما حدد المؤهلات الواجب توفرها بالنسبة لكل صنف وكذلك سلم التدرج في الترقية.⁽¹⁰⁰⁾ درجة المعلم مخصصة لحاملي الجنسية الفرنسية. فالمعلم الأهلي الذي يحمل نفس مؤهلات المعلم الفرنسي لن يرتقي لدرجة معلم إلا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية.⁽¹⁰¹⁾ فالقوانين والقرارات والمناشير المتعلقة بتنظيم التعليم العمومي والخاص في فرنسا تطبق في الجزائر مع مراعاة الخصوصيات المحددة في هذا المرسوم.

تعرض المرسوم لكيفية تطبيق إجبارية التعليم كما حدد آليات التنفيذ والمتابعة. فهناك مجلس للتعليم على مستوى البلدية ومجلس للتعليم على مستوى العمالة. فالمجلس البلدي يترأسه شيخ البلدية وعضوية كل من ممثل عامل العمالة وممثل عن مفتش الأكاديمية إلى جانب أعضاء يختارون من بين أعضاء المجلس البلدي. مهمته تحضير القوائم بأسماء الأطفال الذين هم في سن التعليم حيث يقوم شيخ البلدية بإخطار أوليائهم للقيام بإجراء التسجيل في المدارس وكذلك بتاريخ بدأ السنة الدراسية. في حالة تأخر الأولياء عن تسجيل أولادهم فشيخ البلدية هو الذي يتولى القيام بهذا الإجراء في المدارس القريبة من مقر سكنهم وإخطار أوليائهم بذلك.

ذلك أن كل طفل فرنسي إستوفى سن السادسة يقيم في بلدية كاملة الصلاحية أو مختلطة مجبر على التعلم سواء بالتسجيل في مدرسة عمومية أو خاصة. كما يمكن لعائلته أن توفر له هذا التعليم في مستواها. ففي الحالتين الأخيرتين يتحتم على ولي الطفل تقديم طلب لمجلس التعليم على المستوى البلدي الذي يقوم بالتحري فيما إذا كان هذان الخياران - التسجيل في مدرسة حرة أو التعلم في إطار العائلة- تتوفر فيهما الشروط المطلوبة لضمان المستوى المطلوب من التعليم للطفل. تتم متابعة هذه الحالات من طرفه عن طريق تنظيم

¹⁰⁰: مرسوم 13 فبراير 1883 المواد 1-14.

¹⁰¹: مقررات التعليم الابتدائي تشمل على ما يلي: اللغة الفرنسية، التربية الأخلاقية والمدنية، تاريخ فرنسا و"الجزائر" الجغرافيا، الحساب مبادئ أولية في القانون، الاقتصاد السياسي، العلوم الطبيعية، الفيزياء والرياضيات وتطبيقاتها في الصناعة، الزراعة، الصحة الموسيقى، الأعمال اليدوية، التربية البدنية والتدريب العسكري للأولاد وأشغال الإبرة للبنات.

إمتحان للطفل كل سنتين للتأكد فيما إذا كانت المعلومات التي تحصل عليها خارج المدرسة العمومية هي في المستوى المطلوب وتتناسب مع سنه. ومن صلاحياته. كذلك متابعة غيابات التلاميذ عن المدرسة. هناك غيابات مبررة كالمرض أو الحوادث الطارئة. وهناك غيابات يستشف منها إهمال الأولياء لشأن تعليم أطفالهم. ففي هذه الحالة هناك تدرج في معاقبة الأولياء بين التوبيخ، الإنذار وحتى التشهير بهم بكتابة أسمائهم في لوحة إخبارية تعلق في مقر البلدية. قد تصل العقوبة إلى عرض المخالفة أمام المحكمة عندما تتكرر عدة مرات خلال السنة. ففي هذه الحالة يقوم مفتش المقاطعة بتقديم شكوى لقاضي الصلح الذي يبت في الأمر مسترشداً بقانون العقوبات. أما معاقبة المديرين الذين لم يلتزموا بتطبيق القانون فيما يتعلق بالغيابات فهي من صلاحيات مجلس التعليم على مستوى العمالة والتي تدرج من التوبيخ للإنذار والتي قد تصل إلى التوقيف لمدة ثلاثة أشهر إذا تكررت المخالفة عدة مرات في السنة.⁽¹⁰²⁾

نص المرسوم من جهة أخرى على أحداث شهادتين للتعليم. شهادة للتعليم الابتدائي الأولى وشهادة للتعليم الابتدائي العالي. يمكن إدراج في امتحان إحدى الشهادتين مادة اللغة العربية كإمتحان اختياري. يبدو أن إدراج هذه المادة وضعت لأجل الموظفين الفرنسيين وليس لتلاميذ المرحلة الابتدائية. فالمقررات الرسمية لا تشمل مادة اللغة العربية.

خصص المرسوم فصلاً خاصاً بالتعليم الأهالي. ابتداءً بتحديد مبلغ المنحة التي تصرف لكل شخص يثبت إتقانه للغة الفرنسية عن طريق امتحان ينظم لهذا الغرض والذي حدد بثلاثمائة فرنك. كما حدد مواد الامتحان للحصول على شهادة التعليم الابتدائي الأولى - وهذا لأول مرة يتم فيها التمييز بين الشهادة الابتدائية العادية وشهادة التعليم الابتدائي الأولى والتي وضعت خصيصاً على ما يبدو للتلاميذ الجزائريين -.⁽¹⁰³⁾

والتي هي: اللغة الفرنسية، الحساب، القاعدة الثلاثية النظام المتري، معلومات أولية في الجغرافيا وتاريخ فرنسا و"الجزائر" إلى جانب اللغة العربية أو "اللغة البربرية" كتابة وقرأة. يضاف بالنسبة للأولاد امتحان اختياري في التربية البدنية والأشغال اليدوية والنبات، الخياطة وأشغال الإبرة. فالجزائري الحامل لشهادة التعليم الابتدائي الأولى يمكن أن يوظف

¹⁰²: ن.م. المواد 16-29.

¹⁰³: هذه الشهادة هي التي ستسمى بعد سنة 1892 بالشهادة الابتدائية الأهلية.

كممرن في مدارس التعليم العام. أما بالنسبة لإجبارية التعليم فالوالي العام هو الذي يحدد، بواسطة القرار الأماكن التي يطبق فيها هذا الإجراء.

يبدو أن مدرسة تكوين المعلمين التي أسست في سنة 1865 والتي خصص خمس كل دفعة من دفعاتها للطلبة الجزائريين، وهي الحصّة التي رفعها القرار التطبيقي إلى الثلث⁽¹⁰⁴⁾ قد سدت أبوابها في وجه الطلبة الجزائريين بعد قيام الإدارة المدنية. فتنصيص المرسوم على تنظيم دروس لتكوين المعلمين من الأهالي يوحي بذلك إذ ليس هناك ما يبرر تنظيم هذه الدروس لو أن أبواب المدرسة لا تزال مفتوحة في وجههم.

من الناحية المبدئية، فإن مدارس التعليم العام في البلديات الكاملة الصلاحية والبلديات المختلطة تكون مفتوحة أمام الأطفال الأهالي كالأطفال الفرنسيين مع مراعاة شرط التلقيح واجتياز مرض الحصبة مثلهم. ففي كل مدرسة يزيد عدد التلاميذ الأهالي عن خمسة وعشرين "يستحسن" أن يتولى تعليمهم في الطور الأول معلم مساعد جزائري أو ممرن حامل للشهادة الابتدائية. تفتح المدارس في البلديات المختلطة بطلب من مجلس التعليم للعمالء بناء على اقتراح مقدم من طرف البلدية. ونظرا للموقف المعادي لتعليم الأهالي الذي تتبناه هذه الهيئات، فقد رخص المرسوم لحكام البلديات وللأكاديمية تقديم هذا الإقتراح. أما بالنسبة للبلديات الأهلية الواقعة في مناطق الحكم العسكري فإن فتح المدارس يتم بقرار من الوالي العام بناء على اقتراح قائد الفرقة العسكرية أو بطلب من الأكاديمية بعد استشارة مجلس العمالء. رتبت المدارس في البلديات الأهلية في درجتين: مدارس تحضيرية ومدارس رئيسية. فهذه الأخيرة يديرها مدير فرنسي والمدرسة التحضيرية يمكن أن تدار من طرف معلم مساعد أو ممرن جزائري. تتولى الخزينة صرف مرتبات الإطار التربوي والبلديات تتكفل بالمصاريف الأخرى المتصلة بشؤون المدرسة. فلغة التعليم في مدارس مناطق الحكم العسكري تكون بالفرنسية والعربية".⁽¹⁰⁵⁾

أثار صدور هذا المرسوم ردود فعل متباينة في الوسط الجزائري. بعضها متحفظا وحتى معارضا والبعض الآخر مباركا ومتحمسا. الأطراف المتحفظة لم تقدم أي بديل عنه وهو ما يجعلها تتدرج موضوعيا ضمن الموقف المعادي لتعليم الجزائريين الذي يتبناه

¹⁰⁴: انظر أعلاه.

¹⁰⁵: ن م المادة 43

المستوطنون. أما الطرف المتحمس، فقد تصدره أحمد بن بريهمات الذي حرر كراسة حول الموضوع تحت عنوان " مرسوم 13 فبراير 1883 والأهالي المسلمين، ندّدَ فيها بموقف المعارضين الذي قال عنه بأنهم عارضوا لكي يعارضوا فقط. وبم أن المرسوم منح صلاحيات واسعة للوالي العام في مجال التعليم الأهلي، ولذلك فهو يقترح إدخال مادة اللغة العربية في المقررات المدرسية. موضحاً أن الفائدة من وراء ذلك لا تحتاج إلى بيان، «وهذا بدون أن أتحدث عن كنوز المعارف التي توجد في المكتبات العربية والتي ستضيع حتماً وتكون خسارة لكل الناس إذا ما تقرر شطب هذه اللغة في مقررات مدارسنا» مؤكداً في الختام بكون المرسوم «لا يمس مطلقاً بعقائدنا الدينية فهو من جلائل الأعمال بالنسبة لمستقبلنا - الذي تكرمت به فرنسا علينا- فلنرسل إخواني المؤمنين أبناءنا إلى المدرسة أطفالاً وبناتاً ولنبعد عنا نصائح أولئك المنافقين باسم الدين الذين يتخذون من جهلنا سلاحاً يستخدمونه لفائدتهم الشخصية... فبقدر ما يكون عدد البنات كبيراً في المدرسة بقدر ما يكون عدد النساء أقل في بيوت الترفيه وبقدر ما يكون عدد الأطفال أكبر على مقاعد المدارس بقدر ما يكون عدد الرجال أقل أمام المحاكم الجنحية ومحاكم الجنايات. إن التعليم الإلزامي العلماني والمجاني الذي سينتشر بيننا تحت رعاية الحكومة الفرنسية الكريمة يحمل في طياته سر بعثنا ونهضتنا».(106)

لم يستقبل الفلاحون والمستوطنون عموماً هذا المرسوم بعين الرضا والارتياح. بل على العكس، لقد واصلوا حملتهم ضد تعليم الأهالي، على مختلف المستويات: الإداري والسياسي والإعلامي. فالولاية العامة التي لها اليد الأولى في شأن التعليم الأهلي كانت في عهد إدارة تيرمان تحت تصرفهم وطوع بنانهم. فهم يديرونها كيف يشاءون. على المستوى السياسي فإن ممثليهم في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ سيبدلون كل ما في وسعهم لدفع الهيئة التشريعية إلى إعادة النظر في المرسوم وتعديله في الاتجاه الذي يريدونه. على المستوى الإعلامي فإن الصحافة في حملتها ضد تعليم الأهالي سوف تتبنى خطاباً جديداً يختلف عن الخطاب الذي تبنته خلال عقد السبعينات في الشكل ويتفق معه في الغاية. كان محور ارتكازه في الماضي هو التأكيد على وجوب عدم الثقة في العرب وأمن جانبهم. فحوادث الانتفاضة الشعبية الكبرى (1871) وفر لها مخزونا من الوقائع لتأكيد ما تدعو

¹⁰⁶: أحمد بن بريهمات في ج. قنان "نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر". الجزائر 1993 ص 190 وما بعدها.

إليه. أما الخطاب الجديد فقد ركز على إبراز ما يعتبره عوائق كامنة بالطبيعة في شخصية الفرد الجزائري تجعله غير قابل للتعلم. وأن أي جهد يبذل في هذا المجال هو جهد ضائع وبدون جدوى.⁽¹⁰⁷⁾ بعض من هذه التبريرات تحمل في طياتها نزعة عنصرية كالقول بكون البلادة والخمول هي صفة ثابتة في شخصية الفرد الأهلي، والإدعاء بأن قدراته العقلية تتوقف عند سن البلوغ المبكرة عنده، حيث تطغى عليها قوى الغريزة والحواس التي تتحكم في تصرفاته. فهو في نظرها يشبه الحيوان دون التصريح بذلك. إن سيطرة روح التقليد والأفكار الموروثة هي ظاهرة بارزة في شخصية الأهلي إلى درجة تفقده القدرة على التحرك وفق إرادته الحرة مما يجعله غير قادر على الاستفادة من أي شيء جديد يكون في مصلحته. وهو السلوك الذي يغذيه الشعور الديني القوي، الذي لا يقاوم عنده. إلى جانب هذه العوائق، فهناك نصف المجتمع الأهلي المتمثل في المرأة، الذي لا يمكن الوصول إليه والتأثير عليه في اتجاه "التفتح نحو الحضارة والتقدم". فهذا النصف هو حافظ التقاليد والعادات الموروثة. فالمرأة هي التي تقوم بتكريس هذه التقاليد وترسيخها لدى الناشئة عبر توالي الأجيال.

إستجابة لهذه الضغوط عمدت إدارة الإحتلال إلى إصدار مرسوم جديد حول التعليم الأهلي، لتأكيد التوجه الهادف إلى إقامة منظومة تعليمية خاصة بالأهالي مختلفة عن منظومة التعليم العام والتي غرست بذرتها الأولى في مرسوم 13 فبراير 1883 عندما نص أن قسما يضم 25 تلميذا جزائريا أو أكثر يسند إلى مساعد معلم أو ممرن جزائريين. كما رتب المدارس التي ستقام في مناطق الحكم العسكري في درجتين: مدارس تحضيرية ومدارس رئيسية. ليس في اتجاه ما يستجيب لخصوصيات المجتمع الأهلي واحتياجاته المعرفية والمعنوية، وإنما في اتجاه خفض المستوى ليكون تعلمًا بدون علم وعنوانا بلا محتوى. هذا الاتجاه لم تتأكد معالمه بشكل جلي في هذا المرسوم الصادر 9 ديسمبر 1887،⁽¹⁰⁸⁾ الذي يبدو بكونه يمثل حلا وسطا بين إتجاهين متعارضين حول مسألة تعليم الأهالي: بين من يريد أن يكون تعليما لا تكيا بنفس المستوى والمحتوى كما في المدرسة الفرنسية وبين من يعارض هذا الاتجاه. فهذا الأخير كان يرفض تعليم الأهالي أصلا ثم تطور موقفه فأصبح

¹⁰⁷: حول هذا الخطاب راجع ما كتبه بعض العناوين الصحفية خلال عقد الثمانينات من القرن 19 مثل:

LE petit colon, La Dépêche Algérienne, L'Echo d'Oran, L'indépendant de constantine.

¹⁰⁸: انظر نص المرسوم في B. O. G. G. A سنة 1887.

يقبل بفكرة تعليم الأهالي لكن بمحتوى أجوف قليل الفائدة إن لم تكن منعدمة مقارنة بالمستوى الذي توفره مدرسة التعليم العام العادية.

أكد المرسوم في البداية مبدأ كون أبواب جميع المدارس مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الأوربيين. أما بخصوص المدارس التي ستقام وسط التجمعات السكانية الأهلية فقد رتبها في ثلاثة أصناف: مدرسة التعليم العام العادية، المدرسة الرئيسية أي المركزية الأهلية والمدرسة التحضيرية الأهلية: كما ينص على إمكانية فتح مدارس الحضانة خاصة بالأهالي تستقبل الأطفال فيما بين سن الرابعة إلى السابعة وحتى السن الثامنة بالنسبة للبنات. هناك مبدأ واحد لدى صانعي القرار، متفق عليه: فالغاية من التعليم المطلوب توفيره لأطفال الأهالي ليس من أجل التتوير والارتقاء بالمجتمع الجزائري من خلال تعليم ناشئته وإعداده لمستقبل أفضل، وإنما من أجل خدمة الوجود الفرنسي في البلاد وترسيخ قواعده ليصبح وجوداً "أبدياً".

حدد المرسوم الشروط التي يجب أن تتوفر لكي تكتسب المدرسة صفة كونها رئيسية بقرار يصدره الوالي العام بهذا الشأن. يجب أن تكون هاته وسط تجمع سكني أهلي بعيداً عن مستوطنة أوروبية، يديرها مدير فرنسي تتبعها مدرسة أو مدارس تحضيرية تقع مقراتها في القرى والمداشر المجاورة تضم في مجموعها مع المدرسة الرئيسية ما لا يقل عن ستة أقسام. المدرسة التحضيرية تشتمل على قسم واحد توكل إدارتها إلى معلم مساعد أهلي أو ممرن، أم إلى أحد أقارب المعلمين الفرنسيين في المدرسة العادية أو المدرسة الرئيسية الأهلية.

أكد المرسوم من جهة ثانية مبدأ كون المعلم المساعد الأهلي لا يمكن أن يرتقي إلى رتبة معلم إلا إذا تجنس بالجنسية الفرنسية. أما بخصوص إجبارية التعليم الذي يخص الأطفال الذكور دون الإناث فالوالي العام هو الذي يقوم بتحديد التجمعات السكانية المعنية بهذه الإلزامية بقرار يصدره بهذا الشأن.⁽¹⁰⁹⁾ نص المرسوم من جهة أخرى على تنظيم دروس لتكوين المعلمين لحاملي الشهادة الابتدائية في مقرات العمالات الثلاثة. يستفيد هؤلاء الطلبة

¹⁰⁹: فرضت إجبارية التعليم على أولياء الأطفال الساكنين في المحيط القريب من المدارس الوزارية التي تأسست بقرار من وزير التعليم، جول فيري، في بداية عقد الثمانينات في منطقة القبائل الكبرى. ولم يعمم هذا الإجراء على المدارس التي تأسست في المناطق الأخرى حتى عندما صدر مرسوم 18 أكتوبر 1892. وفي سنة 1897 عمم هذا الإجراء على كل السكان الذين يقيمون في مكان لا يبعد عن مقر المدرسة بمسافة لا تزيد عن ثلاث كيلومترات، عندما أصبح عدم تسجيل أولياء الأطفال لأبنائهم يقع تحت طائل المخالفات التي يعاقب عليها قانون الأهالي.

من منحة سنوية بمبلغ أربعمائة فرنك لمدة ثلاث سنوات. كما يستفيد الأطفال الذين يتدربون تحت إشراف صانع أو مزارع من منحة تشجيعية تصرف لهم كل شهر. (110)

خلال عقد الثمانينات راجت فكرة لدى المستوطنين والتي عبر عنها الوالي العام تيرمان بـفجاجة، مفادها أن عداء الفرد الجزائري لفرنسا يزداد كلما ارتفع مستواه التعليمي. فمتابعتنا لمسار السياسة التعليمية لإدارة الإحتلال سيبين فيما إذا كان هذا الحكم مجرد رأي شخصي للوالي العام أم أنه يمثل عينة لاتجاه عام لدى المسؤولين الفرنسيين مما سيكون له تأثير على توجيه السياسة التعليمية الخاصة بالأهالي والتي ستتخذ شكلها النهائي في المرحلة المقبلة.

إن ترتيبات مرسوم 19 ديسمبر 1887، هي مجرد ترتيبات مرحلية في انتظار ما سوف تسفر عنه أعمال لجنة مجلس الشيوخ التي أوفدت إلى الجزائر في سنة 1891 والتي اشتهرت بلجنة الثماني عشرة، وما تصدره من توصيات حول مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة الأهلية من بينها المسألة التعليمية، التي أوكلت لعضو اللجنة إيميل كومب لإعداد التقارير حولها. (111)

يبدو من جهة أخرى، بأن فكرة إقامة منظومة تعليمية - للمستوى الابتدائي - خاصة بالأهالي قد نضجت وأصبحت مقبولة من طرف السلطات المركزية في باريس وهو ما يفسر المبادرة التي اتخذها ممثلها في الجزائر، مفتش الأكاديمية، جونمير بتشكيل لجنة، والتي اتخذت من مدينة قسنطينة مقرا لها، لإعداد البرامج الخاصة بمدارس التعليم الأهلي في سنة 1889.

عند نهاية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر كان عدد المدارس الخاصة بالأهالي خمسة وسبعون مدرسة. منها ثلاث مدارس رئيسية فقط التي تتيح لتلامذتها إمكانية متابعة دراستهم حتى الشهادة الابتدائية. وتسعة وثلاثون مدرسة للطور الابتدائي الأول (Ecole Elémentaire) وثلاثة وثلاثون مدرسة يُوَظَرها ممرنون للتعليم التحضيري تشتمل هذه

¹¹⁰: ن. م. المواد 9-13.

¹¹¹: من بين مهام اللجنة هي التحري حول المسائل التي كانت موضوع شكاوي وتظلمات وعرائض رفعها الجزائريون للسلطات المركزية في باريس والتي من بينها قانون الغابات، النظام النظريي المفروض على الجزائريين الملكية العقارية الأهلية إلى جانب استطلاع مواقف المستوطنين حول مشروع القانون الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ (عن مقاطعة فواد الوب) السيد إسحاق من أجل تحسين نسبة التمثيل الأهلي في المؤسسات المحلية: المجالس البلدية والمجالس العامة للعمال والمجلس الأعلى للحكومة، وضرورة وجود ممثلين عنهم في الهيئة التشريعية: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. حول الظروف التي تشكلت فيها هذه اللجنة والتقارير التي أنجزتها راجع Ageron ن.م. ج 1 ص 447 وما بعدها.

المدارس للأطوار الثلاثة على مائة وخمسة وعشرين قسما يضاف إليها تسعة وعشرين قسما ملحقا بالمدارس الفرنسية. تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال المتدرسين في جميع المدارس العمومية منها والخاصة في سنة 1890 يزيد قليلا عن أحد عشر ألف تلميذ⁽¹¹²⁾. فالحماس الذي أبداه جول فيري في بداية عقد الثمانينات لإنشاء مدارس إدماجية لفائدة الأهالي والذي تجسد في فتح عدد من المدارس في منطقة القبائل الكبرى، لم يتواصل بفعل معارضة الفلاحين الفرنسيين ومساندة الولاية العامة لهم. فما تحقق خلال هذه العشرية لم يكن في مستوى تطلعات دعاة المدرسة الإدماجية.

في تقريره الطويل حول التعليم الابتدائي الأهلي⁽¹¹³⁾. استعرض مقرر اللجنة، كومب، في القسم الأول منه وضعية التعليم الأهلي عند نهاية عقد الثمانينات. خصص القسم الثاني من التقرير للرد على اعتراض المستوطنين على تعليم الأهالي ودحض التبريرات والذرائع التي يسوقونها لدعم موقفهم. وخصص القسم الثالث من التقرير لتقديم عدد من الاقتراحات تهدف إلى التوسع في نشر التعليم الابتدائي عن طريق فتح المدارس الخاصة بأطفال الأهالي ورصد الإعتمادات اللازمة في إطار مخططات سنوية متواصلة إلى أن يتم التكفل بكل الأطفال الذين هم في سن الدراسة.

لاحظ التقرير أن مسألة التعليم الأهلي أصبحت محل اهتمام السلطات العمومية منذ بداية عقد الثمانينات، عكس ما كان عليه الوضع في العشرية السابقة حيث لم يتجاوز عدد المدارس المنشأة ست عشرة مدرسة عند سنة 1882. وأن عدد التلاميذ الذي كان 3172 في نفس هذه السنة، وصل إلى ما يزيد عن أحد عشر ألف تلميذ عند سنة 1890⁽¹¹⁴⁾.

وقف التقرير طويلا عند طريقة الأداء المتبعة في التدريس من طرف المعلمين المساعدين والممرنين من الأهالي التي شبهها بالطريقة المتبعة في الزوايا والكتاتيب القرآنية التي تعتمد على الحفظ وعلى الذاكرة ففي مادة Langage أي التلغظ وهي مادة أساسية في

¹¹² : انظر تقرير مفتش أكاديمية الجزائر.

Jean maire, Rapport sur l'Enseignement des indigènes à la fin de l'Année scolaire 1898- 1899. Alger 1900
¹¹³ : التقرير تميز بالثراء في المعلومات والنزاهة في عرض الوقائع إلى جانب الدفاع عن حق الأهالي في التعليم الذي يعتبره أفضل أسلوب لإدماجهم في البوتقة الفرنسية. اعتمد في إعدادها على ما يزيد عن مائة وثمانين تقريرا تفتيشيا حول التعليم الأهلي حررت خلال عقد الثمانينات كما استقى حول المسألة وجهة نظر بعض الجزائريين مثل محمد بن رحال وبلقاسم بن صديرة إلى جانب إطلاعه على العرائض المقدمة للجنة التي هو

Combes, Rapport sur l'Enseignement indigène en Algérie. Paris, 1892.

عضو فيها أنظر :

¹¹⁴ : ن. م. ص 63 وما بعدها.

الطور التحضيري، كثيرا من المعلمين لا يعرفون تلقين اللفظة وتوصيلها لذهن التلميذ بالشيء الملموس أو المحسوس. ولا معنى الجملة بتجسيد فعل العمل. وآخرون يتوقفون طويلا عند القواعد النحوية المجردة والتوسع فيها مما يجعل التلميذ يشعر بالتيه والضياع وما ينجم عنه من إحباط والشعور باليأس. سجل أحد المفتشين في تقريره أن معلما في مدرسة مستغانم كرس ساعة كاملة لشرح مختلف الاستعمالات لكلمة **quelque** أي بعض، لأطفال في المرحلة التحضيرية. في مادة المطالعة التوضيحية فالشرح يدور حول قواعد اللغة بدل التركيز على شرح مدلولات الأشياء واستخراج من الكلمات المكونة للجملة معاني محددة تترسخ في الذاكرة.

أما مادتي التاريخ والجغرافيا فتدريسهما «يتم بطريقة ممجوجة موروثية عن برامجنا القديمة.» أما الأخلاق والتربية المدنية فهي مهمة في مقررات هذه المدارس حيث لا تشكل مادة مستقلة وإنما يتم التعرض لها من خلال مادتي التاريخ والمطالعة التوضيحية. وفي المقابل فإن التقدم في مادة الحساب كان سريعا لدى الأطفال الأهالي نظرا لاستعداداتهم الفطرية. «فعندما تكون العلامات في المواد الأخرى ضعيفة أو صفر فإن علامة مادة الحساب تكون على الأقل مقبولة. وعندما تكون علامات المواد الأخرى مقبولة تكون مادة الحساب عالية جدا»⁽¹¹⁵⁾. ويرى وجوب تركيز هذه المادة على واقع المحيط الذي يعيش فيه التلاميذ: الأسواق والمتاجر. فهذه المادة تكون في بعض الأحيان مصدرا للمعلومات: «أعطى أحد المفتشين مسألة حسابية للتلاميذ في مدينة بوسعادة تبين من خلالها أن المرابين يقرضون بسعر فائدة تصل إلى 120 في المائة». ويرى أن مستوى التعليم بأطواره الثلاثة يقارب المستوى الذي هو عليه في مدارس فرنسا. عدا في مسألة واحدة وهي انعدام وجود تواصل بين أطوار التعليم الابتدائي في المدارس الأهلية خلافاً لما هو عليه الوضع في مدارس فرنسا. فالطفل في المرحلة التحضيرية في المدرسة الأهلية لا تتوفر لديه إمكانية الانتقال إلى الطور الأول لعدم توفر هذا المستوى في المدرسة التحضيرية وهو ما يضطره إلى الانقطاع عن المدرسة والعودة من جديد إلى أحضان الأمية. بصفة عامة فوضعية التعليم الأهلي ليست سيئة بل على العكس، «فالسلاطات المدرسية تسعى جاهدة للتخلص من

¹¹⁵: ن. م.

هذه النقائص»⁽¹¹⁶⁾. ويرى أنه يجب على المعلمين الفرنسيين المؤطرين للمدارس الأهلية أن يكونوا ملمين "باللغات الأهلية" ويلح التقرير على التمييز بين الجزائريين بين من "هو قبائلي ومن هو عربي" فالمعلمون من منطقة القبائل يعينون في هذه المنطقة و"أمثالهم من العرب يعينون في المناطق العربية".

خصص التقرير صفحات طويلة للرد على من يعارض تعليم الأهالي كموقف مبدئي تحت ادعاءات وذرائع واهية، ودحضها واحدة إثر الأخرى. مؤكداً أن من ادعى بكون شخصية الأهلي تنسم بالبلادة والخمول ليس له أي أساس من الصحة. فالأدلة المتوفرة لدحض هذا الادعاء كثيرة جداً ومن مختلف مناطق الجزائر. فتقارير المفتشين تشهد بذلك وتؤكد عكس هذا الادعاء الذي تختفي ورائه مصالح ونزوات شخصية⁽¹¹⁷⁾. والمثال على ذلك أنه في إحدى دفعات مدرسة تخريج المعلمين (1887). كان السبعة الأوائل في مادة الأدب الكلاسيكي هم عرب من تلمسان قبل الفرنسيين. ويرد على من يقول أن لا فائدة ترجى من أي جهد يهدف إلى دمج الجزائريين وصهرهم في الشخصية الفرنسية وأن الدليل على ذلك أن الرومان الذين احتلوا البلاد واستقروا فيها مدة خمسة قرون دون أن يتركوا أي أثر معنوي أو ثقافي لدى السكان عدا الأطلال. ولا التذكير بكون فرنسا استغرقت خمسة قرون لصهر مختلف العناصر المكونة لسكانها في شخصية فرنسية واحدة وسبعة قرون لإقامة منظومة تشريعية موحدة، بأن المثليين المستمدين من الماضي لا ينطبقان سوى على القوة المادية التي استخدمت لتحقيق الاندماج والتي كان ينقصها "رجل الدعوة الذي لا يضاهاى والمتمثلة في المعلم وأداة التبليغ المتمثلة في المدرسة، والقوى المعنوية الناجمة عن ثمرة التعليم وخاصة تعليم الناشئة". كما نعرض لدحض المقولة الداريجة حول رفض المدرسة من طرف الأهالي - والتي لا زالت بعض المؤلفات التي ظهرت مؤخراً ترددها - اعتماداً على تقارير المفتشين وعلى استطلاعات بعض الشخصيات الفرنسية المهمة بشئون التعليم الأهلي ليؤكد بأن مستوى مثابرة التلاميذ في الجهات التي تتوفر فيها المدارس لا تختلف نسبتها عن مدارس فرنسا نفسها. وأن تعطش الأهالي إلى التعليم لا يحتاج إلى دليل. يذكر في هذا السياق واقعة نقلها عن شاربونو في جولة استطلاعية قام بها في منطقة القبائل

¹¹⁶: سيتبين عند استعراضنا لمسيرة التعليم الأهلي في المرحلة الثانية فيما إذا تمت معالجة هذا الخلل العضوي في بنية التعليم الأهلي أم تم ترسيخه وتثبيتته بصفة نهائية.

¹¹⁷: ن. م. ص ص 111-124.

الكبرى حيث عقد اجتماعات عامة مع أعيان المنطقة يشرح فيها فوائد التعليم ومحاسنه، كما استعرض الصعوبات والمشاق التي يجب تحملها في هذا السبيل؛ وكيف عبر الحاضرون عن استعدادهم لتحمل كل مشقة من أجل هذه الغاية⁽¹¹⁸⁾. ومن جهة أخرى فإن الردود التي جاءت عن الاستجواب الذي أرسلته لجنة الثماني عشرة لمختلف الشخصيات الجزائرية في مختلف مناطق البلاد حول مسألة التعليم "كان معظمها إن لم أقل كلها تطالب بفتح المدارس ونشرها في كل جهات البلاد"⁽¹¹⁹⁾. ويجب الإشارة في هذا الصدد أن موضوع إدخال تدريس اللغة العربية في المقررات المدرسية كان محل انشغال الشرائح المستجوبة وخاصة في منطقة القبائل حيث يطالبون بها بإلحاح كبير "لأنها ضرورة لتيسير تبادل المصالح بينهم وبين المناطق الأخرى". أما بخصوص إدراج القبائلية فهو يعتبرها مجرد لهجة محلية تستخدم في المعاملات اليومية في إطار جغرافي محدود جداً "فليس لها ماض حضاري كاللغة العربية ولا هي لغة معرفية قابلة للتطور فهي محكوم عليها بالتبخر والانطفاء شيئاً فشيئاً بالقدر الذي تنتشر فيه لغتنا وتعمم"⁽¹²⁰⁾. بخصوص إدراج مادة اللغة العربية في المقررات المدرسية، فرغم الطلبات التي قدمت للجنة حول هذه المسألة والتي تم التأكيد فيها على الفوائد العملية والمعنوية والتي من بينها دفع الأهالي لتسجيل أبنائهم في المدارس ورفع الشكوك التي كانت تساورهم عنها، ومع ذلك فإن اللجنة أهملت هذا المطلب كلية في توصياتها ولم تعبئ به.

أوصى التقرير في الختام بأن ينظم التعليم الأهلي وفق مخطط منهجي بدءاً بالبلديات المختلطة الواقعة في منطقتي القبائل الكبرى والصغرى نظراً لتجمع السكان في قرى كبيرة آهلة، وفي المدن. كما كرس فكرة تقسيم التعليم الأهلي إلى ثلاثة أطوار: التحضيري، الابتدائي الأول والأوسط. دون أن يؤكد على ضرورة توفر المدارس التي ستنشأ على الأطوار الثلاثة تسمح للتلاميذ بمتابعة تعليمهم حتى نهاية المرحلة الابتدائية. كما أقر التقرير البرنامج الخاص للتعليم الأهلي الذي أعدته اللجنة التي تشكلت في مدينة قسنطينة تحت إشراف مدير الأكاديمية جونمير. كما أوصى بإنشاء فرع خاص لتكوين المعلمين الفرنسيين للتدريس في المدارس الأهلية ملحق بمدرسة تكوين المعلمين. وتم التكريس من جهة أخرى

¹¹⁸: للتعبير عن هذا الاستعداد أورد أحد الحاضرين من حكماء الجهة قصة الكلب مع العظم: «التقط كلب عظما وبدأ يحاول تليينه ليتيسر له ابتلاعه فقال له العظم: إني جد عسير، فرد عليه الكلب آه لدي كل الوقت». ن. م. ص 116.

¹¹⁹: ن. م. هامش ص. 70.

¹²⁰: ن. م. ص ص 163-164.

لفكرة توجيه التعليم الأهلي وجهة "عملية" تختلف عن منهاج التعليم العام الذي يتيح إمكانية مواصلة التعليم في مراحل ما بعد التعليم الابتدائي وذلك يجعل نسبة الحجم الساعي معتبرا في المقررات المدرسية مخصصا للأعمال اليدوية بالنسبة للأطفال والتدبير المنزلي وأشغال الإبرة للبنات في الطورين التحضيري والابتدائي الأول، وإنشاء ورش للحدادة والنجارة في المدارس المركزية. أكد التقرير كذلك على عدم تمكين المعلم المساعد الأهلي من الترسيم في درجة معلم إلا بعد حصوله على الجنسية الفرنسية التي يشترط فيها الارتداد عن الدين الإسلامي.

إن المرسوم الذي سيصدر حول التعليم الأهلي يجسد مجمل توصيات اللجنة. يلاحظ بهذا الصدد أن فكرة إنشاء منظومة تعليمية إدماجية التي دعى لها جول فيري، قد باءت بالفشل في عقر دارها أي في الهيئة التشريعية نفسها. فتوصيات لجنة مجلس الشيوخ لم تهدف إلى ترقية المجتمع الأهلي وفتح المجال أمامه للنهوض والتطور عن طريق التعليم في جميع مراحلها. فهي من هذا الجانب، تلتقي مع رغبات المستوطنين مع الفارق في كون هؤلاء الأخيرين يريدون حجب التعليم كلية عن الأهالي. فسعيهم من أجل هذه الغاية سوف لن يتوقف.

2- المرحلة الثانية 1892-1944:

أ- منظومة التعليم الأهلي تستكمل هيئتها:

في سنة 1892 استكملت منظومة التعليم الأهلي شكلها النهائي بصدر مرسوم جديد في 18 أكتوبر من نفس السنة. مثل المراسيم السابقة، فقد أكد مبدأ كون مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الأوروبيين وبنفس الشروط. كما أن مدارس التعليم الأهلي هي أيضا مفتوحة في وجه الأطفال الفرنسيين والأجانب الذين يريدون التسجيل فيها. أكد المرسوم من جهة أخرى حق الاعتقاد لأطفال الأهالي في كل المدارس العمومية. ففي كل بلدية توجد فيها مدرسة خاصة بالأهالي تتشكل لجنة من ستة أعضاء يعين الوالي العام نصف أعضائها والنصف الباقي يختارون من طرف الأهالي أولياء التلاميذ تحت رئاسة ممثل عن السلطة المدنية المحلية: شيخ البلدية أو حاكم البلدية المختلطة أو السلطة العسكرية في مناطق الحكم العسكري. مهمتها إعداد قوائم بأسماء الأطفال الذين هم في سن الدراسة ومراقبة المواظبة في الجهات التي يعتبر فيها التعليم الابتدائي إلزامي والتي يتم تحديدها بقرار من الوالي العام⁽¹²¹⁾.

قسم المرسوم مدارس التعليم الابتدائي الخاصة بالأهالي إلى ثلاثة أصناف: المدارس الرئيسية التي تتوفر على ثلاثة أقسام فأكثر، يرأسها مدير فرنسي، ومدارس الطور الأول للتعليم الابتدائي (Ecoles Élémentaires) يشرف عليها معلم فرنسي والمدارس التحضيرية التي يسيروها معلم مساعد أو ممرن من الأهالي تحت إشراف مدير المدرسة الرئيسية أو المعلم الفرنسي في المدرسة الابتدائية للتعليم العام. يلاحظ بهذا الصدد أن الحملة التي يشنها الفلاحون الفرنسيون والمستوطنون عموما ضد تعليم الأهالي قد أثمرت، حيث أكد المرسوم فكرة تقسيم المرحلة الابتدائية إلى ثلاثة أطوار غير متواصلة ولا متكاملة فيما بينها سواء من حيث التأطير التربوي أو التوزيع الجغرافي لمقراتها. فالمدرسة التحضيرية تقام في مكان يبعد عن مقر مدرسة الطور الأول الابتدائي بمسافة طويلة مع انعدام توفر وسائل المواصلات تربط بين المؤسسات وعن المدرسة الرئيسية بمسافة أبعد مما يجعل التلاميذ في وضع مستحيل لمواصلة تعليمهم الابتدائي إلى نهايته. هذا التوجه نحو تشتيت التعليم الابتدائي وشرذمته بدأت بوادره الأولى في مرسوم 13 فبراير 1883 عندما صنفت

¹²¹ : B. O. G. G. A. Année 1892 ART 1-8.

المدارس التي تقام في البلديات الأهلية الخاضعة للحكم العسكري في مرتبتين: المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية⁽¹²²⁾. ليتم تكريس هذا التوجيه وتعميمه على جميع المدارس التي ستقام في مختلف مناطق البلاد. ينص المرسوم من جهة أخرى على الفصل والتمييز بين المقررات الخاصة بمدرسة التعليم العام ومدرسة التعليم الأهلي.

ففي كل مدرسة يكون أغلبية التلاميذ فيها من الأطفال الأهالي "فالتعليم بها يكون وفق برنامج خاص يتم إعداده من طرف رئاسة الأكاديمية مصادق عليه من طرف وزير التعليم"⁽¹²³⁾ تحتل الحصص الخاصة بالزراعة والأشغال اليدوية مكانة بارزة في الحجم الساعي بالنسبة للأطفال ونصف التوقيت خصص لأشغال الإبرة والتدبير المنزلي بالنسبة للبنات. أوكل الإشراف على شئون التعليم الأهلي، بتفويض من وزير التعليم، للوالي العام بما فيها المدارس التي أنشئت في منطقة القبائل الكبرى في بداية عقد الثمانينات بقرار من جول فيري وزير التعليم آنذاك والتي كانت تسمى بالمدارس الوزارية. لتجاوز معارضة البلديات لفكرة تعليم الأهالي ورفضها إنشاء المدارس الخاصة بهم، فقد رخص المرسوم لعامل العمالة اتخاذ قرارات بهذا الشأن وتسجيل التكاليف الناجمة عنها في ميزانية البلديات إجباراً. وعند الضرورة تقتطع من حصتها في الرسوم المحصلة على المواد المعروضة في أسواقها.

قسم الإطار التربوي في المدارس الأهلية إلى ثلاثة أصناف: معلمون مرسومون، معلمون مساعدون، وممرنون. رتب المعلمون المرسومون في خمس درجات والمعلمون المساعدون في أربع درجات⁽¹²⁴⁾ حددت سنتين كحد أدنى للأقدمية في كل درجة ويمكن أن تتم الترقية بشكل استثنائي باقتراح من مفتش الأكاديمية بعد استشارة مفتش التعليم الابتدائي

¹²²: انظر أعلاه.

¹²³: ن. م. المواد 13-16.

¹²⁴: سلم الأجر حدد كما يلي:

العدد	المعلمون المرسومون	الراتب	المعلمات المرسمات	الراتب	المعلمون المساعدون	الراتب
	الدرجة الأولى	2500 ف	الدرجة الأولى	2000 ف	الدرجة الأولى	1500 ف
	الدرجة الثانية	2200 ف	الدرجة الثانية	1800 ف	الدرجة الثانية	1400 ف
	الدرجة الثالثة	1900 ف	الدرجة الثالثة	1700 ف	الدرجة الثالثة	1300 ف
	الدرجة الرابعة	1700 ف	الدرجة الرابعة	1600 ف	الدرجة الرابعة	1200 ف
	الدرجة الخامسة	1500 ف	الدرجة الخامسة	1500 ف		

للمقاطعة. كما خصصت منح تحفيزية تصرف لمديري المدارس الرئيسية وللمعلمين
المساعدين المشرفين على مدارس الطور الأول الابتدائي.

يلاحظ عدم المساواة في الأجور. بين المعلمين المرسمين والمعلمات المرسمات
وتثبيت مبدأ المساواة في المرتبات بين المعلمين المساعدين والمعلمات المساعدات فرنسيين
وأهالي. بالنسبة للممرنين الذين يشترط أن يكونوا حاملين للشهادة الابتدائية فهم يتقاضون
تعويضاً بمبلغ ثمانمائة فرنك قابل للزيادة بعد كل سنة إلى أن يصل إلى مبلغ ألف ومائتي
فرنك كحد أقصى غير خاضع للاقتطاع المعاشي وهو ما يحرمهم من منحة التقاعد. كما
ألغيت منحة الفرنك الواحد في كل شهر عن كل طفل مواظب الحضور في المدرسة والتي
كانت تصرف لهذا الصنف من المعلمين في الماضي.

بالنسبة لتفتيش التعليم الأهلي فقد تعددت أطرافه؛ المفتشون العامون للتعليم العام،
رئيس ومفتشي الأكاديمية، مفتشي التعليم الابتدائي الأهلي ومدوبيهم، رئيس البلدية، الحاكم
في البلدية المختلطة وقائد الملحقة (العسكرية) في البلديات الأهلية.

يلاحظ بهذا الصدد أن إقحام أطراف أخرى من غير مفتشي التعليم يعود إلى
انشغالات أخرى غير التربوية⁽¹²⁵⁾. رتب مفتشو التربية في خمس درجات كما تم تحديد
الشروط المطلوب توفرها للتعيين في هذا الإطار والتي في مقدمتها كونهم من جنسية فرنسية
حيث يتمتعون بمرتبات مفضلة مقارنة بالأصناف الأخرى من موظفي التعليم، وكذلك الشأن
بالنسبة لمندوبي التفتيش⁽¹²⁶⁾.

سبقت الإشارة بأن هناك لجنة تشكلت في قسنطينة تحت إشراف مفتش الأكاديمية
لوضع برنامج خاص للمدرسة الأهلية، والذي تم إقراره والمصادقة عليه في سنة 1890،
فالطور التحضيري يشتمل على المواد التالية. التلغظ (Langage) وهي الحصة التي يتم
تمرين التلميذ على النطق السليم لمسميات الأشياء بالفرنسية واستيعاب مدلولاتها، النحو،
الجغرافيا، الحساب، الرسم والأشغال اليدوية. والطور الإبتدائي الأول على التمارين في اللغة
الفرنسية، النحو، الأخلاق، التاريخ، الجغرافيا، الحساب، الرسم والأشغال اليدوية. أما الطور

¹²⁵ : ن. م. المادة 57.

¹²⁶ : يتقاضى مندوبو التفتيش مرتباً بمبلغ 3000 فرنك والمفتشون مرتبات متدرجة من 3500 فرنك لمفتش الدرجة الخامسة إلى 5500 فرنك
لمفتش الدرجة الأولى.

المتوسط الذي يهبط التلميذ لامتحان الشهادة الابتدائية فيتضمن دروسا في اللغة والنحو، الأخلاق، التاريخ، الجغرافيا، التربية المدنية، الحساب، الأشياء، مبادئ في الهندسة، الرسم والأشغال اليدوية⁽¹²⁷⁾.

رغم ما ينص عليه المرسوم بكون مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الأهالي، فإن الواقع العملي يثبت عكس ذلك. فهذه المدارس هي شبه مغلقة أمام هؤلاء الأطفال، لأن القبول فيها يخضع لرأي لجنة التعليم الموجودة على مستوى كل بلدية والمشكلة في البلديات التامة من المستوطنين أساسا. فهؤلاء يرفضون فكرة اختلاط أبنائهم بالأطفال الأهالي ويعارضونها بشدة. إلى جانب الشروط الشبه تعجيزية التي تنص عليها اللوائح الداخلية للمدرسة كحسن الهدام والمظهر الخارجي المقبول للطفل وشرط التلقيح إلى جانب المثابرة. وهي متطلبات تفوق إمكانية الأغلبية الساحقة من الأسر الجزائرية في المدن وشبه مستحيلة في قرى المستوطنين في الريف والبادية. فهؤلاء كانوا يمنعون الأهالي الساكنين حول قراهم من بناء بيوتهم بالحجر وتسقيفها بالقرميد بل يجبرونهم على إقامة مأويهم بالطوب الطيني وتسقيفها بالقش المختلط بالطين. كيف يمكن لطفل يسكن مع أسرته في قوري(كوخ من الطين) أن يتوفر على حسن الهدام ومظهر خارجي مقبول. يضاف إلى هذه العوائق، عقبة أخرى أقامها المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1887، عندما ينص في إحدى موادها على عدم قبول أي طفل استوفى السن السابعة من عمره. وحتى في حالة استيفاء الطفل لكل الشروط وتخطيه لكل العقبات فإن وجوده وسط محيط عنصري⁽¹²⁸⁾. معلمون من أبناء الفلاحين

¹²⁷ : Bulletin de l'Enseignement des indégenes Année 1893.

نماذج عن محتوى الدروس في المرحلة التحضيرية: فدرس الجغرافيا مثلا يتناول أنواع المجاري المائية وأنواع البحار وتضاريس سطح الأرض إلخ. في الحساب: التدريب على العمليات الحسابية الأربعة من 1 إلى 20. الرسم: التعريف بالأشكال الهندسية البسيطة مثل المربع، المستطيل المثلث. بالنسبة للطور الابتدائي الأول: تمارين في اللغة: التعريف بالفعلين المساعدتين: Avoir و Etre وتصريفهما، الحروف الملحقة بالأسماء عند استعمالها في صيغة الجمع، في مادة الأخلاق: يتم التركيز على الجوانب الإيجابية في السلوك مثل: الجد، الوفاء، الإخلاص في العمل، وتقبيح الجوانب السلبية مثل الكسل، النميمة إلخ. بالنسبة لمادة التاريخ يتم التركيز على إبراز الصفات الحميدة لشخصيات مختارة من التاريخ الفرنسي، كالشجاعة، الوطنية، الصدق، إلخ. أما بالنسبة للمرحلة الوسطى أي الطور الثاني من التعليم الابتدائي (Cours Moyen) في مادة اللغة يتم التدريب على المحادثة كوصف مأدبة عشاء في إحدى المناسبات العائلية في مادة النحو استعمال الضمائر وبناء أنواع الجمل مادة الأخلاق تدور حول الطاعة والانضباط ودور الأبوين في الأسرة في مادة التاريخ يتناول فيها " محمد ودينه" فتح البلاد البربرية وإسبانيا ، شارل مارنل وموقعة بواتيسي الخ. بالنسبة لمادة التربية المدنية يتم التعريف من خلالها بالمؤسسات الجزائرية: الوالي العام، المجلس الأعلى للحكومة، إلخ. مادة الجغرافيا يتم التعريف بالدول الأوروبية الكبرى الخ. في مادة الحساب ترتقي إلى مستوى أعلى من العمليات الأربعة مثل الكسور، القاعدة الثلاثية، الخ. دروس في الأشياء، الرسم، والأشكال الهندسية المركبة.

¹²⁸ : انظر Agéron ن.م. ج 1 ص 338 وما بعدها.

والمستوطنين وأطفال المدرسة من نفس الشريحة، يمكننا أن نتصور حالته النفسية وسط هذا المحيط الخانق. إن موقف المستوطنين العنصري هو الذي دفع بالإدارة إلى إنشاء أقسام خاصة بالأطفال الأهالي ملحقة بمدارس التعليم العام حيث يتم التدريس فيها وفق المقررات الخاصة بالتعليم الأهلي.

أما بخصوص إلزام كل بلدية بتوفير عدد من المدارس تكفي لاستيعاب أطفال البلدية في سن الدراسة، فهذا مجرد تلميح للنص لذر الرماد في العيون. فالمشرع نفسه لا يعتقد في إمكانية تحقيق ذلك في الواقع العملي. لأنه يستوجب تخصيص إعتمادات مالية معتبرة ورغبة حقيقية في تعليم الأهالي لدى أصحاب القرار الحقيقيين في هذا الشأن الذين هم أعضاء المجالس البلدية. وهو ما لا يتيسر. فالهيئة التشريعية نفسها، في باريس، وإدارة الاحتلال في المستعمرة لم تبد أي استعداد، وفي أي وقت من الأوقات، للإففاق بقدر الاحتياج في كل ما يتعلق بالشأن الجزائري.

ومن ناحية أخرى فالمرسوم يناقض نفسه عندما ينص أنه لا يمكن فتح مدرسة أهلية إلا إذا توفر فيها سكن مؤثث للمعلم وقطعة أرض مجاورة أو قريبة من المدرسة. فهذه المتطلبات هي من صلاحيات المجالس البلدية وموقفها من مسألة تعليم الأهالي لا يحتاج إلى التذكير. وإذا كان المرسوم حاول أن يتجاوز هذه العقبة عندما أوكل مهمة الإشراف على التعليم الأهلي للوالي العام- بتفويض من وزير التعليم- في كل ما يتعلق بفتح المدارس ونشرها إقليمياً وتوزيع الإعتمادات المالية المخصصة لها إلى جانب تعيين مؤطريها التربويين بناء على اقتراح مفتش الأكاديمية وانتزاع هذه الصلاحيات من مجالس التعليم على مستوى العمالات، لكن هذا لم يؤدي إلى إبعاد الفلاحين والمستوطنين عموماً عن شئون التعليم الأهلي. فتحويل صلاحيات هذه المجالس إلى المجلس الأعلى للحكومة أعطى لهم فرصة للتأثير أكثر على كل القرارات التي ستتخذ حول هذه المسألة وتحديد وجهتها نحو تعليم بدون علم كما سيتبين من خلال تتبع مسار التعليم الأهلي في السنوات التالية.

في المخطط الذي أعدته أكاديمية الجزائر لنشر التعليم بين الأهالي، في سنة 1892،⁽¹²⁹⁾ أعطت الأولوية لإنشاء المدارس كخطوة أولى، في كل من منطقتي القبائل

¹²⁹ : Note relative au projet de développement de l'enseignement des indigènes en Algérie.

الكبرى والصغرى "حيث السكان مستقرين في تجمعات كبيرة" وفي تسع عشرة مدينة.⁽¹³⁰⁾ حيث قدر عدد السكان بهذه الأماكن بما يزيد قليلاً عن خمسمائة وخمسين ألف نسمة وعدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة بنحو ستين ألف طفل.⁽¹³¹⁾ يتوقع مخطط الأكاديمية فتح ما بين ستين إلى ثمانين قسماً في السنة ليتم استيعاب هذا العدد فيما بين خمس عشرة إلى عشرين سنة. دون أن يعني ذلك عدم فتح المدارس في جهات أخرى من البلاد عندما تدعوا الضرورة لذلك.

من أجل هذه الغاية خصص البرلمان اعتماداً إضافياً في ميزانية التعليم الأهلي لسنة 1892-1893، بمبلغ أربعمائة ألف فرنك للإنشاءات المدرسية ومبلغ مائة وخمسين ألف فرنك للمرتبات والتعويضات الذي يمثل دعم الدولة للبلديات والذي يتراوح ما بين أربعين إلى ثمانين في المائة. فالاعتمادات الخاصة بالإنشاءات تم الالتزام به لمدة ثلاثة سنوات (92-93-94) أما الاعتماد الإضافي الخاص بالمرتبات والتعويضات فلم يثبت سوى لسنة واحدة (1893). بفضل هذا الدعم تم فتح عدد من المدارس في مدن: الجزائر، قسنطينة، وهران، وعنابة. وفي البلديات المختلطة عين الحمام وجرجرة في القبائل الكبرى والصومام، وقرقر في القبائل الصغرى. تغير الوضع في السنوات التالية عندما تمكن المستوطنون من استمالة مقرري لجنة الميزانية في البرلمان إلى جانبهم. فدعم الدولة للبلديات فيما يخص الإنشاءات سجل تراجعاً بدءاً من سنة 1895 حيث انخفض إلى مائتين وسبعة وسبعين ألف فرنك ليصل في سنة 1900 إلى مائتين وخمسة عشر ألف فرنك. أما الدعم الخاص بالمرتبات والتعويضات فلم يخضع لأية زيادة في سنتي 1894-1895، وسجل زيادة طفيفة في السنوات التالية وفي سنة 1900 لم تتجاوز هذه الزيادة مبلغ أربعة وأربعين ألف فرنك. وهو ما دفع مفتش الأكاديمية إلى القول بأنه في ظل هذا الوضع وأمام هذه الضواغط فهو لا يجرى أن يطلب من البرلمان العودة إلى تخصيص الاعتمادات التي تقرر مبدئياً في سنة

¹³⁰: وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، المدية، شرشال، مليانة، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، تيزي وزو، دلس، سطيف، بجاية، باننة، عنابة، قالمة، بسكرة. قدر عدد السكان الجزائريين في هذه المدن مجتمعة بمائة وسبعين ألف نسمة وعدد السكان الجزائريين في القطر الوطني بثلاثة ملايين وخمسمائة وسبعين ألف نسمة (1891).

¹³¹: يجب التنبيه بكون الأرقام التي توردها الإحصائيات في قطاع التعليم هي أرقام تقديرية وليست دقيقة حيث يلاحظ التضارب فيما بينها رغم كون مصادرها رسمية.

1892 وإنما يلتبس منه فقط أن يسجل في ميزانيات السنوات القادمة اعتمادات تسمح بفتح ثلاثين قسما وتوظيف ثلاثين معلما في السنة. وهو ما يمثل تكلفة إجمالية بمبلغ ثلاثمائة وستين ألف فرنك حيث سيكون دعم الدولة بنسبة خمسة وسبعين في المائة والباقي على عاتق البلديات.⁽¹³²⁾

إن الضغط على التعليم الأهلي حتى في شكله الأولي لم يتوقف عند تقليص الإنشاءات المدرسية وتأطيرها بل تعداه إلى المحتوى كذلك. فالوجهة "العملية" التي اصطبغ بها عندما أفرغ وبصفة شبه كلية من التوجه والإعداد للتعليم ما بعد الابتدائي لم يعد كافيا في نظر إدارة الإحتلال. فمجرد تعيينه خلفا لجول كاميون على رأس الولاية العامة، قام الوالي العام الجديد، ليبين، بمكاتبة وزير التعليم، رامبو، ليطلب منه مراجعة منهاج التعليم المعتمد في المدارس الأهلية في اتجاه "تقليص طموحاته" المعرفية وتوجيهه أكثر وجهة "عملية". أعطيت التعليمات في الحين لمفتش الأكاديمية لإعداد برنامج جديد في هذا الاتجاه. عند منتصف سنة 1898 أصدرت أكاديمية الجزائر كراسة تتضمن البرنامج الجديد للتعليم الأهلي.⁽¹³³⁾

جاء في مقدمة هذا البرنامج أن الغاية من وضعه هو إعداد الأهالي لأن يكونوا "رجالا ذوي أخلاق حميدة متفحّين ومتبصرين مستعدين للاقتراب منا بواسطة استعمال لغتنا. يدركون مدى التقدم الذي سيحصلون عليه لتحسين أحوالهم المعاشية، ونظافتهم وطرقهم في الزراعة والصناعة وفي معاملاتهم التجارية". فالطفل الأهلي المكون في هذه المدارس يتهيأ لتحسين أوضاع أهله، فلن يكون مدفوعا للبحث عن وضع آخر. فاهتماماته ستكون موجهة نحو النشاط الزراعي وليس نحو الوظيفة العمومية. "فالذين من بينهم، في حالات استثنائية، يتوجهون نحو المعاهد والثانويات ودروس المعلمين يفعلون ذلك بتوجيه من أهلهم وليس نتيجة للإعداد الذي تلقوه في المدرسة".

توصي توجيهات منهاج التعليم الأهلي الجديد، المعلمين على التركيز في دروسهم لتلقين التلاميذ والترسيخ في ذاكرتهم فكرة "وجوب الإقتداء بأبائهم في الاشتغال بالزراعة فقط دون الاهتمام بالنشاطات الأخرى" وتلفت انتباههم من جهة أخرى بكون البرنامج هو مجرد

¹³² : Jeanmaire O. P. C. PP 23-24.

¹³³ : Académie d'Alger, plan d'étude des programmes de l'Enseignement primaire des indigènes d'Algérie. Alger 1898.

هيكل فقط. فالمعلم هو الذي يبث فيه الروح "قبوطيتهم سوف لن يذخروا جهدا للعمل من أجل تجميل صورة فرنسا التي يعملون من أجلها، في أعين التلاميذ".

إستعرض البرنامج مقررات الأطوار الثلاثة مادة مادة موضحا الهدف المتوحي من تثبيتها في المقرر وتوجيهات عامة في كيفية تلقينها وتبليغها للتلاميذ.⁽¹³⁴⁾ فمادة اللغة الفرنسية مثلا ليس الغاية منها التحكم فيها، في بلاغتها وأسلوبها وإنما يجب التركيز "على اللغة الدارجة، لغة المعاملات والتي لا تحتاج إلا لزيد قليل من المعارف الأولية عنها". كما خصص البرنامج حيزا كبيرا لمادة الأخلاق "إذ لا يكفي تعليم الأهالي بل يجب تهذيبهم". إن المقصود من وراء الإشارة إلى هذه المادة هو التذكير بالنظرة التي كانت لدى الفلاحين والمستوطنين الفرنسيين والأوربيين الذين استقدموا إلى الجزائر من مختلف مناطق غرب أوروبا ووسطها ومن الشرائح الاجتماعية المحققة في بلدانهم، عن الجزائريين. فهؤلاء يعتبرون سكان البلاد الأصليين بكونهم بدائيين لا يعرفون شيئا عن الحضارة منعدمي الأخلاق والمشاعر الروحية والإنسانية.

وإذا كان مظهرهم الخارجي يعبر عن حالة البؤس الشديد التي هم عليها، فذلك يعود إلى نكبة الاستعمار الاستيطاني التي أصيبوا بها والتي نزلت بهم إلى الدرك الأسفل من البؤس والفاقة والاحتياج الشديد. أما السمو الروحي لدى المجتمعين المتجاورين والمتتافرين فلا مجال للمقارنة بين السمو الروحي لدى المجتمع الأهلي والسقوط المادي لدى المجتمع الغازي.

أولى البرنامج عناية خاصة لمادتي التاريخ والجغرافيا وكيفية تلقينها للتلاميذ لخدمة فرنسا وترسيخ مكانتها في قلوب الأهالي. أثناء الإعداد لهذا البرنامج، صدر مقال في نشرة التعليم الخاص بالأهالي تحت عنوان "تأملات حول كيفية تلقين مادتي التاريخ والجغرافيا لأطفال الأهالي".⁽¹³⁵⁾

¹³⁴: يشتمل برنامج التعليم الأهلي الجديد على المواد التالية:

- اللغة الفرنسية، الحساب والنظام المترى، الرسم، الأخلاق، المعارف الدارجة الأولية في التربية الصحية، الاقتصاد المنزلي، بعض القوانين الطبيعية، والتشريعات الخاصة بالأهالي، - الزراعة، الأعمال اليدوية، فكرة عامة عن فرنسا وعن الجزائر - يدخل فيها التاريخ والجغرافيا وتربية مدنية تتضمن معلومات عن التنظيم الإداري والمؤسسات الجزائرية. كما تم إعادة تنظيم إمتحان الشهادة الابتدائية الأهلية للتوائم مع البرنامج الجديد. حيث أصبح يتضمن امتحان كتابي في اللغة والحساب وامتحان شفوي في القراءة وأسئلة مبسطة حول الموضوعات المدرجة في مادة المعارف الدارجة. حول تنظيم امتحان الشهادة الابتدائية الأهلية وفق البرنامج الجديد، انظر:

Bull. Enseignement indigène n° 72 Avril 1899.

¹³⁵: Saint-Calbre, quelques réflexions, sur l'Enseignement de l'histoire et de la géographie a donner aux indigènes.

ينطلق صاحب المقال، وهو مدرس بالمدرسة الإسلامية بقسنطينة، من مبدأ كون التاريخ والجغرافيا هي مدرسة للوطنية، ولكن في المدرسة الأهلية يجب أن يكون لهما هدفا آخر. هو تكوين المعجبين بفرنسا والمتعلقين بها وأصدقاء مخلصون لها فخورين بحمايتها ومستعدين لخدمتها. فتدريس التاريخ في المدارس الأهلية يجب أن لا يكون على غرار ما يدرس في المدارس الفرنسية. ذلك أن تدريس التاريخ للأطفال الفرنسيين هو إطلاعهم على ماضيهم: أمجاد ومحن، نجاحا وإخفاقا. فهذا التاريخ ليس هو المطلوب في المدارس الأهلية. هناك وقائع وأحداث يجب على الفرنسيين أن يعرفوها ولكنها ليست مطلوبة بالنسبة للأهالي. فالمطلوب من هاتين المادتين (التاريخ والجغرافيا) أن تقدم لأطفال الأهالي بشكل يجعل فرنسا "محبوبة من طرف العرب، فخورين بحمايتها لهم. لأنها حماية تضيفها عليهم، أكبر دولة وأغنى دولة وأكثرها تحضرا وكرما وإنسانية" يجب التوضيح للتلاميذ بأن كبر الدولة وعظمتها ليست فقط بسعة مساحتها وعدد سكانها ولكنها أيضا، وبالأخص بذكاء أبنائها ووطنيتهم وقوة إرادتهم. يجب عدم التردد لحظة في القول بأن أكبر قارة في العالم ليست آسيا ولا أمريكا ولكنها أوروبا. وأكبر مدينة في العالم ليست لندن أو بيكين وإنما هي باريس. ولمن يعارض ويقول أن هذا يصب في الشوفينية "أرد بأنه يجب على الفرنسي أن لا يتردد في مدح بلده عندما يطلب منه خدمتها وخاصة إذا كانت مهمته العمل على جذب القلوب إليها. فلا مجال هنا لوازع مغشوش ولا لتواضع في غير محله لأنه في هذا المجال هو بمثابة جريمة في حق الوطن". يوصي كاتب المقال، المعلمين، بأن يطعموا دروسهم في التاريخ والجغرافيا، حول عظمة فرنسا، ومكانتها المرموقة بين دول العالم بأقوال بعض الأعلام البارزين مثل: الكاتب ورجل الدولة، قيزو -Guizot- الذي قال: «لا توجد فكرة قوية عبرت العالم ولا مبدأ حضاري كبير إلا وقد مر بفرنسا» أو قول آخر «ففي كل رقعة من الأرض نمت فيها فكرة كبيرة إلا وكتاب فرنسي كان قد بذرها». أو الزعم بأن "كل رجل متحضر إلا وله وطنان وطنه وفرنسا".

هذه النرجسية الطاغية التي عبر عنها هذا الكاتب من خلال نظرتة لكيفية تلقين مادتي التاريخ والجغرافيا لأطفال الأهالي عبر عنها البرنامج الخاص بالتعليم الأهلي تحت عنوان "مبادئ أولية حول فرنسا والجزائر"، مبينا بكيفية لبقة ومهذبة عندما أعلن أن: ليس

الغرض من تدريس التاريخ متابعة سير الأحداث في مختلف العصور عبر الزمن وإنما «أردنا أن نبرز من خلاله حالة سكان الجزائر وفرنسا من خلال بعض المراحل الهامة من تاريخيهما لاستيعاب التطور الذي حصل والتقدم الحضاري الذي تحقق وانتشار الأفكار حول العدالة والإنسانية وكذلك من أجل إدراك قيمة الدور الخير الذي تقوم به فرنسا في الجزائر». بالنظر إلا ما سيتعرض له التعليم الأهلي من تضيق وتشويه في السنوات القادمة، عندما أصبح المستوطنون هم المتحكمون في ميزانية المستعمرة بواسطة المندوبيات المالية التي تتشكل أساسا من ممثليهم، فإنه يمكن القول بأن مسألة تعليم الأهالي لم تحض باهتمام من طرف إدارة الإحتلال في عهد الجمهورية الثالثة، كالذي أبدته خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر. فمن 11347 تلميذ في سنة 1891 قفز العدد إلى 24128 تلميذا وطالبا في مختلف مستويات التعليم: 23188 تلميذ في التعليم الابتدائي من بينهم 1446 تلميذة و 689 طفلا وطفلة في مدارس الحضانة، خمسة تلاميذ فقط في التعليم الابتدائي العالي الذي يعد لشهادة التأهل للتعليم الابتدائي و 39 طالبا في ملحقة مدرسة تكوين المعلمين، ببوزريعة، ضاحية العاصمة. و 188 طالبا في المدارس الإسلامية الثلاثة و 86 طالبا في التعليم الثانوي، وطالبين فقط في التعليم العالي، الحقوق والطب.⁽¹³⁶⁾

مع التحفظ حول بعض هذه الأرقام خاصة تلك التي تتعلق بالأطفال المسجلين في دور الحضانة والأقسام الملحقة بالمدارس الفرنسية (2507 تلميذ) فإن ما تحقق خلال هذه العشرية يعتبر حالة استثنائية لن تتكرر على طول امتداد عهد الجمهورية الثالثة: نفس الملاحظة تنطبق على الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الأهلي خلال هذه العشرية. فمن مبلغ لا يتجاوز 435000 فرنك قبل سنة 1891، ارتفعت الإعتمادات المخصصة للتعليم الأهلي خلال السنوات التالية لتصل في عام 1900 إلى 1.322.850 فرنكا.⁽¹³⁷⁾

يجب الإشارة إلا أن عدد المدارس التي تؤهل التلاميذ للترشح لنيل الشهادة الابتدائية كان لا يتجاوز 38 مدرسة في العمالات الثلاثة من مجموع المدارس التي بلغ عددها عند نهاية القرن 221 مدرسة منها 96 مدرسة خاصة بالطور الأول للتعليم الإبتدائي و 38 مدرسة تحضيرية من قسم واحد وأربعة مدارس للحضانة، ثلاثة منها في مدينة الجزائر وواحدة في

¹³⁶ : Jeanmaire Rapp. O. p. c. P 3.

¹³⁷ : بلغت الاعتمادات المخصصة للمدارس الفرنسية 5.081.000 فرنك لنفس السنة ن. م. ص 5.

قسنطينة. أما في مناطق الحكم العسكري التي أصبحت، بعد سنة 1902 أقاليم عسكرية، فأغلب المدارس الموجودة بها هي مدارس تحضيرية وإلى جانبها عدد قليل من مدارس الطور الأول في المراكز الإدارية لهذه الأقاليم.

3-المدارس الإسلامية الثلاثة بعد سنة 1876:

سبقت الإشارة بكون قرار 16 فبراير 1876، كان قد انتزع الإشراف المباشر على المدارس الثلاثة من السلطة العسكرية الممثلة في قادة الفرق في العمالات الثلاثة وتحويلها للوالي العام، مبقيا لها في نفس الوقت حق الرقابة السياسية والإدارية عليها. في 21 فبراير 1882 صدر قرار جديد يمنع كل الصلاحيات لعمال العمالات تحت إشراف الوالي العام، منها بذلك تدخل السلطة العسكرية في شئون هذه المدارس تحت أي شكل من الأشكال. في السنة التالية (جويلية 1883) استكمل هذا الإجراء بإسناد الإشراف المباشر على هذه المدارس لمفتش الأكاديمية وهو الإجراء الذي أصبح على هذه المؤسسات صفة كونها تعليمية.

في إطار مشروع إصلاح هذه المدارس، الذي قدمه مفتش الأكاديمية، للمجلس الأعلى للحكومة اقترح أن يسند الإشراف المباشر عليها لمدير المدرسة العليا للحقوق. وهو المشروع الذي لم يحض بموافقة هذه الهيئة إلا في بعض أجزائه التفصيلية، فقط. إن العنوان الذي تدرج تحته هذه المؤسسات الثلاثة: "التعليم العالي الإسلامي" في الوثائق الرسمية لا يعكس في الحقيقة محتوى البرنامج الذي تتضمنه مقرراتها. فهي لا تتعدى المستوى الابتدائي بالنسبة للمواد التي تدرس بالفرنسية كما شرح ذلك بالتفصيل مقرر لجنة مجلس الشيوخ، كومب، في التقرير الطويل الهام حول التعليم العالي الإسلامي الذي قدم لمجلس الشيوخ في شهر فبراير 1894،⁽¹³⁸⁾ يدعم هذا التقييم رأي محمد بن رحال الذي يعتبر مضمون مقررات هذه المدارس بكونها مجرد خطوة أولى على طريق التعليم الإسلامي المتطور. إن صفة كونها شبه جامعية لا تعكسها التعديلات التي أدخلت في شهر أكتوبر 1884 على شروط القبول ومناهج الدراسة. وفي شهر ماي 1886 صدر قرار يلغي هذه الصفة. فلم تعد ملحقة بالمدرسة العليا للحقوق لتعود إلى نفس الوضع الذي كانت عليه قبل سنة 1884.

¹³⁸ : Combes, Rapport sur L'enseignement supérieur musulman Les Medersa. irr Documents parlementaires, 2 février 1894.

في المسعى الهادف إلى رفع مستوى التكوين بها، تم تحديد سني القبول الأدنى والأقصى ما بين 17 إلى 25 سنة. كما تم التشديد في شروط القبول حيث يخضع المترشح الغير حامل للشهادة الابتدائية للامتحانين: امتحان المشاركة في المسابقة، و امتحان القبول.⁽¹³⁹⁾ كل مرشح عليه أن يقدم طلبا للإدارة متبوعا بشهادة الميلاد أو شهادة الشهرة إلى جانب شهادة حسن السيرة والسلوك تصدرها السلطة المحلية مدنية أو عسكرية.

يشتمل المنهاج الدراسي كما تم تحديده في القرار الصادر في أول أكتوبر 1884 على المواد التالية: الفقه، النحو، الأدب العربي، اللغة الفرنسية، الحساب، التاريخ والجغرافيا إلى جانب هذا فإن الطلبة ملزمون بحضور الدروس المسائية، المخصصة للكبار، في اللغة الفرنسية. والذين من بينهم يتقنونها، عليهم حضور دروس الفقه الإسلامي المبرمجة في المدرسة العليا للحقوق ودروس اللغة العربية والآداب في المدرسة العليا للآداب.⁽¹⁴⁰⁾

في عرضه للمواد المقررة استخلص مقرر لجنة مجلس الشيوخ نتيجة كون مستوى مضمون هذا البرنامج في مختلف المواد، لا يتجاوز المستوى الابتدائي. استند في استنتاجه للمواد التي تدرس بالفرنسية على المقارنة بين عناوين الدروس ومحتواها في المدرسة الابتدائية الفرنسية ومضمون نفس الدروس في المدارس الإسلامية الثلاثة. أما بالنسبة للمواد التي تدرس بالعربية فقد ارتكز في استنتاجه على كون مستوى الأعداد للطلبة لا يسمح للمدرس بالتعمق في دروس البرنامج. رغم كون الكتب المعتمدة في النحو مثلا: الأجرومية والألفية. التي تتماشى مع مستوى التعليم المتوسط والعالي. وبالتالي فالمدرس مضطر إلى الاكتفاء بعرض مبادئ أولية عن كل مسألة وبشكل مبسط للغاية. أما بالنسبة لمادتي التاريخ والجغرافيا فقد ضبظتا في نفس المستوى وبفلس التوجيه الذي تم وضعه بالنسبة لمدارس التعليم العام الأهلية.⁽¹⁴¹⁾ في سنة 1887 تم إثراء مقررات البرنامج بإضافة دروس تحت تسمية "مبادئ أولية في العلوم والتربية الأخلاقية والمدنية" دروس مشتتة حول المواد المختلفة دون رابطة فيما بينها. منها ما يتصل بالعلوم والتي تسمى في المستوى الابتدائي بالأشياء

¹³⁹: يجري امتحان المشاركة في المسابقة في مادة اللغة العربية: إملاء وإنشاء، في مادة الحساب كتابيا، و امتحان شفاهي في اللغة الفرنسية. أما امتحان القبول فهو حول نفس هذه المواد ولكن بتشديد أكثر في مادة اللغة العربية حيث يطلب تعريب النص المملى.

¹⁴⁰: هذه المدارس العليا سوف تتحول إلى كليات عند إنشاء جامعة الجزائر التي فتحت أبوابها في سنة 1910.

¹⁴¹: انظر أعلاه.

والفيزياء والكيمياء، الاقتصاد، الزراعة، التربية الصحية، والأخلاق والتي يتم تناولها بشكل أولي مبسط للغاية.

منذ سنة 1884 انتزعت إدارة المدارس الإسلامية من أيدي الجزائريين لتوكل للفرنسيين وحدهم. فالإطار التربوي لمجموع هذه المدارس يتكون من ثلاث مديرين وخمسة عشر أستاذا ومعيدين اثنين إلى جانب وقاف (حارس) لكل مدرسة.⁽¹⁴²⁾ يجب الإشارة إلى كون الإطار الفرنسي لهم وظائفهم الرئيسية فهم مجرد ملحقين بالمدارس الإسلامية وبالتالي فلا يتقاضون مرتبات من المدرسة وإنما تصرف لهم علاوة يتراوح مبلغها ما بين 300 إلى 1700 فرنك. أما الإطار الجزائري فقد حددت مرتباتهم في القرار الصادر في سنة 1876⁽¹⁴³⁾ التي لم تشهد أية زيادة حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن حيث زادت مرتبات بعض منهم بمائة فرنك وللأساتذة مديري المدارس الثلاثة من الفرنسيين بمائتي فرنك.⁽¹⁴⁴⁾ كان لإلغاء حق السكن والمنحة اليومية التي كانت تصرف للتلاميذ -60 سنتيما في كل من مدرستي الجزائر وقسنطينة و80 سنتيما في مدرسة تلمسان- أثره السلبي المتمثل في عدم الإقبال على التسجيل في هذه المدارس. يضاف إلى هذا نقص عدد الوظائف التي يوفرها القضاء الإسلامي من جراء تقليص صلاحياته بمراسيم متعاقبة والتي آخرها مرسوم 17 غشت 1889 عندما خفضت عدد المحاكم إلى 144 محكمة في عموم القطر من بينها 26 ملحقة.⁽¹⁴⁵⁾ كما يجب الإشارة إلى أن هناك نوع من المقاطعة لهذه المدارس التي تعتبر بكونها ليس لها من الإسلام سوى الاسم. وبالفعل فإن القضاة وأعوان القضاء خريجي هذه

¹⁴²: المؤهلات العلمية لهذا الإطار هي الآتي: مدير مدرسة الجزائر الذي يدير في نفس الوقت مدرسة ابتدائية يحمل شهادة التأهيل العليا (B. C. S.) مدير مدرسة تلمسان يحمل نفس المؤهل وشهادة عليا في اللغة العربية ومدير مدرسة قسنطينة مترجم عسكري من الدرجة الأولى إلى جانب بكالوريا في الآداب وشهادة في اللغة العربية وأخرى في "القبائلية" بالنسبة للمدرسين الفرنسيين الخمسة، أحدهم يحمل شهادة التأهيل العليا وشهادة التأهيل البيداغوجي BSP et CAP وهو مدرس مساعد في مدرسة ابتدائية والآخر يحمل شهادة التأهيل الابتدائية (B,E) مدرس مساعد في مدرسة ابتدائية والثالث يحمل شهادة البكالوريا في الآداب وأستاذ النحو في معهد تلمسان والرابع يحمل شهادة الليسانس في الرياضيات وأستاذ الرياضيات في معهد تلمسان والخامس يحمل شهادة البكالوريا في الآداب ولسانيس في الحقوق إلى جانب الشهادة العليا في التشريع الجزائري.

المدرسون الجزائريون، أحدهم كان يشغل وظيفة إمام في المسجد الكبير بمدينة الجزائر والآخر موظف في نفس المسجد، الثالث يحمل شهادة في "القانون الإداري والأعراف المحلية" والرابع يحمل شهادة التأهيل للتعليم الابتدائي وشهادة التأهيل في اللغة العربية الخامس يشغل وظيفة الخوجة في عمالة قسنطينة والأربعة الآخرون لا يحملون شهادة ولكن يتمتعون بشهرة كونهم من العلماء البارزين.

¹⁴³: انظر أعلاه.

¹⁴⁴: Combes, Rapp...Medersa.

¹⁴⁵: عدد مؤطري هذه المحاكم هو 113 قاضيا و205 باش عادل و276 عادلا. فهؤلاء يعينون من طرف وزير العدل. أما الأعوان والمدافعون الشرعيون فيعينهم الوكيل العام لمحكمة الجزائر.

المدارس اشتهروا لدى عامة الناس بجهلهم بالشرع الإسلامي وخراب ذمهم.⁽¹⁴⁶⁾ كان عدد الطلبة المسجلين في المدارس الثلاثة 79 طالبا في سنة 1884، لينخفض عددهم في الأعوام التالية حتى سنة 1893 ليتساوى مع عدد المسجلين في هذه السنة. كما انعكست هذه التغييرات في عدم إقبال المترشحين للمشاركة في امتحان القبول. ففي سنة 1889 تقدم للامتحان 41 مترشحا فقط ليرتفع العدد بشكل محدود ليصل في عام 1892 إلى 68 مترشحا.⁽¹⁴⁷⁾

تضم المدارس الثلاثة، ثلاثة أصناف من الطلبة: الممنوحون، الغير ممنوحين والمستمعون الأحرار. فهؤلاء الأخيرين ليس لهم حق المشاركة لا في امتحان الانتقال من سنة إلى أخرى ولا في امتحان التخرج. نص قرار 16 فبراير 1876 على إلزامية الحضور للطلبة المسجلين بصفة رسمية، لكن لم يتم تطبيقه إلا في سنة 1884. وقبلها كان في إمكان الطالب التسجيل في السنة الدراسية والمشاركة في امتحان الانتقال وامتحان التخرج دون إجبارية حضور الدروس ومثابرة التردد على المدرسة من جهة أخرى عوضت المنحة اليومية التي كانت تصرف للطلبة قبل سنة 1884، بمنحة سنوية بمبلغ 300 فرنك تصرف مسبقا كل ثلاثة أشهر.⁽¹⁴⁸⁾ منهم من يستفيد من منحة كاملة ومنهم من يحصل على نصف منحة فقط حسب الحالة الإجتماعية لكل طالب إلى جانب تقدير الإدارة ونظرتها لكل حالة. مصادر هذه المنح، بعضها من الخزينة العامة والبعض الآخر على عاتق العمالات والبلديات المختلطة والأهلية. ففيما بين سنوات 1885-1887 كان مبلغ المنح المخصصة من طرف الدولة سنوياً 10.675 فرنك ومنح العمالات 7.125 فرنكاً والبلديات المختلطة والأهلية 10.695 فرنكاً. ويلاحظ بهذا الصدد أن إدارة الاحتلال حتى بهذا المبلغ الزهيد المخصص للمنح كانت تمارس نوعاً من التقطير ويشح كبير في توزيعها. ففي سنة 1892، على سبيل المثال هناك إحدى عشرة منحة خصصت لمدرسة الجزائر منها خمس منح كاملة فقط والباقي نصفية. وخصص لمدرسة تلمسان ثماني عشرة منحة كلها نصفية. ولمدرسة

¹⁴⁶: انظر عينة من هذا الموقف في ج. قنان نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر. الجزائر 1993 النص رقم 51.

¹⁴⁷: Combes Rapp ... Les Medersas P. 53. Note marginale

¹⁴⁸: أوائل أكتوبر، أوائل جانفي، أوائل أفريل، وأوائل جويلية.

قسنطينة ثلاث عشرة منحة منها ثمانية نصفية. فالمبلغ الإجمالي المخصص للمنتج من مختلف مصادرها وصل إلى 19280 فرنكا. (149)

لإعطاء صورة عن تكلفة ما يسمى "بالدراسات الإسلامية العليا" أنه في سنة 1893، أي عشية صدور مرسوم جديد ينظم هذه المدارس أن مصاريف التسيير بلغت 31850 فرنكاً ومنح الدولة 7800 فرنك وبالتالي فإن التكلفة التي تحملتها الخزينة وصلت إلى مبلغ 38850 فرنكا، وإن مساهمات العمالات الثلاثة والبلديات المختلطة والأهلية، في شكل منح، بلغت 17700 فرنكا وبالتالي فإن التكلفة الكلية للمدارس الثلاثة في هذه السنة كانت لا تتجاوز 51000 فرنكاً. وهو مبلغ زهيد بالمقارنة مع أية مؤسسة وظيفية في فرنسا في حجم هذه المدارس. وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه ليس هناك بلدية واحدة كاملة الصلاحيات. (150) خصصت منحة واحدة لأي طالب كان، في العمالات الثلاثة، تأكيداً لموقف ناخبها المنتسج ضد تعليم الأهالي بأية صورة يكون. (151)

أ. جدوى هذه المدارس؟ جدل فرنسي - فرنسي.

عبر المستوطنون بإصرار عن هذا الموقف في كل مناسبة تعرض فيها مسألة تعليم الأهالي على هيئاتهم التمثيلية. ففي سنة 1876 عندما قدم المفتش العام للمدارس الإسلامية، شاربونو، مشروعه ضمنه إقتراحات تهدف إلى تحسين أداء هذه المدارس وتطويرها. كما إحتد النقاش حول نفس الموضوع عندما عرض مفتش الأكاديمية بواسيير، مشروعا في هذا الاتجاه في سنة 1883. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش الذي دار حول هذه المسألة انحصر بين ممثلي المستوطنين وبين الإدارة دون مشاركة المعنيين أساسا بالموضوع وبأية صورة من الصور حتى من باب التعرف على وجهة نظرهم. (152)

دافع ممثلوا المستوطنين بشدة عن موقفهم الرامي إلى إلغاء هذه المدارس، مستندين في دعوتهم على عدد من التبريرات يسوقونها لتأكيد وجهة نظرهم: أن هذه المدارس لا فائدة منها ودون ذات جدوى فنتائجها الهزيلة تؤكد ذلك. تجنب هؤلاء التعمق في أسباب هذا الفشل. لأن ذلك سيؤدي إلى كون الإدارة هي المتسببة في هذا الإخفاق، لأنها أرادت أن

¹⁴⁹: كان عدد الطلبة المسجلين في هذه المدارس في هذه السنة 135 طالبا.

¹⁵⁰: وهي البلديات التي تسييرها المجالس المكونة من الفلاحين والمستوطنين الأوروبيين.

¹⁵¹: Combes Rapp... Les Medersa O. P. C. P27.

¹⁵²: انظر تفاصيل هذا النقاش في مداوات المجلس الأعلى للحكومة في سنوات 1883-1884-1886.

تكون مفرخة لقضاة جهلة تسلطهم على رقاب الناس ليزيدوا من بؤسهم وتعاستهم. فهذه المؤسسات هي في نظرهم تشكل بؤراً للتعصب فهي تلقن طلبتها الكره والحدق "على الرومي وتغذي في نفوسهم المشاعر الدينية وتأجيج روح الاعتزاز بجنسهم".⁽¹⁵³⁾ كما تمثل عقبة على طريق الإدماج. ففكرة الإدماج التي عارضوها بشدة ووضعوا كل العراقيل أمامها، أدرجوها هنا كمبرر من أجل إرضاء اتجاه في الهيئة التشريعية الفرنسية وكسبه إلى جانبهم. ويرون من جهة أخرى أنه ليست هناك ضرورة اجتماعية تستدعي الإبقاء عليها: فالقضاء الإسلامي ليس له أن يفتخر بالدور الذي يؤديه خريجها. فهؤلاء ليست لهم أية قيمة لا معنوية ولا أخلاقية في نظر المجتمع الأهلي. فالمؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن توفر للإدارة قضاة أكفاء ونزهاء هي المدرسة العليا للحقوق. فالقضاء الإسلامي في نظرهم هو في طريق الاختفاء من جراء تتابع المراسيم التي تقلص من صلاحياته والتي نجم عنها انخفاض عدد المحاكم الإسلامية. إلى جانب تمكين الأهالي من التقاضي أمام المحاكم الفرنسية حتى في المسائل التي تدخل في إطار صلاحيات القضاء الإسلامي. أما بخصوص الموظفين المختصين بالقيام بالشعائر الدينية فهاته لا تحتاج إلى إعداد متخصصين. فالدين الإسلامي ليس فيه تدرج سلمي كالدين المسيحي وبالتالي فليست هناك ضرورة لمثل هذه المدارس، من هذه الزاوية.

ردت الإدارة بتنفيذ المبررات التي ساقها ممثلوا المستوطنين واحداً واحداً. ذكرت في البداية أن هذه المدارس أنشئت أساساً لهدف "سياسي وحضاري". في البداية كانت الإدارة تعين في وظائف القضاء الإسلامي والشعائر الدينية خريجي الزوايا، لكن بعد فترة من الوقت تبين لها أن هؤلاء لا يسايرونها في مشاريعها وهو ما دفعها إلى إنشاء هذه المدارس. أما الادعاء بكون هذه المدارس تشكل بؤراً للتعصب والحدق على "الرومي" فهذا ليس صحيحاً. فمقررات البرنامج تم ضبطها بدقة وتم اختيارها بعناية كبيرة. فعلى سبيل المثال فالكتاب المعتمد في الفقه هو "مختصر خليل" ولكن ليس كل ما في الكتاب مدرج في البرنامج. فلا يمكن تصور إدراج مسألة الجهاد أو كل مسألة أخرى من شأنها المساس "بقيمنا ومؤسساتنا". فدور الإدارة لا يتوقف على اختيار مقررات البرنامج وإنما يتعداه إلى مراقبة محتوى الدروس

¹⁵³ : Combes, Rapp.... Les Medersa PP 31-32.

مراقبة صارمة. مذكرة من جهة أخرى أن هناك شعب من ثلاثة ملايين ونصف.⁽¹⁵⁴⁾ ينظر إلى هذه المدارس على أنها تمثل شيئاً ما عزيزاً عليه فليس من العدل استفزازه. والقول بأن ذلك "لا يهم ما دمنا نملك القوة وبالتالي فمهما كانت رغبتهم في طردنا من الجزائر فإنهم لا يستطيعون"، لكن الحكمة تقتضي التبصر وعدم التسبب في الأزمات. يجب عدم الانخداع بالاستسلام والهدوء الذي يخيم على المناطق الشمالية من البلاد، فمشاعر سكان المناطق الداخلية لا تزال مضطربة "فبقدر ما تنتسح المساحة بقدر ما تكون قوتنا ضعيفة. فما دامت هناك حاجة إلى موظفين للقضاء الإسلامي والشعائر الدينية فالحاجة إلى هذه المدارس تبقى قائمة "يجب التحفظ إزاء احتمال اختفاء القضاء الإسلامي. فهذا التصور ليس في محله على الأقل في الآجال المنظورة. وهو احتمال يبدو بعيد التحقيق كلما تعرفنا أكثر على حقيقة مشاعر الأهالي". في فترة من الوقت ظهر إعتقاد بإحتمال تحول الأهالي للنقاضي أمام المحاكم الفرنسية ومع تقديرهم للقضاء الفرنسي ونزاهة قضائهم لكنهم مع ذلك يفضلون اللجوء إلى القضاء الإسلامي رغم عدم إرتياحهم لعدل قضائهم ونزاهتهم، بسبب سرعة البت في القضايا وقلة تكلفتها وأيضاً لميلهم الطبيعي نحو ثقافتهم. يجب التخلي عن فكرة احتمال اختفاء القضاء الإسلامي "لقد دفعنا الأمور في هذا الاتجاه بقدر ما نستطيع وتبين لنا اليوم أننا ذهبنا بعيداً وبسرعة. فإذا أغلقنا هذه المدارس فمن أين نأتي بموظفي القضاء الإسلامي والشعائر الدينية. فرجال الدين هؤلاء باقون مادام الدين باق. لقد التزمنا وأعطينا وعداً باحترامه فلا نستطيع أن نتحلل من هذا العهد ونتصرف عكس ذلك، دون أن نحدث هوة عميقة بيننا وبين الأهالي. فبفضل هذه المدارس يكون بين أيدينا وتحت تصرفنا رجال الدين من صنعنا. فإذا أسقطنا هذه الورقة من أيدينا سنجد أنفسنا مضطرين إلى الالتجاء إلى غيرهم. فالحكمة تقتضي الاستعانة بمن نصنعهم بدل غيرهم".⁽¹⁵⁵⁾

أما القول بإمكان الاستعانة بخريجي الثانويات والمدرسة العليا للحقوق لشغل هذه الوظائف، فأين يوجد هؤلاء ومن أين يؤتى بهم؟ فالقلة القليلة ممن تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذين المستويين من التعليم تستكف الانخراط في سلك القضاء الإسلامي. والإدارة من جهتها تحتاط كثيراً فلا تريد فتح المجال واسعاً أمام الطلاب الأهالي للارتقاء إلى هذين

¹⁵⁴: تقدير الإدارة لعدد السكان الجزائريين عند منتصف عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر.

¹⁵⁵: عن Combes ن.م.

المستويين من التعليم. ومن جهة أخرى فالمطلعون على شئون القضاء الإسلامي والذين لا يحوم حولهم أدنى شك في ميلهم للأهالي، يشكّون في أهلية خريجي الثانويات والمدسة العليا للحقوق لشغل هذه الوظائف. فالمصلحة تقتضي الاحتفاظ بهذه المدارس لاستقبال الطلبة الأهالي بدل اضطرارهم للسفر إلى الخارج للاتحاق بالقرويين أو الزيتونة أو الأزهر - بحيث يبقون تحت النظر. كما إنه من العدل الاحتفاظ بها "فعندما استولت الحكومة على الأملاك الوقفية تعهدت بأن تصرف عائداتها على ما حبست من أجلها". من الشائع لدى الجزائريين أن الإدارة لا تدفع شيئاً عن تعليم الأهالي "فالمحراث هو الذي يدفع".⁽¹⁵⁶⁾ يقصد بذلك الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين قهراً إضافة إلى الضرائب العادية الأخرى مثل الآخرين. فمن الحق والعدل أن تعود نسبة منها للصرف على تعليم الأهالي. تغلب في النهاية رأي الإدارة، عندما إقترح المجلس الأعلى للحكومة بأغلبية كبيرة لصالح الاحتفاظ بهذه المدارس (1866).

ب. المدارس الإسلامية أمام لجنة مجلس الشيوخ:

اهتمت لجنة مجلس الشيوخ بمسألة التعليم الخاص بالأهالي. فإلى جانب التعليم الابتدائي الأهلي، وجهت أيضاً استجواباً لعدد من الشخصيات الجزائرية لاستطلاع رأيهم حول ما يسمى بالتعليم العالي الإسلامي: وضعه وكيفية تطويره. وفاها هؤلاء باقتراحاتهم واختارت من بينها المشروع الذي قدمه لها أحمد بن رحال وهو أحد عناصر النخبة الجزائرية المزوجة اللغة في هذه الفترة.⁽¹⁵⁷⁾

مهد ابن رحال لمشروعه بعدد من الاعتبارات: إن التعليم الإسلامي في الجزائر يكاد أن لا يكون له وجود إلا بشكل أولي وجد بسيط في الكتابات القرآنية والزوايا وبدائيات محتشمة في المدارس الإسلامية الثلاثة. فعندما ينظم هذا التعليم بشكل جيد سوف يستجيب لاحتياجات أساسيين من احتياجات المجتمع الدينية والقضائية إلى جانب الفوائد السياسية التي

¹⁵⁶: هذه الكلمات هي العبارة التي استعملها مدير مدرسة قسنطينة في لقاء مع مفتش الأكاديمية بواسبير أثناء إعداد هذا الأخير لمشروعه حول إصلاح المدارس (1883). وهو رأي شائع لدى الجزائريين في هذه الفترة.

¹⁵⁷: أحمد بن رحال من مواليد مدينة ندرومة سنة 1857 درس في المعهد الإمبراطوري في مدينة الجزائر ثم تحول إلى الثانوية بنفس المدينة على إثر غلق المعهد من طرف السلطات الفرنسية الجديدة في سنة 1871 ليتابع الدراسة حتى نهاية المرحلة الثانوية على ما يبدو. تقلد وظيفتي خليفة الأغا ثم قايد لينسحب من الوظيفة نهائياً سنة 1884. حول جهوده من أجل تعليم الأهالي انظر:

Djehgloul. A. M'hamed Ben Rehal et la question de l'instruction des algériens.

في مجلة التاريخ (الجزائر) العدد سنة 1977.

ستجنيتها فرنسا من وراء ذلك. فنظرة المسلم الجزائري للمتعلم بالفرنسية تشوبها الريبة مصبوغة بالازدراء عكس نظرتة للمتخرج من إحدى الجامعات الإسلامية الكبرى كالقرويين أو الزيتونة أو الأزهر، التي ملئها التقدير والتبجيل. فالمدارس القائمة حاليا تشكو من نقيصتين أساسيتين: قلة عدد الطلبة المسجلين فيها وضعف مستواهم التعليمي، وهو ما يضع المسلم الجزائري أمام خيارين أحدهما مر والآخر صعب التحقيق. فإما الأمية أو التوجه إلى الخارج لتلقي العلم. وهو وضع يولد لدى الرأي العام الجزائري اعتقادا بكون فرنسا تريد القضاء على معتقداته أو استبدال دينهم بديانات أخرى.

ومن جهة أخرى، فإن ما يلاحظ في الواقع هو أن الطلبة خريجي الجامعات الإسلامية التقليدية عندما يعودون إلى وطنهم فإنهم سرعان ما يكتسبون سمعة كبيرة ومكانة عالية لدى الناس، عكس خريجي المدارس الذين لا يحضون بأي اعتبار من طرفهم بل وأكثر من ذلك فهم يشكلون مادة للتندر بجهلهم وقلة علمهم. هذه النظرة سوف تتغير لو يتلقوا تعليما عاليا ومتطورا في الدراسات الإسلامية مدعما بتعليم فرنسي كاف. فعندما يدرك المواطنون أن خريجي المدارس لهم دراية واسعة في العلوم الإسلامية إلى جانب الثقافة الفرنسية "سيتبين لهم أن تعلم الفرنسية لا تعني أبدا القضاء على معتقداتهم. وسيزول الشك والتحفظ إزاء المدرسة الفرنسية".

يرى ابن رحال ضرورة إعادة تنظيم المدارس الإسلامية بصفة كاملة وجذرية، تكون مدة الدراسة ثلاث سنوات ثم يجرى الامتحان للانتقال إلى المدرسة العليا التي ستنشئ في العاصمة تكون مدة الدراسة فيها سنتين يتابع الطلبة خلالها بعض الدروس في المدارس العليا في الآداب، الحقوق والعلوم. تجرى الامتحانات في المواد المدروسة عند نهاية السنة الخامسة حيث يحصل الناجحون على "دبلوم في مستوى البكالوريا يفتح المجال أمام حامله لشغل كل الوظائف". يرى ابن رحال ضرورة تخصيص حيز واسع من البرنامج للعلوم الإسلامية والتشدد في الامتحان. وهو ما سيمكن خريجها من اكتساب سمعة كبيرة ومكانة عالية لدى الناس على غرار ما يتمتع به خريجي الجامعات الإسلامية التقليدية. والفضل في كل هذا سيعود إلى فرنسا.⁽¹⁵⁸⁾ قدم ابن رحال في سياق مشروعه إقتراحا لإنشاء جامعة للدراسات الإسلامية في الجزائر لم يوضح فيما إذا كان سبق له أن قدم اقتراحا حول

¹⁵⁸: انظر نص المشروع في: Documents parlementaires Février 1894.

الموضوع أم جاءت الفكرة عرضاً في سياق مشروعه حول المدارس الإسلامية. لم يجرأ على التفصيل فيه لإدراكه مدى المعارضة التي سيبيدها المحيط المؤثر، في صنع القرارات التي تخص الشؤون الجزائرية، لقبول مثل هذه الاقتراحات وإنما أطلقه لتختمر الفكرة في الأذهان مع الزمن.

عرض المشروع على أساتذة المدارس الإسلامية الثلاثة لدراسته وإبداء الرأي حوله. يبدو أن النقد الموجه للمستوى التعليمي قد أثار لديهم نوعاً من رد فعل انفعالي ضده حيث اعتبروه موجهاً ضدهم وليس للنظام الدراسي المتبع في هذه المدارس. وهو ما جعلهم يقعون في تناقض مع أنفسهم. فالنقد الذي وجهوه للمشروع أثناء عرض عناصره الأولى، سرعان ما وجدوا أنفسهم في وفاق مع ابن رحال أثناء استعراض مسألة المستوى التعليمي ومكانة خريجي هذه المدارس في المجتمع ونظرة الناس إليهم. مدير مدرسة قسنطينة من جهته، موتلنسكي، عمد إلى وضع الأمور في نصابها عندما أكد على عدم التأثير بالنقد الذي أبداه ابن رحال فهو موجه إلى نظام التعليم وليس ضد الأشخاص. رد الآخرون بأن صاحب المشروع تكلم عن شيء يجهله. فإذا كان هناك من يرسل أبناءهم إلى الخارج للدراسة أو يوظفون مدرسين خصوصيين لأبنائهم فهذا لا يعني أن مستوى التدريس متدني في هذه المدارس وإنما لأسباب دينية. وهذه الظاهرة منعدمة في وسط البلاد، وإذا كانت هناك حالات منها في الشرق أو غرب البلاد فذلك راجع لقربهما من الزيتونة أو القرويين. إلى جانب هذا، فالدراسة في هذه الجامعات التقليدية والزوايا تستغرق من ثماني إلى عشر سنوات فما يتم التحصيل عليه في هذه المدة "يدرسه طلابنا في ثلاث سنوات بفضل تفوق منهجنا. فعندنا يتلقى الطلبة تعليماً يعدهم للعيش في مجتمع متمدن أما طلاب الجامعات التقليدية والزوايا فهم يتربون في بيئة شبه مغلقة تنمي فيهم النزوع إلى العزلة وتقيد طموحاتهم. فالمجتمع لديهم لا يتسع إلى أبعد من المحيط الضيق الذي يعيشون فيه".⁽¹⁵⁹⁾ يجب أن لا يغيب على الذهن أن هذه المدارس الثلاثة هي مدارس تحضيرية لشغل وظائف محددة فغير المقبول إمكانية تحويلها إلى مدارس عليا.

أما بخصوص قلة عدد المسجلين في هذه المدارس فيمكن معالجته بعدة وسائل. جعل وظائف القضاء الإسلامي والشعائر الدينية وفقاً على خريجها فقط دون سواهم، توفير

¹⁵⁹: عن Combes ن.م.

الإقامة والمطعم للطلبة ورفع مبلغ المنحة. اختلفت الآراء حول تقديرها فيما بين 360 إلى 420 فرنك. أما بالنسبة لاختبار الأساتذة فليس هناك مشكلة بالنسبة للمواد التي يدرسها الفرنسيون. أما بالنسبة للمواد الأخرى فإن المقياس الأساسي لاختيار المؤطرين والذي يعطى على كل اعتبار هو "خدمة فرنسا والإخلاص لها" فهو أعلى من كل عنوان. فما ورد في مشروع ابن رحال من احتمال الإستعانة بأساتذة مسلمين من الخارج إذا دعت الضرورة ذلك، قد اعتبروه موضوعاً غير وارد وليس مقبولاً حتى مجرد التفكير فيه. يسجل هذا الموقف الحالة الذهنية التي عليها هؤلاء المستوطنون من الجيل الثاني والتي تقضي بضرورة عزل السكان أهل البلاد الأصليين عن محيطهم الطبيعي واعتبار الجزائر ملكاً خالصاً لهم وليس لغيرهم حقاً فيها. فهذه الذهنية تجذرت على عهد الجمهورية الثالثة وما يسميه المؤرخون الفرنسيون بقيام الإدارة المدنية في الجزائر. وقبل ذلك كان طرح مثل هذه الفكرة لم تكن مستهجنة بل بالعكس.⁽¹⁶⁰⁾ يرى أساتذة مدرسة قسنطينة من جهتهم أن مسألة التأطير لا تشكل أية عقبة فما يوجد من العلماء المشهود لهم في العمالة، يكفي لتأطير المدارس الثلاثة مجتمعة.

بخصوص مدة الدراسة فهناك اتفاق على ضرورة تمديدها، بعضهم إلى خمس سنوات والبعض الآخر يقترح ست سنوات. كما تضاربت الآراء حول بعض المواد وبعض الكتب المعتمدة. فأساتذة مدرسة تلمسان من الجزائريين طالبوا بتدريس خليل بكامله ولكن الأساتذة الفرنسيين من نفس المدرسة عارضوا هذه الفكرة. ففي رأيهم أنه لا يمكن إدراج مسائل خطيرة مثل الجهاد في المقررات وكذلك الموضوعات التي ليس لها وجود في الواقع العملي كالاسترقاق والقصاص. فالمدرسون الفرنسيون بوجه عام يعتبرون أن العلوم العربية غير الدينية كالفلك والطب وغيرها تركز على قواعد خاطئة وبالتالي فلا يمكن تدريسها إلا من زاوية حب الإطلاع كما تدرس الأساطير. كما اتفقت الآراء في المدارس الثلاثة على إعادة إدراج مادة التوحيد التي شطبت من المقررات في سنة 1863. حيث تبين لهم أنه من أسباب العزوف عن هذه المدارس وعدم الاعتبار الذي يبديه الناس لخريجها هو إلغاء تدريسها.

¹⁶⁰: في المشروع الذي أعده ليون روش بطلب من المارشال بيجو لإنشاء معهد عربي فرنسي في الجزائر أشار فيه إلى إمكانية استخدام أساتذة من الشرق. انظر أعلاه.

عارضت كل من مدرستي تلمسان وقسنطينة ومعهما مدير مدرسة الجزائر - المدرسون الجزائريون لم يبدوا رأيهم- فكرة إنشاء قسم عالي ملحق بمدرسة الجزائر وهو الاقتراح الذي تضمنه مشروع ابن رحال معتبرين أن إحداثه "يشكل خطأ سياسياً من شأنه دفع الرأي العام الإسلامي إلى النظر نحو الماضي وهو ما يشكل خطراً على أفكارنا ومبادئنا. كما أننا سنقدم بذلك خدمات للإسلام دون أن نجني أية فائدة لحضارتنا".⁽¹⁶¹⁾

إن الاتجاه العام الذي تبلور في النقاشات التي جرت في المدارس هو حصرها في إطار كونها مؤسسات تحضر لشغل وظائف محددة وليس أبعد من ذلك. وهو الرأي الذي أيده مفتش الأكاديمية من جهته مضيفاً أنه مادامت كذلك "فليس لنا أن نخشى تدعيم الدروس وتطويرها في الاتجاه الإسلامي". في حوصلته للنقاش الذي جرى اقترح برنامجاً للمواد التي سيتم توزيعها على أربع سنوات كمدة للمرحلة الأولى من الدراسة إضافة إلى اقتراح سنتين تكميليتين كقسم أعلى.

تبنّت لجنة مجلس الشيوخ هذا البرنامج. وهو كما يتبين عند تفحصه لم يدخل أي تعديل ذي شأن لمستوى التكوين في هذه المؤسسات بل ثبت ما كان موجوداً من المواد - فالفقه كان يدرس في الماضي سيدرس في المستقبل بمعزل عن الأصول وعن التفسير. كما أنه من المستغرب أن لا يدرج في مقررات التكوين في المرحلة الأولى مادة الفرائض التي هي أداة أساسية لعمل القاضي- مع إضافة مادة أصول الدين (التوحيد) إلى المقرر. أما بالنسبة للمواد التي تدرس بالفرنسية فقد أبقيت في نفس المستوى التي هي عليه أي المستوى الابتدائي. كما ركزت اللجنة في توصياتها الصفة الوظيفية لهذه المدارس، وأكدت على ضرورة احتكار التوظيف في القطاعين: القضاء الإسلامي والشعائر الدينية، على خريجي هذه المدارس دون سواهم.⁽¹⁶²⁾ كما أوصت حصر القبول فيها لحاملي الشهادة الابتدائية العليا، وإنشاء مدرسة لهذا المستوى في كل عمالة، بالنسبة للطلبة الممنوحين والنظاميين وإخضاع المسمعين الأحرار لامتحان القبول. كما أوصت بزيادة عدد الموظفين في قطاعي

¹⁶¹: البرنامج المقترح يتضمن المواد التالية: التوحيد، الفقه، اللغة النحو، البلاغة، المستوى الأولي في اللغة الفرنسية، الجغرافيا، التاريخ، الحساب،

مبادئ في القانون الفرنسي والتشريع الجزائري، مبادئ أولية في العلوم، الفيزياء، دروس في التربية الصحية، المحفوظات والخط.

¹⁶²: التعيين في هذه الوظائف يتم من طرف الوالي العام باقتراح من مفتش الأكاديمية بالنسبة للوظائف الدينية ومن رئيس محكمة الاستئناف بالجزائر للوظائف القضائية.

القضاء الإسلامي والشعائر الدينية وتحسين أجورهم. أما بالنسبة لمنح الطلبة فقد اكتفت بتثبيت المبلغ الذي هو عليه (300 فرنك) دون أن توصي بعدم تجزئتها.⁽¹⁶³⁾

ج. إعادة تنظيم المدارس الإسلامية الثلاثة.

تنفيذا لتوصيات لجنة مجلس الشيوخ حول التعليم "العالي الإسلامي"، صدر مرسوم في 23 جويلية 1895 يقضي بإعادة تنظيم هذه المؤسسات الثلاثة والذي يمثل تجسيدا لهذه التوصيات في خطوطها العريضة. لقد تم تمديد مدة التكوين لتصبح أربع سنوات بدل ثلاثة، إلى جانب التنقيص على إيجاد قسم عالي ملحق بمدرسة الجزائر وإحداث فرع بها "للغة القبائلية والقانون العرفي القبائلي". فالوالي العام هو الذي يختار التلاميذ الذين سيوجهون لهذا الفرع. القبول في المدارس أصبح وفقا على حاملي الشهادة الابتدائية العادية وليس العليا كما أوصت بذلك لجنة مجلس الشيوخ والنجاح في امتحان القبول لمن لا تزيد أعمارهم عن ثماني عشرة سنة. يمكن تسجيل غيرهم، استثناءا للحالتين بترخيص من الوالي العام. بخصوص برنامج التكوين، فقد أدخلت تعديلات طفيفة على المقررات السابقة حيث تم ضبط المواد حسب محتواها بدل كلمة "العلوم" التي كانت تدرج تحتها مختلف الموضوعات. فالبرنامج الجديد يتضمن مادة الحساب بمكوناتها الواسعة ومبادئ أولية في الهندسة، الفيزياء، والعلوم الطبيعية كما أضيفت مادة أصول الدين (التوحيد) إلى البرنامج. عند نهاية السنة الرابعة يجرى امتحان التخرج يحصل على إثره الناجحون على شهادة تسمى "شهادة الدراسات المدرسية".⁽¹⁶⁴⁾

بالنسبة لبرنامج القسم العالي هناك توجه نحو رفع المستوى بالنسبة للمواد التي تدرس بالعربية والفرنسية على السواء. فقد تم تثبيت مادة أصول الدين في هذا القسم مع كونها مدرجة ضمن مقررات المرحلة المدرسية وهو ما يدل على رغبة التوسع فيها. نفس الشيء بالنسبة لمواد اللغة العربية، الأدب والبلاغة، مع إدخال مواد جديدة: التفسير، المنطق وأصول الفقه. بالنسبة للغة الفرنسية فقد أضيف إليها مادتي تاريخ الحضارة الفرنسية ومبادئ في القانون الفرنسي والتشريع الجزائري. عند نهاية السنة الثانية من القسم العالي يجرى امتحان التخرج يحصل الناجحون على إثره على "ديبلوم الدراسات العليا المدرسية". فتح

¹⁶³ : Combes, Rapp.... Les Medersa OPC PP58-59.

¹⁶⁴: انظر المرسوم في:

المرسوم إمكانية التسجيل في السنة الثانية من القسم العالي لموظفي القضاء الإسلامي والشعائر الدينية الذين قضوا في الخدمة ثلاث سنوات.⁽¹⁶⁵⁾

طلبة المدارس الإسلامية هم على صنفين: ممنوحين والغير ممنوحين. فالقرار التنظيمي الصادر عن الوالي العام لا يشير إلى وجود صنف آخر من الطلبة وهم المستمعون الأحرار الذين كانت أبواب المدارس مفتوحة أمامهم في السابق.⁽¹⁶⁶⁾ من حق الطلبة الذين استفادوا من المنحة في المرحلة المدرسية، الاستمرار في الانتفاع بها عند التحاقهم بالقسم العالي. وإذا كان مبلغ المنحة بقي ثابتا (300 فرنك) إلا أن الإدارة هي التي تتكفل بالإقامة للطلبة ممنوحين.

هيئة التدريس تتكون من مدرسين مرسمين ومكلفين بالتدريس وهم المتعاونون من خارج المدرسة. يشترط في القائمين على تدريس المواد باللغة الفرنسية أن يكونوا من جنسية فرنسية.⁽¹⁶⁷⁾ كما تم إعادة ترتيب هيئة التدريس المرسمين، فبدل الثلاث درجات أصبحوا مرتبين في ست درجات في المرحلة المدرسية وأربع درجات لمدرسي القسم العالي.⁽¹⁶⁸⁾ لم يحدد القرار آلية الترقية من درجة إلى أخرى. تجدر الإشارة بهذا الصدد أن هناك زيادة في الأجور تتراوح ما بين 16 إلى 18 في المائة بالنسبة لهيئة التدريس وما بين 10 إلى 16 في المائة للواقفين. وهي أول زيادة في المرتبات لموظفي المدارس منذ سنة 1876. فالمائة فرنك التي زيدت في سنة 1888 كانت كعلاوة استفاد منها بعض المدرسين وليس كلهم. بالنسبة لمديري المدارس فقد زيدت العلاوات التي كانت تصرف لهم، على اعتبار كونهم مرسمين في قطاعات أخرى، بمبلغ خمسمائة فرنك لكل من مديري مدرسة قسنطينة وتلمسان وألف فرنك لمدير مدرسة الجزائر لكون القسم العالي تحت إشرافه. تم إعادة إحياء وظيفة المفتش العام للمدارس الإسلامية، والتي أهملت منذ سنة 1876؛ مهمته القيام بزيارة تفتيشية للمدارس مرة في السنة ومراقبة كل ما يتصل بها بما فيها أداء المدرسين وتقديم رأي تقييمي عن كل واحد

¹⁶⁵: المادة 12 من المرسوم.

¹⁶⁶: قرار إعادة تنظيم الدراسة في المدارس الإسلامية مؤرخ في 1 غشت 1895.

¹⁶⁷: ن. م. المادة 4.

¹⁶⁸: مرتبات مدرسي المدارس تتراوح ما بين 1500 فرنك للدرجة السادسة و 3000 فرنك للدرجة الأولى. ومدرسي القسم العالي ما بين 2500 فرنك إلى 4000 فرنك والواقفون (الحراس) ما بين 900 إلى 1200 فرنك.

منهم وكلّ اقتراح يتصل بشئون المدارس من أجل توفير أحسن الظروف للقيام بالوظيفة التي أنشئت من أجلها.

في النقاشات التي جرت في المدارس حول مشروع ابن رحال تم تأكيد الصفة الوظيفية للمدارس الإسلامية وهو الرأي الذي دعمه مفتش الأكاديمية وتبنته لجنة مجلس الشيوخ. وهو ما تم تثبيته بالفعل في القرار الذي أصدره الوالي العام حول الوظائف المتاحة لخريجي المدارس الإسلامية وخريجي القسم العالي من مدرسة الجزائر.⁽¹⁶⁹⁾ فالإعتبار الذي سيق لتبرير حصر الوظائف لخريجي هذه المدارس في قطاعي القضاء الإسلامي والشعائر الدينية دون سواهما، هو كون هذه المدارس غير مؤهلة لتوفير الإطارات الكفوة لشغل الوظائف العامة خارج هذين القطاعين.⁽¹⁷⁰⁾

فحاملي شهادة الدراسات المدرسية يعينون في مناطق الحكم المدني في الوظائف التالية: عون، حزاب، مؤذن، معلم في مدرسة ابتدائية أهلية، وكيل، خوجة، عادل، دلال القاضي.

وحاملي دبلوم الدراسات العليا المدرسية في وظائف: القاضي، باش عادل، إمام، مفتي، مدرس في المدارس الإسلامية (الثلاثة) أو في المساجد، أما في مناطق الحكم العسكري فحاملوا شهادة الدراسات المدرسية يمكن تعيينهم في الوظائف التي يشغلها حملة دبلوم الدراسات العليا المدرسية، كما نص القرار على فترة انتقالية تستمر حتى شهر جانفي 1898 والتي يمكن خلالها تعيين أشخاص من غير حاملي الشهادتين المذكورتين في هذه الوظائف.

يبدو أن هناك عزوف عن التسجيل في هذه المدارس بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت عليها وتثبيت مادة أصول الدين (التوحيد) في مقرراتها،⁽¹⁷¹⁾ وهو ما دفع بالوالي العام إلى إصدار مقرر بعث به لعمال العمالات يرخص فيه لصنف من الطلبة الذين لا تتوفر فيهم شروط التسجيل بقبولهم كمستمعين على أن يتابعوا دروسا في اللغة الفرنسية في

¹⁶⁹: قرار مؤرخ في 1 غشت 1895.

¹⁷⁰: يجدر التنكير في هذا الصدد أن المرسوم الإمبراطوري الصادر في 14 جويلية 1865 كان قد فتح الباب أمام الجزائريين لشغل مختلف المناصب، مستثنيا العدد القليل منها فقط. فلم يتم إلغاء هذا المرسوم وإنما تم تجاوزه وإهماله على عهد ما يسمى "بالحكم المدني".

¹⁷¹: يبدو أن الرقم الذي أورده مفتش الأكاديمية جونمير في تقريره عن السنة الدراسية 1898-1999، وهو 188 طالبا رقما مضخما بالنظر لمعدل التسجيلات لما قبل الإصلاح فأعلى رقم سجل في العام الدراسي 1893-1894. هو 135 طالبا بمن فيهم المستمعين الأحرار.

المدرسة أو الدروس المخصصة للكبار خارجها. فعند نهاية السنة الرابعة يحصلون على شهادة تسمى "شهادة المثابرة" تثبت عليها العلامات المحصل عليها في كل مادة. فهاته الشهادة لا تعطي حقا في أية وظيفة وإنما تؤخذ بعين الاعتبار للتعين في مناطق الحكم العسكري في حالة عدم وجود المترشحين المؤهلين.⁽¹⁷²⁾ برر الوالي العام هذا الإجراء بكون عدد الوظائف المتوفرة تفوق عدد خريجي المدارس وأن هناك كثيرا من المناطق لا تتوفر فيها مدارس ابتدائية لاستقبال الراغبين في التمدريس.

في سنة 1905 أدخلت تعديلات طفيفة على تنظيم المدارس الإسلامية مست على الخصوص الجانب المتصل بالطلبة وهيئة التدريس.⁽¹⁷³⁾ أمام قلة الإقبال على الإلتحاق بهذه المدارس رفع سن القبول كحد أقصى إلى عشرين سنة بعد أن كان ثماني عشرة سنة كما زيد في مبلغ المنحة التي أصبحت 360 فرنكا تصرف مجزأة كل شهر مع ضمان الإقامة للتلاميذ الممنوحين، بخصوص هيئة التدريس، فقد تم الاستغناء عن المدرسين المتعاونين من الخارج وإحداث منصب "المنسوب للتعليم" أي مدرس متربص في طريق الترسيم عندما تثبت جدارته، كما ضببت آلية الترقية من درجة إلى أخرى. فهذه الأخيرة تتم بطريقتين: الأقدمية أو الاختيار. فالارتقاء من درجة إلى أخرى يستوجب أقدمية سبع سنوات في الدرجة الأدنى وعن طريق الاختبار، خمس سنوات. وَحَدَّ القرار من جهة أخرى هيئة التدريس للمرحلتين: المدرسية والقسم العالي وجعلها في سلم واحد مرتب في ست درجات، كما زيدت المرتبات زيادة معتبرة تتراوح بين 2500 فرنك للمدرس الدرجة السادسة و5000 فرنك للمدرس الدرجة الأولى أي بزيادة تتراوح بين 20 إلى 40 في المائة وأجرة المدرس المنتدب بـ 2000 فرنك.

4- سيطرة المستوطنين على التعليم الأهلي:

لم تتوقف حملة المستوطنين ضد تعليم الأهالي عند إقرار المخطط الجديد لمقررات المدرسة الأهلية (1898)، والذي أَرْضَى كثيرا من مطالبهم في هذا المجال، فإلى جانب التركيز على توجيه المقررات وجهة "عملية" لا طائل من ورائها لأطفال في هذا السن، أصبح التعليم يلقن شفاهيا كما هو الشأن في الزوايا، والتي كانت طريقة التعليم فيها مادة للتندر

¹⁷²: مقرر الوالي العام المؤرخ في 13 ماي 1898.

¹⁷³: Estoublon et Le fubure OPC T.2 18 Mars 1905.

والاستهزاء من طرفهم. فليس هناك كتاب واحد مقرر على التلاميذ سوى كتاب القراءة والذي ليس في متناولهم في كل وقت، بل يحتفظ به المعلم في خزانة القسم يوزعه على التلاميذ أثناء حصة القراءة. كل نسخة يشترك فيه تلميذان أو أكثر حسب سعة الطاولة ليجمعها عند نهاية الحصة. علل مفتش الأكاديمية هذه الطريقة بتخفيف الأعباء على البلديات. كما تبرأ من كون المدرسة الأهلية تعد التلاميذ لما يعد المرحلة الابتدائية معتبرا في نفس الوقت بكون التوجه الذي اتخذه التعليم الأهلي عبارة عن مهزلة فلا هو تعليم عام ولا هو تعليم مهني.

سبقت الإشارة إلى كون المستوطنين يملكون عدة وسائل للضغط على مستوى العاصمة، باريس، للتأثير في كل ما يتقرر في الشأن الجزائري وتوجيهه لخدمة مصالحهم. هذا الضغط سوف يتضاعف بظهور الحزب الاستعماري في أوائل عقد التسعينات من القرن 19 ومع بداية القرن العشرين سوف يكتسبون قوة جديدة عند ما أصبحت المستعمرة تتمتع باستقلال ذاتي في الشؤون المالية. فالمندوبيات المالية المنتخبة من طرفهم هي التي تضع الميزانية وتوجه الاعتمادات المالية وتحدّد مبالغها وفق خياراتها ومصالح ناخبها.⁽¹⁷⁴⁾ ومع أن البرلمان له حق النظر ولكن نادرا ما كان يتدخل لتعديل بعض الاختلالات التي تخص شأن الفرنسيين. أما فيما يخص الجزائريين ففيما عدا بعض الأصوات التي ترتفع من حين لآخر منددة بإهمال مصالح الأهالي وتجاهلها، لكنها تبقى مجرد أصوات تعبر عن عمق الشعور الإنساني لدى أصحابها لا أكثر. فليس لها أي تأثير على ما يجري في الواقع.

ممثلوا المستوطنين في المندوبيات المالية يرون أن مهمة المعلم في المدارس الأهلية ليست تلقين المعارف للأطفال وإنما تدريبهم "كيف يعملون". فالجانب العملي في هذه المدارس مركزا على الفلاحة لتوفير يد عاملة مهيئة لمزارع الفلاحين الفرنسيين. كما أن إدراج بعض المواد كالعربية الدارجة والقبائلية عمل غير مفيد، كما أكد ذلك مفتش الأكاديمية جونمير في عدة مناسبات، الذي يرى أن برمجة اللغة العربية أفيد للتلاميذ.⁽¹⁷⁵⁾ وهي الرغبة التي عبر عنها المعلمون الجزائريون وحتى الأعضاء في المندوبيات المالية في كل مناسبة وعبر توالي السنين دون أن تجد أية استجابة.

¹⁷⁴: التمثيل الأهلي في هذه الهيئة لا يعدو كونه مجرد تمثيل صوري لا طائل من ورائه إلى جانب كون إدارة الاحتلال أرادت من خلال هذه الهيئة أن تدق إسفيما في جسم الوحدة الوطنية بعملها على غرس بذرة الطائفية في البلاد والتي أثبتت الأحداث أنها غير قابلة للحياة في التربة الجزائرية.
¹⁷⁵: Ageron, Les Algérien..... T2 PP 923- 962.

سارت حملة المستوطنين ضد تعليم الأهالي في ثلاث اتجاهات متكاملة فيما بينها. المطالبة بنزع الإشراف على التعليم الأهلي من الأكاديمية وتحويله للولاية العامة. فأشرف الوالي العام على التعليم الأهلي كان قائما في كل ما يخص الإنشاءات المدرسية وتوزيعها الإقليمي والتوظيف وكل ما يتصل بالمحيط الخارجي للمدرسة. فصلاحياته في هذا المجال يستمدّها من التفويض الممنوح له من طرف وزير التعليم العام. لكن هذا في نظرهم غير كاف لأن مفتش الأكاديمية هو ممثل وزير التعليم في كل ما يتعلق بالتنظيم الداخلي للمدارس والتي في مقدمتها وضع البرامج وضبط المقررات. هناك مانع مبدئي يقف ضد مساعيهم حول هذه المسألة. وعلى اعتبار كون الجزائر في نظر التشريع الفرنسي هي "أرض فرنسية"، وتنظيمها الإداري هو نفس التنظيم القائم في فرنسا نفسها وقطاع التعليم الخاص بالفرنسيين خاضع لنفس الهيئة فليس مقبولا استثناء التعليم الأهلي وإخضاعه لجهة أخرى. فما كان معمولا به في العقود الأولى من الاحتلال لم يكن مستساغا ولا مقبولا الآن، «لأن الظروف تغيرت».

الإتجاه الثاني، هو العمل على تقليص الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي إلى الحد الأدنى. في تقريره حول التعليم الأهلي للعام الدراسي 1898-1899 عبر مفتش الأكاديمية عن تمنيه في أن يتم تخصيص اعتماد مالي إضافي يمكنه من فتح ثلاثين قسما في السنة، موضحا أنه لا يجرأ على المطالبة بتنفيذ التقديرات التي تم وضعها عند بدء العملية (1892) والتي تقضي بفتح ما بين 60 إلى 80 قسما في السنة. من ناحية أخرى فإن المستعمرة عندما إستقلت بميزانيتها تعهدت بتخصيص اعتمادا سنويا بمبلغ 225 ألف فرنك على مدى عشر سنوات لقطاع التعليم الأهلي. مدركا التغيير الذي طرأ على وضع الميزانية وموقف المستوطنين من مسألة تعليم الأهالي، قلص جونمير طموحاته إلى أدنى حد. فلم يطالب سوى بزيادة بسيطة في الاعتمادات المخصصة للتعليم الأهلي لسنة 1902، والتي لم تتجاوز ست وستين ألف وخمسمائة فرنك.⁽¹⁷⁶⁾ فالمندوبيات المالية لم ترفض هذه الزيادة البسيطة فحسب بل أجرت تخفيضا بمبلغ 210.109 فرنك عن ميزانية السنة التي قبلها. فالترجمة العملية لهذا الإجراء هو بدون شك غلق عدد من المدارس التي

¹⁷⁶: بالنظر إلى كون تكلفة مدرسة من قسم واحد مع تجهيزها وراتب معلمها هي في حدود إثني عشر ألف فرنك. فهذا المبلغ لن يسمح بفتح سوى خمسة أقسام فقط بدل الثلاثين قسما التي كان قد طلبها قبل سنتين.

تم فتحها. فالمدرسة الأهلية حسب ادعائهم تكلف أكثر من مدرسة فرنسية. وهو الادعاء الذي فنده مفتش الأكاديمية مدعما رده بالأرقام التي بينت أن تكلفة مدرسة فرنسية تفوق تكلفة المدرسة الأهلية بما يزيد عن ألف ومائتي فرنك.⁽¹⁷⁷⁾ يرى المستوطنون أن مصلحة فرنسا تقضي «بترك العرب وشأنهم ولنحتفظ بنقودنا فالمستعمرة هي في حاجة إليها». فهناك 22 ألف طفل فرنسي خارج المدرسة ومن أجل إستيعاب هذا العدد تم وضع مخطط إستعجالي وذلك بإنشاء 339 قسما بتكلفة تبلغ 4,737,000 ف. ونجم عن ذلك زيادة معتبرة في الإعتمادات المخصصة للمدارس الفرنسية لتصل إلى حوالي الضعف في مدة سبع سنوات (1908.1901) في الوقت الذي لم تزد فيه الإعتمادات المخصصة للتعليم الأهلي لنفس المدة سوى بنسبة 16 في المائة فقط.⁽¹⁷⁸⁾

الإتجاه الثالث الذي تحركت فيه قوى الضغط الاستيطانية هو إفراغ منهاج التعليم الأهلي من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية. وهو ما تتكره بشدة وتعمل ضده بكل ما أوتيت من قوة «إن الفلاحين الفرنسيين يحرصون بكل إصرار على الإحتفاظ بتفوقهم الثقافي ليبقوا متحكمين في مصير الأهالي».⁽¹⁷⁹⁾ كما أكد ذلك جولي، مقرر اللجنة المالية في المندوبيات المالية. منتقدا التوجه الذي اتخذته المدرسة الفرنسية في الجزائر بكونها موجهة لسكان هم من الناحية السياسية فرنسيون ولكنهم «في الحقيقة هم أجنب. كان يجب عليها (أي المدرسة) أن تكون رعايا وليس مواطنين».

وجد هولاء في الوالي العام جونار خير معين لتحقيق هذا الهدف. ذاك أن هذا الأخير يقاسمهم الرأي كلية حول هذه المسألة. ويرى مثل ما يرون أن الإشراف على المدارس الأهلية يجب أن تكون بين أيدي السلطات المحلية أي المستوطنين، وليس للأكاديمية. «مدرسة في هيئة قُوربي⁽¹⁸⁰⁾ وبرنامج تكويني بسيط يجعلهم مندمجين في محيطهم وليسوا منبوذين من طرفه». مدرسة حيث يقوم المعلم بتلقين الأطفال معلومات مهنية «دون الانشغال بموضوع الشهادة الابتدائية. يجب التوسع في إنشاء مدارس من هذا النوع (مدارس قوربي) بتكلفة بسيطة وإسناد شأنها لمتقاعدين فرنسيين أو أهالي عسكريين

¹⁷⁷ : Ageron O. P. C. T2 PP 923-926.

¹⁷⁸ : من 1.389.274 ف في سنة 1901 إلى 1.657.629 ف في سنة 1908.

¹⁷⁹ : cite par Ageron Les Algériens.....T2 P940.

¹⁸⁰ : القوربي: في اللهجة الجزائرية هو بيت من غرفة واحدة مبني بالطوب الطيني ومسقف بالطين المختلط بالقش. جونار هو أول من استعمل هذا الوصف للمدرسة التي يريدها للأهالي.

قدمات أو حرفيين الذين هم على قسط من التعليم يكون في مقدورهم تلقين معلومات أولية في لغتنا».⁽¹⁸¹⁾

إن فكرة كون المدرسة الفرنسية تنتج منبذيين ومعزولين عن محيطهم، كانت أول ما ظهرت للرد على موقف جول فيري الداعي إلى التوسيع في نشر التعليم الفرنسي عن طريق فتح المدارس التي يرى أنها أفضل وسيلة لدمج الجزائريين في المحيط الفرنسي. ورغم فشل هذا التطلع ومع ذلك فإن المستوطنين لزالوا يرددون هذه الفكرة ولا تزال تجد من يعتقدونها في أعلى سلم السلطة في المستعمرة دون التعمق في أسبابها. فحتى إن وجدت فليست حالة عامة يتصف بها كل من احتك بالمدرسة الفرنسية. إنما تلتصق بحالات فردية جد محدودة بأولئك الذين اختاروا الارتداد عن دينهم، لمتورنين⁽¹⁸²⁾ ذلك بأن القانون الفرنسي يقضي بعدم ترسيم أي معلم في وظيفته إلا إذا اكتسب الجنسية الفرنسية وهاته لن تتحقق إلا بالارتداد عن الدين الإسلامي. لو كانت سلطات الاحتلال تريد إزالة كل تحفظ حول المدرسة الفرنسية لما وضعت هذا الشرط وقبلت إدراج اللغة العربية في المقررات المدرسية بالرغم من إلحاح الجزائريين على هذا الطلب ولكن بدون جدوى.

إستجابة لرغبة جونا، أعد مفتش الأكاديمية مشروعاً أولياً لتعديل برنامج التكوين في المدارس الأهلية الجاري به العمل منذ سنة 1899، أقتراح فيه مدة الدراسة لتصبح ثلاث سنوات مع نصف التوقيت اليومي بإلغاء نظام الفترتين. وقبل أن يقدم هذه التعديلات بصفة رسمية عرضها على هيئة التدريس التي رفضته.

في سنة 1907 عرض مشروع جديد على البرلمان اقتراح فيه تحديد سن الدراسة من 6 إلى 10 سنوات يتم فيها تعليم اللغة الفرنسية الدارجة (argot) مع شيء من الحساب مع مبادئ أولية في التاريخ والجغرافيا إلى جانب الأشغال اليدوية. كما أدرجت اللهجة الدارجة ضمن البرنامج ماعدا في منطقة القبائل.⁽¹⁸³⁾ يتولى تأطير هذه المدارس الجديدة التي يطلق عليها اسم "الملحقات المدرسية" ممرنون جزائريون من حملة الشهادة الابتدائية، ينص المشروع على إنجاز 30 مدرسة من قسم واحد كل سنة، تكلفة كل واحدة منها ستة آلاف

¹⁸¹: عن Ageron ن. م.

¹⁸²: كلمة لمتورني في اللهجة الجزائرية تعني المرتد عن دينه.

¹⁸³: يؤكد هذا الموقف إصرار إدارة الاحتلال على زرع بذرة الطائفية، لكن الشعب الجزائري في هذه المنطقة عرف كيف يرد على هذه المحاولات البائسة ويجهضها.

فرنك، أي نصف تكلفة المدرسة العادية. كما يتصور إمكانية استقبال كل الأطفال "الجديرين بالتمدرس"، في مدة اثني عشرة سنة. لأول مرة تتم الإشارة إلى هذا الصنف من الأطفال "الجديرين بالتمدرس" دون تحديد وضبط هذه الصفة ولا كيف يتم انتقاء هذه الشريحة من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذين يزيد عددهم في هذه السنة (1907) عن ثمانمائة ألف طفل. يتطلب تحقيق هذا المشروع اعتمادا إضافيا بمبلغ أربعمائة ألف فرنك كل سنة. جزء منه يخصص للإنشاءات المدرسية العادية.

رفضت لجنة التعليم في البرلمان هذا المشروع الذي اعتبرته هزيلا وغير كاف. ومن جهة أخرى فإن اللجنة المالية علقت موافقتها على القرض الذي طلبته المستعمرة والذي مبلغه 70 مليون ف. بتقديم هذه الأخيرة لمشروع جديد حول التعليم الأهلي يكون مرضيا. أمام هذا الموقف، قدم جوناو مشروعاً جديداً بنفس المحتوى ولكن بصيغة أخرى، يتضمن إنشاء 60 مدرسة قُوربي التي ستستقبل الأطفال مابين سن التاسعة إلى الثالثة عشرة كل سنة: تكلفة كل واحدة منها خمسة آلاف فرنك... بحيث يتم استقبال ثلاثة آلاف طفل كل سنة يضاف إليهم ألف ومائة طفل الذين تستقبلهم لمدارس العادية ليصبح عدد المتدربين الجدد أربعة آلاف ومائة تلميذ كل سنة. يتصور المشروع إمكانية استقبال كل الأطفال "الجديرين بالتمدرس" والمقدر عددهم عند هذا التاريخ (1908) بمائة وعشرين ألف طفل في مدة 29 سنة.

حضي المشروع بموافقة البرلمان دون التعمق في محتوى مقرراته التي إعتبرت بصفة رسمية بكونها في المستوى التحضيري لا أكثر بمعنى أنها لا تتيح للطفل الذي ألتحق بهذا الصف من المدارس إمكانية التخلص من حالة الأمية الأبجدية. وهو ما جعل وزارة التعليم ترفض المصادقة على هذا البرنامج،⁽¹⁸⁴⁾ دفاعا عن رسالتها وإحتراما لمركزها. فالجهة التي رحبت بهذا النوع من مدارس التدجيل تحت إسم التعليم هم المستوطنون. صرح مقرر اللجنة المالية في المندوبيات المالية بأن «برنامج التعليم في هذه المدارس البدائية تم إعداده بكيفية تمنع كل ما من شأنه المساهمة في إبراز شعور وطني لدى الأهالي».

لم يتقبل مفتش الأكاديمية، جونمير، رغم تنازلاته العديدة تلبية لرغبات المستوطنين، والنزول بمستوى التعليم الأهلي إلى أدنى درجة محتملة لكن السقوط إلى هذا الحضيض بدا

¹⁸⁴: Ageron ن. م. ص 945.

له شيء لا يحتمل. وهو ما دفعه إلى تقديم إستقالته (نوفمبر 1908) مبررا قراره بقوله « إنني لا أستطيع هضم فكرة كون ما يصلح لأطفالنا يكون مضرا بأطفال الأهالي». (185)

وقع عبء تنفيذ هذا المخطط على عاتق مفتش الأكاديمية الجديد أُرديون. فالتقديرات الأولى تفترض إنجاز 60 ملحقة مدرسية من قسم واحد في السنة بتكلفة 5000 ف لكل واحدة. يعين مؤطروها من بين الطلبة الذين فشلوا في امتحان شهادة التأهيل من الفرع الأهلي الملحق بمدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة (ضاحية مدينة الجزائر) ومن تلاميذ المدارس التكميلية الملحقة بالمدارس الأهلية والتي كان عددها عند هذا التاريخ (1908) ستة مدارس. (186) أمام عدم كفاية هذه العناصر أو عزوفها عن قبول وظيفة لا يتعدى أجرها ستمائة فرنك في السنة، اضطرت الإدارة إلى الاستعانة بحملة الشهادة الابتدائية.

أثار هذا النوع من المدارس إستياء أوساط النخبة الجزائرية التي بدأت تبزغ في هذه المرحلة. ونددوا بهذا النوع من التعليم كلما أتحت لهم الفرصة. أما بالنسبة للقطاعات العريضة من الشعب فقد استخلصت العبرة منذ وقت طويل بأن لا أمل يرجى من إدارة الاحتلال للقيام بأي عمل يفيد الجزائريين ولمصلحتهم. كما أثار من جهة أخرى، بعض الأوساط الليبرالية في فرنسا واعتبروه عملا مضرا بسمعة فرنسا أن تقدم هذا النوع من التعليم المتدني لمن هم تحت رعايتها.

تابعت الإدارة تطبيق هذا المخطط، لكنها لم تلتزم بتقديرات الإنجاز التي تم تحديدها في البداية. يبدو أن العامل المالي هو الذي شكل العائق الأساسي. فحسب التقديرات الأولى سيتم إنجاز 60 ملحقة مدرسية كل سنة. فعند سنة 1914 كان من المفروض أن يتم إنجاز 360 ملحقة مدرسية، لكن ما تم إنجازه بالفعل كان أقل ما كان مقدرا بكثير. تضاربت الأرقام حول عدد ما أنجز بين 207 و 202 و 106 ملحقة. (187) لم يتم إلغاء هذا المخطط وإنما تجميد متابعة تنفيذه فقط لأسباب تعود ربما إلى الوضع المتأزم في أوروبا والذي ينذر باحتمال نشوب الحرب.

185: ن. م.

186: التي مقراتها في كل من مدن: الجزائر، المدينة، وهران، بجاية، عنابة وفسنطينة.

187: يجب الإشارة بهذا الصدد أن الأرقام التي ثبتناها والتي سنثبتها في كل ما يتصل بمسألة التعليم الأهلي والمخصصات المالية المتصلة به ليست أرقاما دقيقة وواقعية. فتضارب الأرقام بين مختلف المصادر حول المسألة التعليمية هي ظاهرة عامة تستوجب التحفظ منها واعتبارها مؤشرات استرشادية وليست أرقاما دقيقة ومؤكدة.

ليس هناك أدنى شك في كون الاعتمادات الخاصة بالتعليم قد قلصت إلى أدنى حد خلال سنوات الحرب. سواء منها تلك الموجهة للمدارس الفرنسية وبدرجة أكثر تلك المخصصة للمدارس الأهلية. فلا ينتظر في مثل هذه الظروف أن تخصص مبالغ إضافية للتوسع في إنشاء المدارس ونشر التعليم. وأفضل ما يمكن عمله في ظل هذا الوضع الذي يستوجب تعبئة كل الإمكانيات لصالح المجهود الحربي، هو المحافظة على ما هو موجود. فالتقدير المتفائل لعدد الأطفال الأهالي المتمدرسين في سنة 1914 لا يتجاوز الأربعين ألف تلميذ فالرقم الذي أورده بعض المؤرخين يكون عدد المتمدرسين في سنة 1918 وصل إلى تسع وأربعين ألف تلميذ يبدو مبالغاً فيه.⁽¹⁸⁸⁾ نفس المؤلف في كتاب آخر جعل عددهم في سنة 1921 ستة وأربعين ألف تلميذ.⁽¹⁸⁹⁾ الوالي العام فيوليت (1925-1927) يورد رقم ستين ألف متمدرس عند منتصف عقد العشرينات.⁽¹⁹⁰⁾ ومن جهته فإن الأمير خالد وما يتميز به من التحفظ والحرص على أن لا يقول أو يكتب شيئاً إلا وله سند معتمد في متناول الجميع، ذكر أن عدد المتمدرسين في سنة 1922 ثمانية وثلاثين ألف تلميذ. وأن مجموع المدارس الخاصة بالأهالي بما فيها الملحقات المدرسية (مدارس قوربي) 520 مدرسة لمجموع السكان الذين يتجاوز عددهم الخمسة ملايين نسمة في الوقت الذي يتوفر الأوروبيون على ألف ومائتي مدرسة لعدد السكان الذي لا يزيد عن سبعمائة ألف نسمة.⁽¹⁹¹⁾

5- حصيلة التعليم الأهلي بعد قرن من الاحتلال:

في التقرير الذي أعده مفتش الأكاديمية أودران حول وضعية التعليم الأهلي في العام الدراسي 1929-1930 جاء فيه أن عدد المتمدرسين من الأطفال الأهالي عند هذه السنة الدراسية بلغ ثمانية وثلاثين ألف ومائة وتسعة تلاميذ من بينهم ثلاثة آلاف ومائتين وستة وتسعين تلميذة مسجلين في المدارس الأهلية وفي الأقسام الأهلية الملحقة بالمدارس الفرنسية. وألف وخمسمائة تلميذ في المدارس الخاصة بينهم ألف ومائتين واثنى عشر تلميذ في مدارس الآباء البيض، بحيث يصل مجموع المتمدرسين إلى ما يقرب من أربعين ألف متمدرس (39609). إذا إعتدنا التقدير الذي وضعته الأكاديمية بكون الأطفال الذين هم

¹⁸⁸ : Ageron, Les Algériens T2. P 950.

¹⁸⁹ : Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine T2. P534.

¹⁹⁰ : Violette M L'Algérie vivra -t- elle? Paris, 1931.

¹⁹¹ : Khaled L'Emir La situation des Musulmans d'Algérie 2° Ed- Alger, 1973 passim

في سن الدراسة أي ما بين 6 إلى 13 سنة يشكلون نسبة 18 في المائة من مجموع السكان وأن عدد الجزائريين عند هذا التاريخ يقدر بحوالي ستة ملايين نسمة فإن عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة يكون قد وصل إلى حوالي مليون وثمانين ألف نسمة وأن نسبة المتدرسين منهم لا تزيد عن 3.6 في المائة.⁽¹⁹²⁾

عدد المدارس عند هذا التاريخ (1930) 225 مدرسة منها إحدى عشرة مدرسة خاصة بالبنات تتوفر في مجموعها على 469 قسما. إلى جانب عشرة مدارس خاصة تضم في مجموعها أربعة عشر قسما ليصبح مجموع الأقسام الخاصة بالأطفال الجزائريين 483 قسما.⁽¹⁹³⁾ ومن جهتها فإن الكراسة المئوية الخاصة بالتعليم أوردت أرقاما مغايرة لأرقام الأكاديمية. فعدد المدارس في هذه النشرة أصبح 564 مدرسة من بينها مدرسة واحدة للحضانة. وعدد الأقسام 1198 قسما وعدد الأطفال المتدرسين 49051 تلميذا وتلميذة.⁽¹⁹⁴⁾

تتكون هيئة التدريس من معلمين جزائريين الذين يبلغ عددهم 231 معلما بينهم ثمانية معلمين مساعدين و واحد وثلاثين ممرنا والباقي مرسمين. و 186 معلما فرنسيا. بلغ عدد المترشحين لنيل الشهادة الابتدائية العادية في هذه السنة (1929) 321 تلميذا وتلميذة. وللشهادة الابتدائية الأهلية 514 بينهم مترشحة واحدة. حصل 232 مترشحا بينهم 14 تلميذة على الشهادة الابتدائية العادية و 309 على الشهادة الابتدائية الأهلية. ولنيل الشهادة الأهلية الابتدائية (B.E) 19 طالبا بينهم طالبة واحدة من بين 66 مترشحا وعلى الشهادة الأهلية العادية (B.S) 13 ناجحا. في طور التعليم الابتدائي العالي الذي يوجد به عند هذه السنة 296 مسجلا بينهم ثماني تلميذات حصل ثلاثة منهم على شهادة التعليم الابتدائي

¹⁹²: يلاحظ أن عدد المتدرسين في إحصاء الأكاديمية غير الذي ورد في الكراسة المئوية الخاصة بالتعليم والتي أوردت أن عدد المتدرسين من الأطفال لنفس السنة هو 49051 من بينهم 3409 تلميذات:

Collection du Centenaire L'instruction publique en Algérie.

¹⁹³: Académie d'Alger Rapp. Année scolaire 1929- 1930

عدد مدارس التعليم العام الأهلي التي تتوفر على قسم واحد 132 مدرسة

عدد مدارس التعليم العام الأهلي التي تتوفر على قسمين 45 مدرسة

عدد مدارس التعليم العام الأهلي التي تضم ما بين 3 إلى 4 أقسام 22 مدرسة

عدد مدارس التعليم العام الأهلي التي تضم أكثر من 4 أقسام 13 مدرسة

عدد مدارس التعليم العام الأهلي التي تضم 10 أقسام فأكثر 02 مدرسة

انظر ن. م. الجدول A.

¹⁹⁴: Collection du centenaire OPC P14.

العالي.⁽¹⁹⁵⁾ كما خصصت الإدارة في هذه السنة 1829-1830. مائة وثمانين منح منها 106 منح للتعليم الابتدائي الإكمالي ومنحتين للتعليم الابتدائي العالي.

هذه الحصيلة المتواضعة، لم تثر أي قلق لدى سلطات الاحتلال بل على العكس. فالشواهد المتوفرة تعطي انطباعا بأنها كانت محل قبول وحتى الرضا من طرف الجميع بما فيها الأكاديمية. فلم تثر أي انشغال على أي مستوى كان بل تركت الأمور على ما هي عليه سواء فيما يتعلق بالإنشاءات المدرسية أو المقررات، فبرامج المدارس الأهلية بقيت كما تم ضبطها في سنة 1898 ومقررات الملحقات المدرسية بقيت على ما هي عليه. فالشيء الذي تغير هو التسمية. فالإحصائيات لم تعد تشير إلى الملحقات المدرسية التي أصبحت تتسمى بالمدارس الابتدائية للطور الأول Ecoles Élémentaires .

بالنسبة للمدارس الإسلامية الثلاثة، فقد أدخلت بعض التطويرات على القسم العالي لمدرسة الجزائر. ففي سنة 1908 ويطلب من المفتش العام لهذه المدارس تم إنشاء الفرع التجاري.⁽¹⁹⁶⁾ الهدف من وراء هذا الاستحداث هو توفير عناصر ملمة بالشئون التجارية تكون في خدمة التجارة الفرنسية محليا وفي البلدان الإسلامية يستقبل الفرع التجاري طلبة المدارس الثلاثة الذين نجحوا في إمتحان الإنتقال للسنة الرابعة. فإلى جانب مقررات السنة الرابعة يتلقون تعليما أوليا في الفنون التجارية كالمراسلات التجارية والقانون التجاري. فالشهادة التي يحصلون عليها عند تخرجهم تحمل تأسيرة "الدراسات التجارية".⁽¹⁹⁷⁾ لكن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح. فالطلبة كانوا يفضلون الانتقال إلى القسم العالي الذي يوفر لهم ضمانات أكثر لمستقبلهم المهني.

فتح القسم العالي، آفاقا جديدة أمام الطلبة عند تخرجهم فمنهم من كان يحصل على شهادة الأهلية في اللغة العربية ومنهم من يحصل على دبلوم في نفس المادة وبعضهم

¹⁹⁵: عند هذا التاريخ 1929 كان هناك 725 طالبا في التعليم الثانوي و77 طالبا في التعليم العالي موزعون على التخصصات التالية:

- الحقوق 16 طالبا وطالبة واحدة.
- الطب 7 طلبة.
- الصيدلة 6 طلبة.
- العلوم 14 طالبا.
- الآداب 33 طالبا. انظر Collection ن. م. ص 16.

¹⁹⁶: قرار 08 أبريل 1908.

¹⁹⁷ : Paulard...

يشارك في امتحان البكالوريا وحتى من كان يقبل للتسجيل في كلية الآداب لتحضير شهادة الليسانس في الأدب العربي.⁽¹⁹⁸⁾

إن المطالبة بإلغاء التعليم الخاص بالأهالي وفتح منظومة التعليم العام أمام جميع الأطفال بدون تمييز أصبح مرتبطا بمطلب إجبارية التعليم وتطبيقه على الأهالي. ففي الرسالة التي وجهها الأمير خالد لرئيس الوزراء إدوآز هيريو طالب فيها بتطبيق إلزامية التعليم على كل الأطفال الذين هم في سن الدراسة بدون تمييز بين الفرنسيين والجزائريين.⁽¹⁹⁹⁾ وهو نفس المطلب الذي تضمنه الميثاق المطالب للمؤتمر الإسلامي. ومن جهته فإن "بيان الشعب الجزائري -10 فبراير 1943- أكد على ضرورة إلغاء التعليم الخاص بالأهالي وأخذ كل التدابير اللازمة لتمكين مليون طفل جزائري من التمدن.

في المؤتمر الثاني لطلبة شمال إفريقيا المسلمين الذي انعقد بالجزائر (20-22 أبريل 1931)، انصب انشغال المؤتمرين على ضرورة تدريس اللغة العربية وتعميم نشرها وعلى كيفية العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.⁽²⁰⁰⁾ كما أكد على ضرورة الاعتناء بتدريس التاريخ الإسلامي، إشارة غير مباشرة، إلى ضرورة بناء ذاكرة جماعية موحدة لشعوب المنطقة، ذلك أن ما يكتب عنه من غير أهله هو في نظرهم مشبوه وغير نزيه علق أحد المتتبعين، بيقظة وتحفز، للشأن الجزائري بالخصوص، "ديبزمي": «أن ما يستحق التسجيل في هذا المؤتمر هو أن المشاعر التي تختمر في ذهن هؤلاء الشبان المتعلمين هي نفس المشاعر التي نجدها عند السكان الأميين. فكلما اجتمع عدد من الأهالي إلا ويشعرون بكونهم واقعين تحت تأثير نفسي مشترك يتذوقون تحسيسه فيبعث فيهم روح عرقهم القديم، العبقريّة الموريطانية، في خلودية وإستماتة. فالعلم الذي نعطيه لتلامذتنا لا يضعف فيهم هذه الروح القديمة بل على العكس، فهو يغذيها ويمدها بحيوية جديدة».⁽²⁰¹⁾

إن المطلب الذي عبر عنه الطلبة بإلحاح في هذا المؤتمر لم يوجه إلى الجهات الرسمية لقناعتهم بأنه لا أمل يرجى من هذه الناحية، وإنما إلى مجتمعاتهم من أجل حثها على التكفل بشئونها بنفسها وأخذ زمام إعداد مستقبلها بين أيديها. ذلك أن المطالبة بإدراج

¹⁹⁸ Collection centenaire Instruction publique Alger 1930 PP 5.7.

¹⁹⁹ : L'Emir Khaled OPC passim

²⁰⁰ : تأسست هذه الجمعية في سنة 1927 في باريس وعقدت مؤتمرها الأول في تونس وفيه تقرر عقد مؤتمرات دورية في كل سنة في إحدى بلدان

المغرب العربي على التوالي.

²⁰¹ : In Bulletin du comité de l'Afrique Française 1932 PP 572-575.

اللغة العربية في المقررات المدرسية لم تتوقف منذ بداية عهد ما يسمى "بالحكم المدني" في الجزائر (1870) فلم تتم الاستجابة لا لهذا المطلب ولا لأي مطلب آخر لصالح الجزائريين.

6- تعليم الأهالي أمام لجنة الإصلاحات:

لكي تعير إدارة الاحتلال بعض الاهتمام بالشؤون الجزائرية تطلب الأمر اندلاع حرب عالمية جديدة وتعباً ما يزيد عن ثلاثمائة ألف مجند جزائري للمساهمة في تحرير فرنسا وظهور قوى وطنية جماهيرية انطوى تحت لوائها ما يزيد عن نصف مليون منخرط وتواجد قوات أمريكية إنجليزية على أرض الجزائر.

طبقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 11 ديسمبر 1943، والذي يقضي بالعمل على رفع مستوى "الفرنسيين مسلمي الجزائر" في جميع الميادين ليصبحوا في نفس مستوى الفرنسيين الغير مسلمين، أصدر الوالي العام الجنرال كاترو قراراً في 14 ديسمبر 1943 ينص على تشكيل لجنة مكلفة بإعداد برنامج "للإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفرنسيين مسلمي الجزائر".⁽²⁰²⁾

إعتمدت اللجنة في مداولاتها حول مسألة تعليم الأهالي على التقرير الذي أعده مفتش الأكاديمية، "لوجيي"، تحت عنوان "مشروع توسيع انتشار التعليم الابتدائي الأهلي". لكي يبرز حجم الجهد المطلوب بذله في هذا الميدان أورد عدداً من المعطيات الرقمية ملاحظاً بكونها أرقاماً تقديرية وليست دقيقة ولكنها كافية لإبراز حجم المشكلة.

بلغ عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة عند هذا التاريخ مليون ومائتين وخمسين ألف طفل. المتمدرسين منهم أقل من مائة ألف هذا الرقم التقديري مبالغ فيه. فبيان الشعب الجزائري قدر عددهم لنفس السنة بسبعين ألف تلميذ فقط. فإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد المتمدرسين في سنة 1930 والذي كان حوالي أربعين ألف تلميذ، يتبين أن هذا التقدير الأخير هو بدوره متفائل. عندما يتم استقبال ثلاثين ألف تلميذ جديد في ثلاث عشرة سنة في

²⁰² : Gouvernement Gal de l'Algérie, Commission chargée d'élaborer un programme des réformes politiques, Sociales et économiques en faveur des Musulmans Français d'Algérie. T1.

تم تشكيل هذه اللجنة على النحو الآتي: أربعة أعضاء موظفون سامون وستة أعضاء فرنسيين نصفهم من فرنسي فرنسا، وستة أعضاء جزائريين وهم: بو عزيز بن قافة، الدكتور بن جلول، الدكتور تمزالي، السيد فضيل، فهؤلاء الثلاثة الأخيرين أعضاء في المندوبيات المالية، الشيخ الطيب العقبي وقاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين، حددت اللجنة برنامج عملها في ثمانية محاور، المسألة السياسية، التعليم، النظافة والرعاية الصحية، التصنيع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين، التشريع الاجتماعي والعمل، التكوين الحرفي والسكن. يمكن للجنة أن تستدعي أية شخصية لسماع رأيها حول مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

محيط أقل ما يقال عنه أنه محيط ضاغط جد متوتر: من أزمة اقتصادية عامة شديدة الوطأة إلى الوضع الأوروبي المتجهم خاصة منذ سنة 1936 ثم إلى حرب عالمية جديدة. أما الوصول بعدد المتدرسين إلى ما يقرب من مائة ألف فهذا نوع من الخيال، خاصة وأنه لم يسجل أي انشغال جديد بموضوع التعليم الأهلي خلال عقد الثلاثينات.

أجرى مفتش الأكاديمية مقارنة بين وضعية التعليم في المحيط الأوروبي ومثله في المحيط الأهلي ليصل إلى كون عدد الأطفال الأوروبيين في المدرسة مائتي ألف أي ضعف الأطفال الأهالي لعدد من السكان يقل سبع مرات عن عدد السكان الأصليين، كما لاحظ الفرق الكبير بين الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الأوروبي والتي تبلغ 339 مليون فرنك و 88 مليون فقط للتعليم الأهلي. بحيث يصرف على الطفل الأوروبي المتدرس 1605 فرنكات وعلى الطفل الأهلي نصف المبلغ.⁽²⁰³⁾

تجنب المفتش وضع تصور عام لكيفية تمكين ما يزيد عن مليون ومائة ألف طفل من التمدريس، على اعتبار أن ذلك يستوجب مدى زمنيا طويلا لا يمكن التحكم فيه وهو ما يستلزم وضع تصور في إطار زمني محدود قابل للتحكم والذي حدده بعشرين سنة. فخلال هذه المدة يتم استقبال أربعمائة ألف طفل، عشرين ألف كل سنة وهو ما يتطلب تحضير أربعمائة قسم جديد وأربعمائة معلم سنويا، ويرى أنه يمكن تقليص عدد الأقسام المطلوب إنجازها إلى ثلاثمائة قسم باستغلال ما يمكن توفيره من طرف السلطات المحلية والتسهيلات التي يمكن الحصول عليها من الجهات الأخرى. فالتقديرات الأولى لتكلفة قسم مدرسي تصل إلى 315 ألف فرنك ونفس المبلغ تكلفة سكن المعلم.⁽²⁰⁴⁾ ولكن بالإمكان تخفيض تكلفة القسم والسكن معا إلى حوالي 440 ألف فرنك. وبصفة عامة فالتكلفة الكلية للمشروع في سنته الأولى تصل إلى حوالي 170 مليون وفي سنته العشرين إلى 428 مليون فرنك.

بالنسبة لأقاليم الجنوب الأربعة يوجد بها حاليا (1943)، 197 قسما للتعليم العام تضم حوالي ثمانية آلاف تلميذ. يجب الإشارة إلى أنه خلال عقد الثلاثينات تم إنجاز 70 قسما مدرسيا و 12 ورشة و 60 مسكنا للمعلمين بتكلفة كلية بلغت تسعة ملايين فرنك. بالنسبة للسنوات الأربع القادمة - ذلك أنه من المتوقع إدخال تغييرات جديدة على الوضع

²⁰³: من الضروري التذكير بكون القدرة الشرائية للفرنك في هذه السنة 1943 هي أقل مما كانت عليه في بداية القرن بحوالي سبع عشرة مرة.
²⁰⁴: C. F. Commission T.2 PP 99-103.

الإداري لهذه الأقاليم في السنوات المقبلة- فالتقديرات الأولى للاحتياجات تتمثل في إنجاز 76 قسما مدرسيا و60 مسكنا للمعلمين بتكلفة كلية تقدير بحوالي 26 مليون فرنك بالنسبة للتعليم العام.⁽²⁰⁵⁾ أما التعليم المهني فالمتوقع إنجاز 30 ورشة وتجهيزها إلى جانب عشرة مساكن بتكلفة إجمالية تقدر بـ 8 ملايين فرنك. أما "المراكز الريفية للتربية" التي تجمع بين التعليم العام في مستوى الطور الابتدائي الأول ومبادئ أولية في التعليم المهني فالمتوقع إنجاز 40 مركزا خلال السنوات الأربع القادمة. فالتكلفة الإجمالية لمختلف هذه المشاريع تقدر بما يقرب من 43 مليون فرنك.

لاحظ "شيخ العرب" بوعزيز بن قانة،⁽²⁰⁶⁾ في مداخلته أن هناك تأخر كبير في مجال التعليم بالنسبة للأهالي وأكد على ضرورة إقرار مبدأ التعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين، أما بالنسبة للبنات فالكثير منهن يغادرن مقاعد الدراسة قبل نهاية المرحلة الابتدائية، لسد هذا الخلل إقترح إنشاء ورش للتعليم المهني الخاص بهن وإدخال فرع الكهرباء في التعليم المهني الخاص بالأولاد. إنتقد بشدة الإهمال الذي تعاني منه اللغة العربية في مدارس التعليم العام. فهي مبرمجة على الورق فقط.⁽²⁰⁷⁾ فليس لها توقيت في الجداول المدرسية ولا مكان معين لتدريسها. اشتكى ابن قانة من معاملة إدارة الاحتلال للغة العربية والثقافة العربية الإسلامية عموما "إن لغتنا الأم يجب أن لا تعامل كلغة أجنبية". وطالب بإنشاء جامعة إسلامية. "فالجزائر هي البلد الإسلامي الوحيد الذي ليست له جامعة إسلامية". كما أبدى ملاحظات حول المستوى التعليمي لخريجي المدارس الإسلامية الثلاثة. فهو دون المطلوب ولا يؤهلهم لممارسة وظيفة القاضي بكفاءة وإقتدار. ويرى ضرورة إدخال إصلاحات عميقة على برامج هذه المدارس وخاصة فيما يتعلق بمادتي اللغة العربية والفقهاء والعناية أكثر بمادة أصول الفقه. ولتحسين مستوى التدريس في هذه المدارس. فالكفاءة وعلو المستوى يجب أن تكون فوق كل إعتبار.⁽²⁰⁸⁾

²⁰⁵: مبلغ ميزانية التعليم العام الابتدائي في سنة 1944، أربعمائة وثمانية وعشرون مليون فرنك بما فيها 88 مليون الخاصة بالتعليم الأهلي.

²⁰⁶: تقدر تكلفة قسم مدرسي في هذه الأقاليم بـ 150 ألف فرنك والمسكن الواحد بـ 250 ألف فرنك وورشة واحدة مع تجهيزها بـ 200 ألف فرنك والمركز الريفي للتربية بـ 100 ألف فرنك، متوسط الراتب السنوي للمعلم 3500 ف، معلم الحرفة 3000 ف، الممرن 2500 ف.

²⁰⁷: شيخ العرب هو لقب تشريفي "ابتدعته إدارة الاحتلال بمناسبة احتفالاتها بالذكرى المنوية للاحتلال.

²⁰⁸: نص مرسوم 13 فبراير 1883 على إدراج مادة اللغة العربية في المقررات المدرسية في مناطق الجنوب يبدو أن ابن قانة ارتكز على هذا المرسوم للمطالبة بتخصيص توقيت ومكان في المدرسة لمعلمي هذه المادة.

دعم الشيخ الطيب العقبي من جهته اقتراح إنشاء جامعة إسلامية. كما أشاد بالجهد الذي تبدله جمعية "الشبيبة" في ميدان التعليم المزدوج.⁽²⁰⁹⁾ ويرى أن المبادرات الخاصة في هذا المجال تستحق الدعم والتشجيع. ربما يكون قد تطرق إلى جوانب أخرى تتصل بالمسألة التعليمية، ذلك أنه لاحظ أن محاضر الاجتماعات أبرزت تدخلاته بشكل باهت ومعتم.

لم تستدعي اللجنة أية شخصية أهلية من خارجها للاسترشاد برأيها حول هذه المسألة، كما أنها لم تتطرق في مداولاتها إلى محتوى التعليم الأهلي لقناعتها في كونه في طريق الزوال. زكت اللجنة مشروع مفتش الأكاديمية وتوقعاته سواء بالنسبة لمداه الزمني أو تكلفته المالية، ولاحظت من جهة أخرى أنه يمكن تخفيض المدة إلى النصف إذا توفرت ظروف أفضل كما أكدت على ضرورة توحيد منهاج التعليم "الذي يجب أن يكون من نفس النوع لهذا أو لذلك".⁽²¹⁰⁾ أي بالنسبة للجميع بدون تمييز.

يلاحظ من جهة أخرى إبعاد ممثلي المستوطنين الغلاة من اللجنة، من طرف الإدارة وجعل المعتدلين منهم مناصفة مع عناصر من فرنسا نفسها. كما حرصت على أن لا تدرج ضمن أعضائها عناصر جزائرية ممن لا تطمئن إليهم.

الحصيلة التقريبية المتفائلة لإدارة الاحتلال، في مجال تعليم الأهالي تتمثل في كون عدد الأطفال المتمدرسين في سنة (1944). هو في حدود خمسة ونصف في المائة من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والمقدر عددهم بمليون ومائتين وخمسين ألف طفل. وأقل من واحد في المائة من مجموع السكان الجزائريين المقدر عددهم بحوالي سبعة ملايين ونصف (1944). فهل تتمكن إدارة الاحتلال من إنجاز ما برمجته عندما يسترد المستوطنون جبروتهم وتسلطهم على شئون المستعمرة - إثر النكبة التي أصابت سطوتهم أثناء الحرب ودخول وجوه بارزة منهم في التعاون مع المحتل - عند نهاية الحرب؟

فالرقم المتوفر عن عدد الأطفال المتمدرسين في سنة 1954 وهو من نفس المصادر التي لا توفر ضمانات للاطمئنان إليها، يبين أن ما تحقق هو فوق ما كان متوقعا في المخطط الذي إعتمده اللجنة حيث بلغ عددهم 322 ألف تلميذ. وهو رقم يثير الشكوك حول مصداقيته خاصة وأن فرنسا كانت في حالة إعادة البناء بعد الدمار الذي أحدثته الحرب، وأن

²⁰⁹ : Commission T.2 PP 117-121.

²¹⁰ : Commission ... T.2 P128.

ما خصصته الحكومة من حصتها في مشروع مارشال، للجزائر،⁽²¹¹⁾ وجه أساسا للقطاعات التي يستثمر فيها المستوطنون وإلى القطاع الزراعي لتحديث التجهيزات الفلاحية لمزارعهم.

²¹¹حول الحصة المخصصة للجزائر من مشروع مارشال انظر:
Application du plan Marschall en Algérie (Année 1948-1949) passim

الخاتمة

لم تقم إدارة الإحتلال بأي جهد ذي شأن في ميدان التعليم في المرحلة ما بين 1830-1850. فبعد أن قامت بقطع شريان الحياة لمؤسسات التعليم التقليدية بإستلائها على الأملاك الوقفية، تركت الباب مفتوحا أمام كل مغامرة في هذا المجال يقوم بها المهاجرون الذين يتوافدون على البلاد للإستقرار بها. قام هؤلاء بتأسيس بعض المدارس لكن أولياء الأطفال الجزائريين أحجموا عن إرسال أبنائهم إليها عندما تبين لهم أن هدفها ليس التعليم وإنما تحويل أطفالهم عن دين آبائهم وأجدادهم أي تمسيحهم. فهذه المقاطعة هي التي إستتبط منها مقولة: "رفض المدرسة" من طرف الجزائريين التي ردها ولا يزال يرددها مؤرخو مدرسة التاريخ الإستعماري حتى اليوم.

في عام 1844 أولت إدارة الإحتلال بعض الإهتمام بمسألة تعليم الأهالي، عندما تبنى الوالي العام بيجو، بإقتراح من مترجمه ليون روش، فكرة إنشاء معهد عربي فرنسي بمدينة الجزائر وقام بمراسلة وزير الحربية في هذا الشأن الذي أعطى موافقته المبدئية. لكن يبدو أن الإختلاف حول مقر هذا المعهد: في الجزائر أم فرنسا أدى إلى إهمال الفكرة وطرح مسألة تعليم الأهالي جانبا إلى حين.

إلى جانب هذه المقاربة المحدودة ذات النزعة النخبوية والتي لم تتحقق، هناك مقاربة أخرى للموضوع ذات نظرة أوسع وتجرد أكثر عبرت عنها مذكرة تعود إلى نفس هذا الظرف. حيث أكدت على ضرورة الإعتناء بموضوع تعليم الأهالي وذلك عن طريق إعادة بناء المنظومة التعليمية التقليدية مع تلقيحها بالمعارف الجديدة. عند هذا فقط " يمكن القول أن قضية الحضارة قد إنتصرت" والقرآن نفسه سيحمل مفاهيم ومعاني جديدة عند الجزائريين، و"أن الحرب ليست الكلمة الوحيدة والأخيرة فيه". لم يسفر هذا الإهتمام بموضوع تعليم الأهالي في هذه المرحلة عن أية نتيجة ملموسة فلم يتقرر أي شيء في هذا المجال.

سجلت خلال المرحلة الثانية (1850-1870) مبادرات نوعية في مجال التعليم الأهلي لم يسجل مثلها في المراحل اللاحقة. ففيها وضعت اللبنة الأولى لمنظومة التعليم الأهلي للمستوى الإبتدائي وذلك بفتح عدد من المدارس الحكومية المسماة بالمدارس العربية الفرنسية وإنشاء المدارس الإسلامية الثلاثة لتخريج أعوان القضاء الإسلامي وموظفي

الشئون الدينية، إلى جانب معهدين ثانويين في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة. كما فتح المجال أمام الجزائريين للإلتحاق بمدرسة تكوين معلمي الإبتدائي والمدرسة الفلاحية .

لقد أعطت المدارس العربية الفرنسية وخاصة المعهدين الثانويين ثمارها الأولى بظهور نخبة مزدوجة اللغة سجلت حضورا - وإن كان متواضعا- في مجالات النشاط الإجتماعي، في التعليم، في الصحافة، في الثقافة والتأليف، وحتى في السياسة. وهو النشاط الذي يمكن رصده مع بداية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. فهذه الحصيلة تعتبر جد إيجابية بالنظر لقصر عمر هذه المؤسسات من جهة والمبلغ المتواضع المخصص للتعليم الأهلي بمختلف مستوياته وفروعه والتي لا تتجاوز المائة وخمسة وسبعين ألف فرنك في الميزانية السنوية.

كان لسقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا إنعكاسا مباشرا على الوضع في الجزائر. لقد فتح ما تسميه مدرسة التاريخ الإستعماري بنظام الحكم المدني الباب عريضا أمام هيمنة الفلاحين والمستوطنين عموما على شئون المستعمرة. فالوالي العام الجديد دُقيئُون بالرغم من خلفيته العسكرية، إعتبره المستوطنون أول حاكم مدني للجزائر نظرا للجهود التي بذلها لتمكين المهاجرين الأوربيين من الاستئثار بشئون المستعمرة. لقد أعلن وبدون مواراة أن الهدف الذي يعمل من أجله هو تمكين المستوطنين من السيطرة الكاملة على شئون البلاد من جهة وهدم كل مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية لدى الأهالي وتصفية القنوات التي تتغذى منها كالزوايا والمدارس العربية الفرنسية التي تتضمن في مناهجها عناصر من مقومات هذه الشخصية من جهة أخرى. لقد تم إلغاء المعهدين الثانويين كما تم تصفية المدارس العربية الفرنسية تصفية كاملة خلال عقد السبعينات بحيث لم يبق منها ولو مدرسة واحدة عند نهايته.

ففي أواخر هذا العقد لم يتجاوز عدد التلاميذ الجزائريين ألفين وأربعمائة تلميذ بينهم مائة وستة وسبعين تلميذة، موزعين بين مدارس التعليم العام والمدارس الحرة ومدارس الآباء البيض، من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذي يزيد عددهم عن أربعمائة ألف طفل. كان عدد الطلبة في المدارس الإسلامية الثلاثة 130 طالبا وفي التعليم الثانوي 81 طالبا.

تعاملت إدارة الإحتلال مع مسألة تعليم الأهالي ومنذ البداية بمنظور كونه مادة إستراتيجية بالغة الأهمية والخطورة وبالتالي فلا يجوز أن تهدف إلى غاية أخرى غير خدمة الإحتلال وترسيخ وجوده في البلاد.

في الفترة الثانية من مسار التعليم الأهلي (1883-1944) يمكن التمييز بين مرحلتين: الأولى من سنة 1883 إلى سنة 1891 والثانية من سنة 1892 إلى سنة 1944. في المرحلة الأولى سجل هناك نوع من الشد والجذب بين وزارة التعليم العام على المستوى المركزي وبين المستوطنين. فهؤلاء الأخيرين يرفضون فكرة تعليم الجزائريين كمبدأ تشبثوا به على إمتداد وجودهم في البلاد. فهم يرون أن التجهيل وتقشي الأمية هو أفضل ضمان لمستقبل الجزائر الفرنسية. ويرى المسؤولون في باريس وفي مقدمتهم جول فيري أن أفضل طريق لتحقيق هذه الغاية هو فرنسة الناشئة عن طريق نشر التعليم.

عند نهاية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر كان عدد المدارس الخاصة بالأطفال الجزائريين خمسة وسبعون مدرسة. منها ثلاث مدارس رئيسية فقط التي تتيح لتلامذتها إمكانية متابعة دراستهم حتى الشهادة الإبتدائية. وعدد الأطفال المتمدرسين في المدارس العمومية والخاصة يزيد قليلا عن أحد عشر ألف تلميذ. فالحماس الذي أبداه جول فيري في بداية عقد الثمانينات والذي تجسد في فتح بضعة مدارس في منطقة القبائل التي يطلق عليها إسم المدارس الوزارية، لم يتواصل بفضل معارضة الفلاحين ومساندة الولاية العامة لهم. فما تحقق خلال هذه المرحلة لم يكن في مستوى تطلعات دعاة المدرسة الإدماجية.

في تقريرها حول التعليم كرسست لجنة مجلس الشيوخ - التي أوفدت إلى الجزائر في سنة 1891- مبدأ فصل التعليم الأهلي عن منظومة التعليم العام وإعطائه صبغة "عملية" مركزة على الزراعة بالخصوص وعلى الحدادة والنجارة التقليدية، كما إستبعد فكرة إدراج تدريس اللغة العربية في المدارس الأهلية، رغم الطلبات الملحة التي تقدمت بها الأطراف الجزائرية التي إستجوبتها اللجنة. أوصى التقرير من جهة أخرى بأن ينظم التعليم الأهلي وفق مخطط منهجي يبدأ بالبلديات المختلطة الواقعة في منطقتي القبائل الكبرى والصغرى نظرا لتجمع السكان في قرى أهلة وكذلك في المدن. كما كرس مبدأ تقسيم التعليم الإبتدائي إلى ثلاثة أطوار التحضيري، الأولي والأوسط دون أن يؤكد على ضرورة توفر المدارس التي

ستنشأ في إطار هذا المخطط على الأطوار الثلاثة تسمح للتلاميذ بمتابعة تعليمهم حتى نهاية المرحلة الابتدائية. فالمرسوم الذي صدر في 18 أكتوبر 1892 جسد توجيهات توصيات لجنة مجلس الشيوخ التي لم تهدف إلى ترقية المجتمع الأهلي وفتح المجال أمامه للنهوض والرقي عن طريق التعليم في جميع مراحلها. فهي من هذا الجانب تلتقي مع رغبات المستوطنين في هذا الشأن.

بالنسبة للمدارس الإسلامية الثلاثة، فقد أوصى تقرير اللجنة على أن تبقى مؤسسات وظيفية لتكوين أعوان القضاء الإسلامي وموظفي الشؤون الدينية وليس لها أن تتطور في اتجاه تحويلها إلى مؤسسات تعليمية متخصصة في الدراسات الإسلامية العليا. كما أوصى بتخصيص مناصب التوظيف في القطاعين لخريجي هذه المدارس وليس لهم أن يشغلوا وظائف عمومية أخرى في غير هذين المجالين.

بالنظر إلى ما سيتعرض له التعليم الأهلي من تضيق وتشويه عندما أصبح المستوطنون هم المحتكمون في ميزانية المستعمرة فإن مسألة تعليم الأهالي لم تحض باهتمام من طرف الإدارة على عهد الجمهورية الثالثة كالذي أبدته خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر فعند نهايته كان عدد الأطفال المتدرسين يزيد قليلا عن أربعة وعشرين ألف طفل وعدد الثانويين 86 طالبا وطالبا فقط في التعليم العالي: الحقوق والطب.

مع مستهل القرن العشرين سارت حملة المستوطنين ضد التعليم الأهلي في ثلاث اتجاهات متكاملة فيما بينها: المطالبة بتحويل الإشراف على التعليم كلية إلى الولاية العامة. ذلك أن وضع المقررات والإشراف الميداني على سير التعليم هو من صلاحيات الأكاديمية. الإتجاه الثاني هو العمل على تقليص الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي. ففيما بين سنتي 1901 و 1909 زادت الإعتمادات المخصصة لمدارس التعليم العام بالضعف في الوقت الذي لم تزد فيه الإعتمادات المخصصة للتعليم الأهلي سوى بنسبة ستة عشر في المائة. الإتجاه الثالث الذي تحركت فيه قوى الضغط الإستيطانية هو إفراغ مقررات التعليم الأهلي من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية. فالمستوطنون مصرون على الإحتفاظ بتفوقهم الثقافي "ليبقوا متحكمين في مصير الأهالي" كما أكد ذلك مقرر اللجنة المالية في المندوبيات المالية.

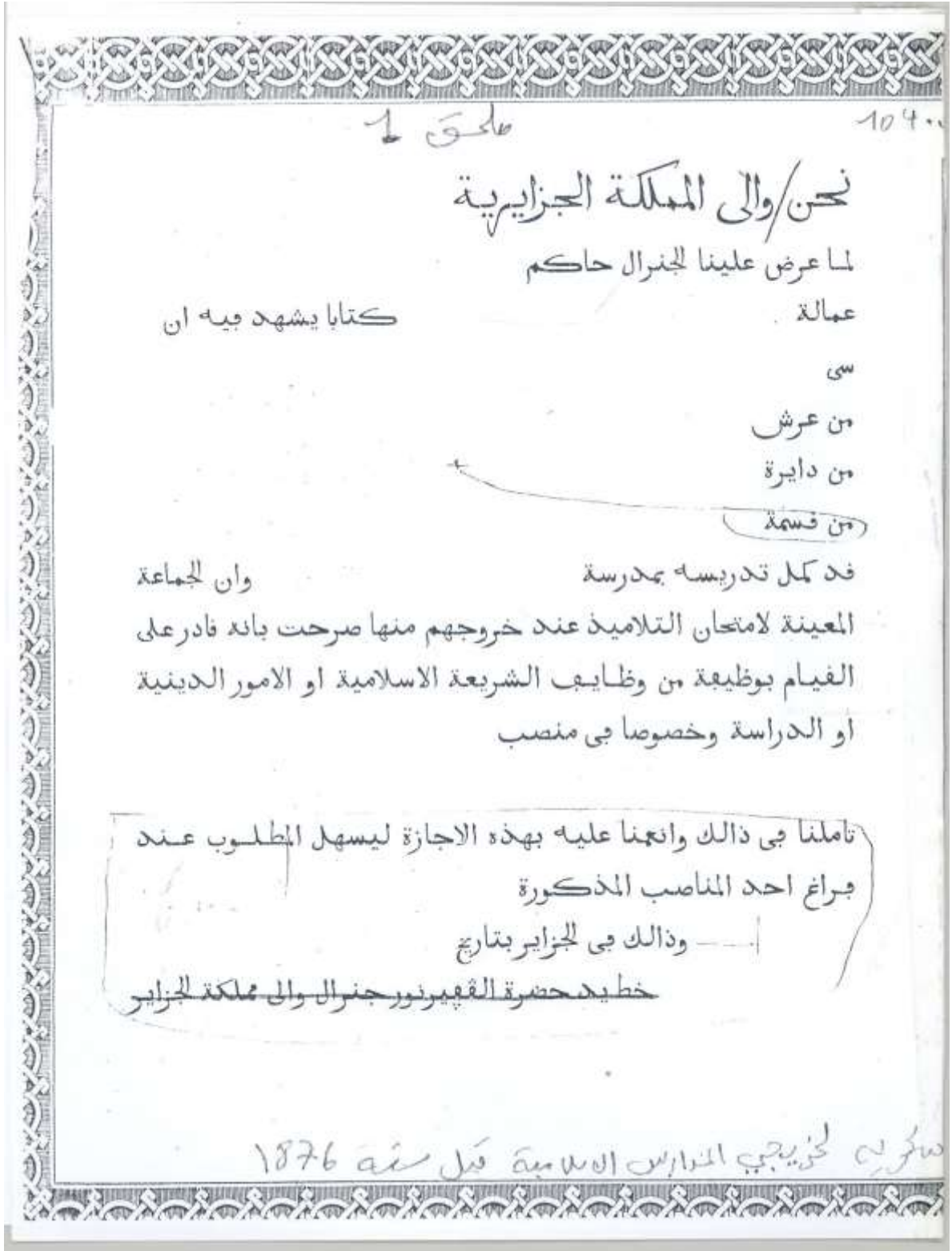
وجد هؤلاء في الوالي العام جونار خير معين لتثبيت هذا التوجه في التعليم الأهلي. فهو يرى أن مدرسة في شكل قُوربي وبرنامج تكويني بسيط يسند الإشراف عليه لمتقاعدين من الجيش أو حرفيين "الذين هم على قسط من التعليم يكون في مقدورهم تلقين معلومات أولية في لغتنا"، كافية جداً وهو ما تحقق فعلا كما أكد ذلك مقرر اللجنة المالية الذي أعلن أن مقررات المدرسة الأهلية تم إعدادها بكيفية "تمنع كل ما من شأنه المساهمة في بلورة شعور وطني لدى الأهالي".

لم تثر الحصيلة المتواضعة للتعليم الأهلي بعد قرن من الإحتلال أي قلق لدى السلطات بما فيها الأكاديمية. فمقررات المدارس الأهلية بقيت. كما تم تحديدها في سنة 1898 بدون أي تغيير. والملحقات المدرسية في نفس المستوى التحضيري الذي رتبت فيه ولكنها أصبحت تسمى بمدارس الطور الأول الإبتدائي بدل إسم الملحقات.

لكي تعير الإدارة بعض الإهتمام لشئون الجزائريين تطلب الأمر وقوع أحداث كبيرة على المستوى العالمي وظهور أوضاع محلية بالغة الدلالة، والتي نجم عنها إنشاء لجنة للإصلاحات عند نهاية سنة 1943، التي إعتمدت مخططا لتوسيع نشر التعليم بين الأهالي. فبعدما أبرزت حجم المشكلة في القطاع والذي يتمثل في كون ما يقرب من مليون وربع مليون طفل خارج المدرسة، إقتصرت على وضع تصور لمخطط في إطار زمني محدد قابل للتحكم والذي حددته بعشرين سنة. فخلال هذه المدة يتم إستقبال أربعمئة طفل، عشرون ألف كل سنة. وهو ما يتطلب تحضير أربعمئة قسم جديد وأربعمئة معلم كل سنة. فالتكلفة الكلية للمشروع في سنته الأولى قدر بـ: 170 مليون فرنك وفي سنة العشرين بـ: 428 مليون فرنك. فهل تتمكن الإدارة من إنجاز ما تصورته عندما يسترد المستوطنون جبروتهم وتسلطهم على شئون المستعمرة، بعد النكبة التي أصابت سطوتهم أثناء الحرب، عند نهايتها؟

الملاحق

□ الملاحق الأول - أ -



الملحق الأول - ب -

Nous, *Antoine* Gouverneur général de l'Algérie,
Sur le rapport du Général commandant la Division
de *Alger* qui atteste que
le Sieur
de la Tribu
Cercle
Subdivision

A suivi les cours de la M'dersa de
et qu'il a été reconnu par le Jury d'examen de sortie, capable
d'occuper des emplois dans la Magistrature musulmane, dans
le Personnel enseignant, ou dans celui du Culte, et plus
particulièrement dans

Lui avons délivré le présent diplôme pour faciliter son
admission aux emplois vacants dans ces divers exercices.

Alger, le

18

Le Gouverneur général de l'Algérie,

تمنونا في الشهادة التي كانت تمنحها السلام الو

الملحق الثاني

الطلبة الجزائريون في التعليم الثانوي والعالي.

إن الأرقام المثبتة في هذا الجدول هي أرقام ذات قيمة إسترشادية فقط وليست دقيقة. ذلك أن المصادر الرسمية المستقاة منها تميل إلى تضخيم عدد المتدرسين الجزائريين في المستويات الثلاثة. وحتى مع هذه الصفة بكونها رسمية ففيها تضارب فيما بينها.

1- في التعليم الثانوي

السنة	العدد
1870	271 طالباً
1889	81 طالباً
1893	69 طالباً
1900	86 طالباً
1905	125 طالباً
1910	180 طالباً
1914	386 طالباً

حتى هذه السنة الأخيرة كانت الأكاديمية قد منحت 67 شهادة بكالوريا منذ سنة 1880، منها 29 شهادة قبل سنة 1910. ثم ارتفع عدد المسجلين في الثانوي ليصل إلى 1358 في سنة 1940 وإلى 1800 في سنة 1946 وعند سنة 1954 وصل عددهم إلى 6260 طالباً.

2- في التعليم العالي:

في سنة 1884 هناك ستة طلبة جزائريين في المدارس العليا التي أنشئت في سنة 1879 وتحولت إلى كليات عند إنشاء جامعة الجزائر التي فتحت أبوابها سنة 1910. حتى عام 1914 هناك بضعة وعشرون جزائرياً من حملة الشهادات الجامعية. معظمها في الآداب والحقوق والقليل منها في الطب والصيدلة والعلوم. في سنة 1916 كان هناك 61 طالباً مسجلاً في جامعة الجزائر. وفي سنة 1930 وصل العدد إلى 76 طالبا موزعين على التخصصات التالية: 16 طالبا في الحقوق، من

بيتهم طالبة واحدة، و7 طلبة في الطب و5 في الصيدلة و14 في العلوم و33 طالبا في الآداب. وعند سنة 1939 كان عددهم حوالي مائة طالب، ليرتفع العدد أثناء الحرب العالمية الثانية ليصل إلى حوالي 360 طالبا في العام الجامعي 1945-1946 و 513 طالبا في العام الجامعي 1954-1955.

أما في جامعات فرنسا فكان عددهم حوالي ثلاثين طالبا في سنة 1930 وحوالي مائة طالب في العام الجامعي 1945-1946 ليصل عددهم في عموم جامعات فرنسا إلى حوالي 600 طالب في سنة 1955.

المختصرات

- 1- أرشيف إيكس آن بروفانس
1- A- AIX... Archives Aix- en- Provence
- 2- الولاية العامة الجزائر
2- G. G. A. Gouvernement général de l'Algérie
- 3- نشرة القرارات الرسمية الولاية العامة
3- B.A GGA - Bulletin des actes du G.G.A.
- 4- النشرة الرسمية للولاية العامة
4- B.O GGA Bulletin officiel du G.G.A.
- 5- المجموعة
5- S. Série
- 6- نشرة التعليم الأهلي
6- B.E.I Bulletin de l'Enseignements des indigènes
- 7- نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية
7- B.C.A.F. Bulletin du comité de l'Afrique française
- 8- المجلة الإفريقية
8- Rev – Af. Revue Africaine
- 9- مجلة التاريخ الحديث والمعاصر
9- R.H.M.C. Revue d'Histoire moderne et contemporaine.

فهرس الأعلام

- أ -

أرديون Ardayant مفتش الأكاديمية ص 99.

أودران Audrain مفتش الأكاديمية ص 99.

- ب -

السيدة باروال (Baroil) مديرة ورشة ص 23.

بن أمين السكة أحمد بن إسماعيل ص 09.

بن قادي إسماعيل (شخصية جزائرية) ص 09.

بن قدور محمد (شخصية جزائرية) ص 09.

بن داوود (آغة) ص 09.

بن أبي طالب سي أحمد مدير مدرسة تلمسان ص 34.

بن عبد الله سي محمد (مدرس) ص 35.

بن أحمد سيدي الهواري مدير مدرسة المدينة ص 35.

بن أبريهامات الشيخ حسن مدير مدرسة البليدة ثم الجزائر ص 35.

بن أبريهامات أحمد مترجم وصحفي ص 58.

بن عبد الرحمان الشرشالي (الحاج الطيب) مدرس بمدرسة الجزائر ص 35.

بن رحال أحمد شخصية جزائرية ص 78، 85، 86، 87، 88، 91.

بن عبد الرحمان سي محمد المكوجي مدرس بمدرسة الجزائر ص 35.

بن علي سي محمد مدرس بمدرسة المدينة ص 35.

بن محمد الميسوم مدرس بمدرسة المدينة ص 35.

برينيبي (Bresnier) مفتش المدارس الإسلامية ص 37، 38، 39، 40.

بوجو (Bugeaud) والي عام ص 12، 13، 109.

بلخروبي الحاج محمد شخصية جزائرية ص 13.

بوضربة حامد شخصية جزائرية ص 08.

بوضربة إسماعيل بن حامد ص 08.

- ت -

تيرمان (Tirman) والي عام ص 61.

- ث -

الثعالبي المكي مدرس بمدرسة قسنطينة ص 35.

- ج -

جول فيري (Jules Ferry) وزير التعليم ص 53، 54، 62، 66، 68، 96، 111.

جولي (Joly) مقرر اللجنة المالية ص 96.

جونار (Jounart) والي عام ص 96، 97، 98، 113.

جونمير (Jeanmaire) مفتش الأكاديمية ص 62، 66، 94، 95، 98.

- خ -

خالد (الأمير) ص 100، 103.

- د -

دوتبول (D'hauntpoul) وزير الحربية ص 32.

دُقيدون (Degueyden) والي عام ص 45، 52، 110.

ديبرمي (Desparmel) كاتب وصحفي ص 103.

- ر -

رامبو (Rambaud) وزير التعليم ص 73.

- ش -

شاربونو (Charbonot) مفتش المدارس الإسلامية ص 40، 54، 65، 81.

شانزي (Chanzy) والي عام ص 53.

- ف -

المارشال فايون (Mal Vaillant) وزير الحربية ص 24.

موريس فيوليت (Maurice Violette) والي عام ص 100.

- ق -

قيزو (guizot) رجل دولة وكاتب ص 75.

قريفى ألبير (Albert Grevy) والى عام ص 53.

- ك -

كامبون جول (Jules Cambon) والى عام ص 73.

كامب إيميل (Emile Cambes) عضو مجلس الشيوخ ص 61، 62، 77.

كلوزيل جنرال (Clauzel) قائد جيش الإحتلال ص 08.

كاترو جنرال (Gal Catroux) والى عام ص 104.

- ل - و - لا -

لوترنو (Le Tourneau) كاتب ص 53.

السيدة لوسى (Mme Lucy) مديرة ورشة ص 23.

لوجيى (Laugier) مفتش أكاديمية ص 104.

ليبين (Lepine) والى عام ص 73.

ليون روش (Leon Roche) مترجم ص 12، 13، 109.

لافيجري (Lavigerie) رئيس كنيسة الجزائر ص 45، 46، 52.

- م -

مبارك سى الحاج مدرس بمدرسة قسنطينة ص 35.

موتلنسكى (Motilinsky) مدير مدرسة قسنطينة ص 86.

مساكارى (Masacuaray) مدير المدرسة العليا للآداب ص 54.

- ن -

نابليون الثالث (Napoleon III) إمبراطور فرنسا ص 32، 41.

- ه -

هانوتو (Hanoteau) كاتب ص 53.

هيريو (Herriot) رئيس حكومة فرنسا ص 108.

المصادر والبليوغرافيا

1- الأرشيف:

تضم المجموعة الفرعية F.80 التي كانت محفوظة في الأرشيف الوطني في باريس ثم حولت إلى أرشيف ما وراء البحار بإيكس آن بروفانس عدة قطع تخص التعليم من بدء الإحتلال إلى نهاية عقد السبعينات من القرن التاسع عشر لقد قمنا بفرز منظم للقطع التالية: F.80- 1561. 1562. 1571. 1572. 1573. 1673. 1731. 1732. 1735. 1839. 1845. 1849. 1857.

كما قمنا باستطلاع لبعض القطع وفرز منظم لقطع أخرى في المجموعة المخصصة للتعليم في أرشيف الولاية العامة (الجزائر) - المحفوظة في إيكس آن بروفانس- والتي يرمز لها بحرف "S" وهي :

24 S 1 - 16 S 1 - 50 S 1 - 22 S 1 - 10 H 90.

كما أجرينا إستطلاعاً في أوراق مدير مدرسة قسنطينة - في الفترة ما بين 1907/1883 - السيد موقلانسكي المحفوظة في المجموعة " X " .

كما قمنا بفرز منظم للقطعة الأرشيفية الخاصة بالتعليم المحفوظة في أرشيف الحرية بقصر فانان بباريس تحت رمز H235.

2- المصادر المطبوعة:

- Audin, (Inspecteur d'académie), Rapport sur l'année scolaire 1829- 1830, Alger 1930.

- Barrot F. Rapport adressé à Mr le Ministre de l'Instruction publique et des cultes... Paris, 1845.

- النشرة الرسمية للولاية العامة B.O.G.G.A. فيما يخص أعداد السنوات التالية: 1850- 1857- 1861- 1865- 1876- 1883- 1887- 1892- 1897- 1905- 1908- 1914.

- Chanzy, **l'Etat actuel de l'Algérie** 1875- 1876 Alger, 1877.

- Combes, **L'Enseignement indigène en Algérie.** Rapport au sénat. Paris, 1892.

- **L'Enseignement supérieure Musulman –Les Medersas.** Rapport au sénat. In Documents parlementaires Février, 1894.

- Cahiers du centenaire, **l'Instruction publique en Algérie.** Alger, 1930.

- Estoublon et Lefubure, Code de l'Algérie annoté 2 T . 1830-1905. Alger, 1896 et Suppléments.

- G. G. A. الولاية العامة L'Enseignement primaire de 1830 à 1946. In Documents algériens. Alger 1946.
- Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales et économiques en Faveur des Musulmans français d'Algérie. Procès- Verbaux des séances 3T. Alger SD 1944.
- كما قمنا بالإستطلاع في بعض تقارير الولاية العامون المقدمة عند إفتتاح دورات المجلس الأعلى للحكومة في كل سنة.
- Exposé de la Situation générale de l'Algérie.
- Jeanmaire, (Inspecteur d'académie) Rapport sur la situation de l'Enseignement des indigènes à la Fin de l' année Scolaire 1898-1899. Alger 1900.
- Jonnart, Rapport à la chambre des députes sur le budget de l'Algérie, 1893. Paris, 1895.
- Le bourgevés, rapport d'inspection générale sur la situation de l'Enseignement primaire en Algérie. Paris, 1880.
- Tableau de la situation des établissements français en Algérie. Années 1845- 1850- 1857- 1862- 1865.

البيوغرافيا

1- بالعربية (عامة):

- أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا. القاهرة 1965.
 - د. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية. الجزائر.
 - بريهمات (ابن) أحمد، مرسوم 13 فبراير 188 والأهالي المسلمين في ج. قنان نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، الجزائر 1992.
 - زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال الجزائر 1993.
 - الشكاية.... في: ج. قنان ن.م.
- كما نشرت عدت مقالات حول التعليم بوجه عام في كل من مجلتي "الأصالة" التي كانت تصدرها وزارة الشؤون الدينية ومجلة "الثقافة" التي صدرت عن وزارة الثقافة.

2- بالفرنسية:

- Académie (d'Alger), plan d'études et programme de l'Enseignement primaire des indigènes. Alger -1898.
- Voyage en Kabylie de Mr Combes Ministre de l'instruction publique in B.E, Juin 1895.
- Note relative au projet de développement de l'Enseignement des indigènes en Algérie. Alger, 1891.
- Ageron CH.R, Les Algériens Musulmans et la France 2T- Paris, 1968.
- Histoire de l'Algérie contemporaine. T2 1871-1954. Paris, 1980.
- Application du plan Marschall en Algérie, Année 1948-1949. In Revue Mensuelle du plan Marschall. 1949.
- Ben Brihmat A, Le décret du 13 Février 1883 et les indigènes Musulmans. Alger, 1883.
- Ben Kalafat, De l'Instruction des indigènes Constantine. S.D.
- Bennabi M, Discours sur les Conditions de la renaissance algérienne. Alger, 1948.
- Berque A. Les intellectuels algériens in Rev. AF. 1947.
- Bernard, l'Instruction publique en Algérie Ce qu'elle est ce que elle devrait être.
- Bremond, L'Effervescence des étudiants musulmans Nord- Africains. In vendémiaire janvier 1934.
- Burdeau,A. L'Algérie en 1891. Paris, 1891.

- Colonnat F. **Instituteur algériens 1883-1939**. Paris, 1975.
- Collot C. Les institutions de l'Algérie de 1830 à 1962. Alger, 1987.
- Déparmet, Le Deuxième congrès des étudiants musulmans Nord-africains in BCAF-1932.
- Le cinquième congrès des étudiants musulmans Nord-africains in BCAF-1935.
- Djeghloul A. M'hamed Ben Rehal et la question de l'instruction des Algériens in Madjelat Tarikh.1977.
- Emerit M. **l'Etat intellectuel et morale de l'Algérie** en 1830 in Rev H.M.C. Juillet- sept 1954.
- Foumestaux E, **L'instruction publique en Algérie de 1830à 1880**. Paris, 1880.
- Ganiage, J. **l'Expansion coloniale de la France sous la troisième République 1871-1914**. Paris, 1968.
- Gastin, **Rapport au conseil municipal d'Alger sur la question des écoles** Alger, 1968.
- Geniaux, CH, nos écoles d'Algérie et la paix Française in Rev. de Paris 15 déc1916.
- Gustave B. **De l'Instruction et de l'Education des indigènes** Paris, 1886.
- Hanoteau et Letournaux, **La Kabylie et les Cotumes Kabyles** 3 Vol. Paris, 1872-73.
- Hernon, F, **les écoles d'art indigènes et l'Enseignement primaire des jeunes filles en Algérie**. In Rev pédagogique. Avril,1907.
- Herluc, **L'œuvre Française pour l'Enseignement des indigènes en Algérie**. In B.E.I Janvier –Mars 1930.
- Jacques R, **la question algérienne devant Le Sénat** Bordeaux, 1891.
- Khaled (Emir), **La situation des Musulmans d'Algérie** 2^oEd .Alger 1973.
- Rambaud, l'Enseignement primaire chez les indigènes musulmans d'Algérie et notamment dans la grande Kabylie in Rev. Pédagogique. Nov 1891. Février 1892.
- Ray-goldzeiguer, **Le Royaume Arabe** Alger 1872.
- Renan, E. **la réforme intellectuelle et morale**. Paris N^{elle} Ed 1961.
- Rigaud et autres **L'Ecole en Algérie de 1830 à 1962** Paris, 2001.
- Ring, **Les colons Français et les écoles indigènes**. Paris, 1897.
- Rivière L, **L'instruction des indigènes** Philippeville (سكيكدة) 1886.
- RINN L, **Note sur l'instruction publique musulman en Algérie**. Alger, 1882.
- Saint- Calabre, **quelques réflexions sur l'Enseignement de l'Histoire et de géographie à donnée aux indigènes**. In B.E.I Sept 1897
- Turin, Y. Affrontement culturelle dans l'Algérie coloniale, Paris, 1971.
- Lacheraf, M. **L'Algérie nation et Société**. Paris 1965.
- Martin, **les Israélites algériens de 1830 à 1902**. Paris, 1936.
- Massé, A. **les études arabes en Algérie** 1830-1930 in Rev Af 1933.

- Mazouni, Abd. **Culture et Enseignement en Algérie et au Maghreb**. Paris, 1969.
- Melia, J. **Histoire de l'Université d'Alger**. Alger, 1950.
- Merad Ali, **Regard sur l'Enseignement des indigènes en Algérie**. 1880-1960 in confluents Juin- Juillet 1963.
- Millet, PH. **Les Jeunes algériens** in Rev de Paris, Dec 1913.
- Morsly, T. **Contribution à la question indigène en Algérie**. Constantine, 1894.
- Mourland, P. **l'Enseignement primaire publique chez les indigènes d'Algérie**. Dijon 1903.
- Naegelen, ME. **Mission en Algérie**. Paris, 1962.
- Paulard, M. **L'Enseignement pour les indigènes en Algérie**. Alger, 1910.
- Violette, M **L'Algérie vivra-t-elle ?** Paris, 1931.
- Vincent, R. **L'Algérie de papa. Paris**, 1959.
- Yacono, X. **De la fin de la régence Turque à l'insurrection de 1954**. Paris, 1993.
- Zabroneski. **L'Enseignement coranique dans les écoles indigènes française**. In Rev – Scientifique Mai 1899.
- Zenati, **Le problème algérien vu par un indigène**. Alger, 1938.

محتوى الكتاب

03	المدخل.....
05	الفترة الأولى (1830-1882).....
06	1- المرحلة الأولى 1830-1849
18	2- المرحلة الثانية 1850-1870
19	أ- التعليم الابتدائي
24	ب- التعليم الثانوي
27	ج- إنشاء مدرسة تكوين معلمي الابتدائي
30	د- المدرسة الفلاحية
31	هـ- المدارس الإسلامية
42	3- المرحلة الثالثة 1871-1882
51	الفترة الثانية (1883-1944)
52	1- المرحلة الأولى 1883-1891
67	2- المرحلة الثانية 1892-1944
67	أ- منظومة التعليم الأهلي تستكمل هيئتها
77	3- المدارس الإسلامية الثلاثة بعد سنة 1876
81	أ- جدوى هذه المدارس؟ جدل فرنسي- فرنسي
84	ب- المدارس الإسلامية أمام لجنة مجلس الشيوخ
89	ج- إعادة تنظيم المدارس الإسلامية الثلاثة
93	4- سيطرة المستوطنين على التعليم الأهلي
100	5- حصيلة التعليم الأهلي بعد قرن من الإحتلال
103	6- مسألة تعليم الأهالي أمام لجنة الإصلاحات (1944)

108 الخاتمة
113 الملاحق
116 توضيح المختصرات
117 فهرس الأعلام
120 المصادر والبيبلوغرافيا
125 المحتوى